الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم

كلية الأدب العربي والفنون
قسم الدّراسات اللغويّة

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الدّراسات اللّغويّة
موسومة بـ:

الظّواهر التّركيبيّة وأثرها في التّنوّع الدّلالي في الخطاب القرآني

- دراسة وصفيّة تحليليّة -

إعداد الطّالب:
عبد الله زيتوني

إشراف الأستاذ الدّكتور:
الشّارف لطروش

لجنة المناقشة:

د. عبد القادر حاج علي	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة مستغانم
أ.د. الشّارف لطروش	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقرّرا	جامعة مستغانم
د. جلّول بوطيبة	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة مستغانم
د. الحاج جغدم	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة الشّلف
د. عبد الله بوقصّة	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	المركز الجامعي غليزان
د. صباح مجاهدي	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	المركز الجامعي غليزان

السّنة الجامعيّة: 2018- 2019م

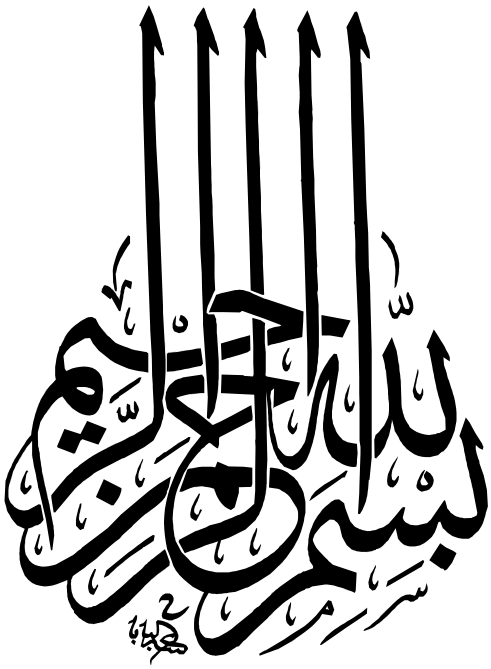

﴿ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ ﴾

[المجادلة: من الآية:11]

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد

إلى

والدي تغمّده الله برحمته

وإلى

والدتي متّعها الله بالصحة والعافية

وإلى

عقيلتي وعائلتها الكريمة

وإلى

أبنائي: أنس، عبد الرحمن، أمين، وبشرى خديجة

وإلى

إخوتي وأخواتي

وإلى

كل الأساتذة الأفاضل

وإلى

كلّ محبي لغة القرآن الكريم

الطالب: عبد الله زيتوني

مقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله نور السماوات والأرض، أنار بنوره عُقُول العلماء، ورفعَهُم درجاتٍ في السَّماء، فكان منهم العِلمُ والضِّياء، ومنّا الاستفادة والدعاء، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد:

فلقد كرَّم اللهُ العربيّة بأنْ جعلها لغة كتابه العزيز، وتكفّل بحفظها، وهيّأ لخدمتها علماء الأمّة، فشرعوا في دراستها لغة ونحوا وصرفا ودلالة وبلاغة، فقدموا لنا إرثاً معرفياً لا نظير له.

ولا يزال القرآن الكريم وردا مورداً تتناصر إليه العزائم، وتترافد الهِمم، على كرِّ الحِقب، ومرِّ الأزمان، ولا يزال الباحثون يجدّون في اكتناه أسرار بيانه، واستظهار أسباب إعجازه، وهو لا تنقضي عجائبه، ولا يخلق على كثرة الرّدّ.

ولقد كنّا نمنِّي النَّفس أنّ يتّصل بحث الدّكتوراه بكتاب الله تعالى فنستمطر من فرائده وأسراره، ونستروح من دُرَر كوامنه وأغواره، فانعقد الرَّجاء لتحقيق تلك الأمنية بدراسة موضوع موسوم بـ" الظّواهر التّركيبيّة وأثرها في التّنوّع الدّلالي في الخطاب القرآني".

ودراستنا لهذا الموضوع تنطلق من فكرة رئيسة في النّحو العربيّ مفادها أنّ في النّحو أصولا وفروعا. أمّا الأصول، فهي الوضع الأول للألفاظ إسنادا وتعليقا، وينتج عنه الجملة الأولى في الكلام، وأما الفروع، فهي الخروج عن ذلك الوضع بإحداث تغيير فيه، وهذا ما يعبَّر عنه بالمتغيّرات في النّحو.

لذا، اخترنا أن ندرس التّراكيب النحويّة في الخطاب القرآني دراسة تُتْرَكُ فيها أُصول النّحو (ثوابته) إلى فروعه(متغيّراته). وبعبارة أخرى ندرس في الخطاب القرآني ما يطرأ على تراكيبه من تغييرات وعوارض، فالفعل والفاعل، أو الفعل والفاعل والمفعول- على سبيل المثال- تشكّل تركيبا فعليّا، إلاّ أنّ إسناد الفعل إلى فاعله، والعلاقة بين الفعل والمفعول ليست من صميم دراستنا إلاّ بحصول تغيير بينهما في ذلك التّركيب، كحذف أحدهما، أو الاعتراض بينهما، أو تبادل مواقعهما بالتّقديم والتّأخير. وكلّ هذه التّغييرات الطّارئة على أصل التّراكيب القرآنيّة تستدعي التَّعْليل والتَّأوِيل وبيان ما يرشح عنها من دلالات مقصودة، ومعانٍ مرادة، تتناسب مع الموقف أو المقام أو السّياق.

والخروج عن الأصل في البنية التركيبيّة للخطاب القرآني لا يُعَدُّ تقويضاً لقوانين العربيّة وقواعدها، إنما يأتي لأغراض بلاغيّة يقصدها المتكلم من خلال توظيف أكثر التّراكيب فعاليّة وتأثيرا في المتلقّي.

وقد اقتصرنا في هذا البحث على ثلاث ظواهر تركيبيّة هي: الحذف، والتقديم والتأخير، والاعتراض بين عناصر التّركيب، لكون هذه الظّواهر بما لها من تمثيل للمعنى النّحوي ظواهر مركزيّة لا يخلو منها إجراء، بل تعدُّ أهمّ العوارض الأساسيّة الّتي تلحق بنية الجملة. كما أنّ الجامع فيها انطلاقها من نمط أعلى يمثّل النّواة الأولى المولّدة للعديد من البنى الحاملة لبعض ملامح ذاك الأصل الّذي صُورَتُه الجملة قبل أن تطرأ عليها العوارض من حذف وتقديم وتأخير واعتراض، فالتّكييف هو ما يضمن التّنوّع والاختلاف الدّلاليين بين المتشابه المتفرِّع عن ذلك الأصل المتصوَّر.

وهناك بعض الدّراسات الأكاديمية التي يظهر تقاربها مع هذه الدّراسة في محتواها، ومنها:

1- البنى النّحويّة وأثرها في المعنى، رسالة دكتوراه مخطوطة، إعداد: أحمد عبد الله حمود العاني ، كليّة الآداب، جامعة بغداد، العراق، السنة الجامعية 2002-2003م، تناول فيها أبوابا نحويّة كثيرة، منها ما يتّصل بدراستنا كالحذف، والتّقديم والتّأخير، وقد استفدنا منه في بعض مباحثها.

2- البنية اللّغويّة في القرآن الكريم من خلال العنوان والاعتراض والفاصلة، دراسة دلاليّة نصّيّة، رسالة دكتوراه مخطوطة، إعداد شهرزاد بن يونس، كليّة الآداب واللّـغات، جامعة قسنطينة 1، السنة الجامعية 2012-2013م.

3- دلالة الجملة الاعتراضيّة في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه مخطوطة، إعداد أحمد مرغم، كليّة الآداب واللّغات، قسم الأدب العربي، جامعة سطيف2، السنة الجامعية: 2013-2014م.

وواضح من خلال عنواني هاتين الرّسالتين أنّهما تتناولان ظاهرة مشتركة وهي الاعتراض، وبذلك فهما تتقاطعان مع دراستنا للظّاهرة نفسها من خلال تلمّس دلالاتها في الخطاب القرآني.

ونسعى في هذا البحث إلى مزج معطيات علم النّحو بمعطيات علم المعاني، لإخراج دراسة نحويّة تعنى بالتّراكيب كما تعنى بالتّحليل. تمزج تراكيب الجمل بمعانيها مع ربطها بمواطن استعمالها ومقاماتها.

وقد تبادرت إلى ذهننا الإشكاليّة الآتية: هل تحمل الظّواهر النّحويّة التي يُعدَل فيها عن أصل التّركيب في الخطاب القرآني حُمولات دلاليّة أكثر تنوّعا مقارنة بالظّواهر التّركيبيّة الموافقة لذلك الأصل؟ وكيف يمكن استخلاص تلك الدّلالات من آيات الخطاب القرآني؟ وإلى أيّ مدى تُسهم تلك الظّواهر في التّأثير النّفسيّ لدى متلقّي ذلك الخطاب؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة استقام البحث على مقدّمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة.

أمّا المقدّمة - وهي التي بينَ يدَي القارئ الكريم - فقد أجملنا القولَ فيها عن هذه الدراسةِ، وسببِ البحثِ فيها، ووصفِها.

وأمّا المدخل فقد خصصناه لتحديد المصطلحات التي حواها عنوان الأطروحة أو الّتي لها صلة وثيقة به، وهي(الظّاهرة، والتّركيب، والجملة، والكلام، والخطاب القرآني، والدّلالة)، مبيّنين الفرق بين الجملة والكلام؛ ومتحدّثين عن عوارض التّركيب والقرائن اللّفظية والمعنوية والحالية، ودورها في بيان المعنى النّحويّ، لكون ذلك كلّه مُعينا لنا على تبيان معالم الدّراسة.

وأمّا الفصلُ الأوّل فكان عنوانه ظاهرة الحذف التّركيبي في الخطاب القرآني التي قال بها النّحاة وعلماء البلاغة والمفسِّرون، وأثرها في التّنوّع الدّلالي، إذ عرّفنا الحذف لغة واصطلاحا، وتحدّثنا عن أهمّيته، وشروطه، ثمّ تطرّقنا إلى مواطن الحذف سواء من الجملة الاسميّة بنوعيها المطلقة والمقيَّدة، أو من الجملة الفعليّة، بالإضافة إلى حذف ما يكمّل الإسناد الفعلي أو الاسمي من عناصر، مع التّمثيل لذلك بشواهد من الخطاب القرآني.

وأمّا الفصل الثاني فتناولنا فيه ظاهرة التّقديم والتّأخير وأثرها في التّنوّع الدّلالي في الخطاب القرآني، بيّنا فيه مفهوم التّقديم والتّأخير، وكذا الرّتبة في اللغة والاصطلاح، وأبرزنا جهود العلماء القدامى والمحدثين من نحاة وبلاغيين في دراسة التّقديم والتّأخير مع بيان أهميّته، وفصّلنا نوعيه: التقديم على نيّة التّأخير، والتّقديم ليس على نيّة التّأخير، وعالجنا تلك الظّاهرة في ثلاثة مباحث. كان المبحث الأوّل لتقديم العمدة (الخبر) في الجملة الاسميّة، وكان المبحث الثّاني لدراسة تقديم الفضلات في الجملة الفعليّة، وكان المبحث الثّالث للتّقديم في الجملة الشّرطيّة.

وأمّا الفصل الثّالث فقد تحدّثنا فيه عن ظاهرة الاعتراض وأثرها في التّنوّع الدّلالي في الخطاب القرآني. واستهللناه ببيان مفهوم الاعتراض لغة واصطلاحا، ثمّ تحدّثنا عن أقسامه الثّلاثة: تعلّقَ القِسم الأول بالاعتراض بين عناصر الجملة الواحدة اسميّة كانت أو فعليّة، كالاعتراض بين المبتدإ وخبره والاعتراض بين ما أصلُه المبتدأ والخبر، والاعتراض بين الفعل ونائب الفاعل أو بين الفعل ومفعوله أو بين التابع ومتبوعه. وانحصر القسم الثاني في الاعتراض بين المتلازمين، كالاعتراض بين الشّرط وجوابه أو بين القسم وجوابه، بينما تمثّلَ القسم الثالث منه في الاعتراض بين جملتين متصلتين، سواء من حيث اللفظ والمعنى، أو من حيث المعنى فقط.

وأمّا الخاتمة فقد ضمّناها أهمّ نتائج البحث.

وكنّا أثناء بحث أيّ من تلك الظّواهر نستهلّ حديثنا بذكر مواقف النّحاة والبلاغيين منها وآرائهم فيها، محاولين الإلمام بالموضوع من مختلف جوانبه للوُصول إلى الرّأي الأرجح والموقف الأنسب، ثمّ نردف تلك الآراء بالرّأي الّذي نتبنّاه في دراسة تلك الظّاهرة، مع الحرص على تبيان العلاقة بين التّركيب والدّلالة، أو بين المبنى والمعنى في الخطاب القرآني، وكنّا في كثير من الأحيان نسترشد بآراء علماء اللّغة والتّفسير في مظانّها لتيسير الرّبط بين دلالة الظّاهرة التّركيبيّة وسياقها الّذي وردت فيه.

وأمّا فيما يخصّ المصادر والمراجع المستشارة في البحث، فقد أسهمَتْ بشكل كبير في توجيه مساره، وتنوّعت بين قديم وحديث اعتمادا على أنّ العودة الواعية إلى النّحو العربي القديم تظلّ – دائما – ضرورة ملحّة في البحث النّحويّ الحديث، وفي مقدّمة هذه المصادر القديمة، كتاب سيبويه(180ه) والمقتضب للمبرّد(285ه)، والأصول في النّحو لابن السراج (316ه)، وكتب الخصائص والمحتسب واللّمع لابن جنّي(392ه)، وشرح المفصّل لابن يعيش(643ه)، وكتابا تسهيل الفوائد وشرح التّسهيل لابن مالك(672ه). كما كان

لكتب البلاغة دور لا يستهان به في بناء هذا البحث، منها: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني(474ه)، والمثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر لضياء الدّين بن الأثير(637ه)، والإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني(739ه)، والطّراز ليحيى العلويّ (749ه). وقد أتبعنا هذه المصادر القديمة بمراجع حديثة نتطلّع السّبيل من خلالها، ونستنير بها ما يعنّ لنا من غموض أو إبهام في المصادر القديمة ومن أهمّها كتاب" النّحو والدّلالة، مدخل لدراسة المعنى النّحويّ الدّلالي " لمحمد حماسة عبد اللّطيف، وكتاب " معاني النّحو " لفاضل صالح السّامرائي، وكتابا " البيان في روائع القرآن " و" اللّغة العربيّة معناها ومبناها " لتمّام حسّان.

كما اعتمدنا على تفاسير القرآن الكريم قديمها وحديثها، كالكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعُيون الأقاويل في وجوه التأويل لجار الله الزمخشري(538 ه)، والبحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي(745ه)، والدّرّ المصون للسّمين الحلبيّ (749ه)، وإرشاد العقل السليم لأبي سعود(ت951 ه)، وروح المعاني للألوسي (ت1270ه)، والتّحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، والتّفسير المنير لوهبه الزّحيلي، وصفوة التّفاسير لمحمد علي الصابوني، وغيرها من التّفاسير الّتي لا يستغني عنها دارس الدلالة في التّراكيب القرآنيّة.

واقتضت طبيعة هذا البحث أن يؤسَّس على المنهجين الوصفي والتّحليليّ مقترنَيْن، وِفقاً لِما قام عليه من تنظير نحويّ وإجراء تطبيقي. فالمنهج الوصفي استعنّا به في كلّ ما يتّصل بجانب التّنظير في إثبات مختلف أحكام النّحو أو متغيّراته ذات الارتباط الوثيق بالظّواهر التّركيبيّة المدروسة، بينما وظّفنا المنهج التّحليلي في إبراز أثر تلك الظّواهر في التّنوّع الدّلالي. ويتجلّى اقتران المنهجين في صلب البحث من خلال الرّبط بين النّحو والدّلالة، وذلك بمحاولة التّوفيق بين جُهود النُّحاة المتّجهة غالبا إلى المبنى، وجهود البلاغيين المتّجهة غالباً إلى المعنى، ومحاولة الجمع– قدر المستطاع- بين الأصالة والمعاصرة في البحث، إذ كُنّا ننطلق من التّراث، ونحاول فهْمه واستيعابه؛ لتحقيق معنى الأصالة. كما

كنّا نحاول عرض القديم على الحديث، والسّعي للاستفادة من الاتجاهات اللّغويّة الحديثة، كالمنهج التّحويلي التّوليدي، وغيره لتحقيق معنى المعاصرة.

وأخيرا، فحسبُ هذا العمل أن يكون مساهمة في خدمة البحث العلميّ، وخدمة لغة القرآن الكريم.

وإنّه لَمن باب العِرفان بالفضل، وطِيبِ الصّنيع أنْ نشكـر أُستاذنا المشرف الدكتور الشّارف لطروش على رعايته إعداد هذا البحث وإخراجه بهذه الحُلّة. إذ لَم يألُ جهدًا، ولم يدَّخِرْ وُسعًا في ذلك. فجزاه اللهُ تعالى عنّي – لذلك – خير الجزاء.

كما نشكر أساتذتنا الأفاضل كافّة مِمّن تتلمذنا لهم فـي دراستنا الأوّلية والعُليا بمرحلتَيها التّدرجّ وما بعده. فَهُمْ – بِمشيئةِ الله تعالى المُسبِّبِ – سببُ جعْلنا من خَدَمةِ النصِّ القرآني والبحثِ فيه، ولاسيما في هذه الدراسة. فإنْ أَصَبْنَا فتلك الغايةُ المنشودةُ، وإنْ سَهَونا أو أخطأنا، فليس لنا من العصمةِ أو الكمال من شيءٍ، وحسبنا أنّنا اجتهدنا، وصدرُنا مفتوح لكلّ نقد أو توجيه من لدن أساتذة لجنة المناقشة الموقَّرين، ولهم منّا كلّ الشّكر على تعبهم المضني في قراءة الأطروحة وتقويمها، ليتسنى لنا فيما بعد الأخذ بتوجيهاتهم القيّمة وإخراج البحث مرّة أخرى في ثوب جديد، وما توفيقنا إلّا بالله.

الطالب: عبد الله زيتوني

مستغانم فـــي 20 سبتمبر 2018م

الموافق لـ 10 محرّم 1440 هـ

مدخل

توطئة:

هناك - في الغالب- علاقة وطيدة بين الوضع اللّغويّ والوضع الاصطلاحيّ للكلمات، فالمدلول الاصطلاحيّ للّفظ، متى كان موصولا بمدلوله اللّغوي، يَسُرَ مأخذُه على الفهم؛ ومتى كان مفصولا عنه عسر على الذِّهن إدراكه. فالمصطلحات هي مفاهيم العلوم، ومعرفتها ضرورة لازمة للمنهج العلمي، فهو لا يستقيم إلاّ إذا بُنِيَ على مصطلحات دقيقة وواضحة.

المبحث الأوّل: إضاءات نظرية حول مصطلحات البحث:

1) مفهوم الظّاهرة لغة واصطلاحا:

إنّ معالجة مفهوم الظّاهرة يستدعي الولوج في معناه اللّغوي والإصطلاحي لكي تتوضّح مسالكه، إذ ورد في المعاجم العربيّة دلالة " الظّاهرة " على معنى المداومة والاعتياد، والبروز، جاء في معجم مقاييس اللّغة:" الظّاهرة: أن ترد الإبل كلّ يوم نصف النّهار، والظّاهرة: العين الجاحظة " [1]. وعرّفها صاحبُ معجم اللّغة العربيّة المعاصرةِ بأنّها: " أمر ينجم بين النّاس ويعمّ" [2].

أمّا فيما يتعلّق بالظّاهرة من النّاحية الاصطلاحية، فهي الشّيء المتكرّر المألوف، الّذي يعتاده النّاس ولا يستنكرونه، أو يـرون فيه شـذوذا أو خُروجاً عن المألوف، والظّاهرة " هي التي تخضع للتّحوّل والتّغيّر والتّبدّل" [3].

والظّاهرة تُجمَع على ظاهرات وظواهر، والمقصود بها في هذا البحث هو تلك التّبدلات والتّحوّلات التي تعتري أصل التّراكيب في الخطاب القرآني، من حذف، وتقديم

---

[1] معجم مقاييس اللّغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، تح: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420 هـ - 1999م، مادة "ظهر"، ج2، ص101.

[2] معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، أحمد مختار عمر، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2008م ج2، ص1143.

[3] نظريّة الأصالة والتّفريع الصّوتيّة في الآثار العربيّة: تحليل وتعليل، سميرة رفّاس، دار أمّ الكتاب، بوقيراط، مستغانم، الجزائر، ط1، 2014م، ص2.

وتأخير، واعتراض... لكونها تشكّل جزءا رئيسا من النّظام اللّغوي في العربيّة، وصياغة الجملة والنّظم فيها.

2) مفهوم التّركيب لغة واصطلاحا:

أ- التّركيب في اللّغة:

التّركيب جذره(ركب)، يقول الفيروزآبادي (ت817ه): "رَكَّبَه تركيبًا: وضَع بعضَه على بعضٍ، فتَرَكَّبَ وتَراكَبَ"[1]. وجاء في المعجم الوسيط: "التَّركيب: تأليفُ الشَّيء من مكوِّناته البسيطة، ويقابله التحليل"[2].

يتّضح من التعريفين السابقين للتّركيب أنّه يقترن بمعانٍ تكاد تنحصر في الضّمّ، والجمع، والتّأليف. ومن هذا المنطلق فإنّنا نلفي هذه المعاني تجتمع في نقطة الثّنائيّة؛ فلا ضمّ، ولا جمع، ولا تأليف إلاّ ما كان مؤلّفا من وحدتين فأكثر[3]. إنّ التّركيب أن تضمّ شيئا إلى شيءٍ، وتضع شيئا على شيءٍ؛ حتى يَصيرا متلاحِمَين.

ب- التركيب في الاصطلاح:

ورد تعريف التّركيب عند النُّحاة القدامى تحت باب(ائتلاف الكلمات)؛ قال أبو علي الفارسي (ت 377ه): "الاسم يأتلف مع الاسم، فَيُكوِّن كلامًا مفيدًا؛ كقولنا: عمرو أخوك، وبِشر صاحبُك، ويأتلف الفعل مع الاسم، فيُكوِّن ذلك كقولنا: كتَب عبد الله، وسُرَّ بكر"[4].

---

[1] القاموس المحيط؛ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي(ت 817 ه)، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، القاهرة، مصر، ط8، 2005م، ج1، ص91.

[2] المعجم الوسيط؛ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4، 2004م، ج1، ص 368.

[3] بلاغة الإتقان في تراكيب القرآن، دراسة لسانيّة في البنية والمحتوى، محمد الغريسي، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2018م، ص12.

[4] الإيضاح العضدي؛ أبو عليّ الفارسيّ، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2، 1416ه-1996م، ص9.

وذكر عبد القاهر الجرجاني أنّ مقصد النّحاة بالائتلاف الإفادة[1]، في حين ذكر الزّمخشري أنّ القصد بالتّركيب الإسناد[2].

وجعل ابن يعيش التّركيب نوعين: تركيب إفراد، وتركيب إسناد، والمراد – في هذا البحث – هو تركيب الإسناد، يقول: " وتركيب الإسناد أن تركِّب كلمة مع كلمة أُسنِدَت إحداهما إلى الأخرى فعرَّفه بقوله: أسندت إحداهما إلى الأخرى أنّه لم يُرِدْ مطْلق التّركيب، بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلُّق بالأخرى على السّبيل الّذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة، وإنّما عبّر بالإسناد، ولم يعبِّر بلفظ الخبر وذلك من قبيل أنّ الإسناد أعمُّ من الخبر؛ لأنّ الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنّهي والاستفهام، فكلّ خبر مسند وليس كلّ مسند خبرا، وإنْ كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى"[3].

فالتّركيب اصطلاحاً يعني ضمَّ اسمٍ أو رصفَه إلى جانب اسمٍ، أو ضمَّ فعلٍ إلى جانب اسمٍ؛ ليُكوِّنا كلامًا مفيدًا يؤدي وظيفته الاتّصالية ويَقبله المتلقي، وهو على عدّة صُوَر، فقد يكون مركّبًا من اسمين وهو الجملة الاسمية، أو من فعلٍ واسم وهو الجملة الفعلية، وقد يكون طويلا يتكوَّن من الكلمات المركَّبة الّتي يوجد بينها تعلُّق على الوجه الّذي يحسن به موقع الخبر وتمام الفائدة؛ كشبه الجملة - من الظّرف والجارّ والمجرور- والمفاعيل بأنواعها، وغيرها من المكمِّلات التي وإن كانت غير أصيلة في الجملة من ناحية الظّاهر أو اللّفظ، فإنها أصيلة جدًّا من ناحية المعنى والدلالة؛ إذ إنها تُظهر مَن وقَع عليه فعلُ الفاعل، أو تُوضِّح حاله وهيئته، أو غايةَ فِعله.

وقد أطلق النُّحاة اسم الجملة والكلام على التّركيب بمكوِّناته المختلفة.

---

[1] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، دار الرشيد للنشر، المطبعة الوطنية، عَمَّان، الأردن، 1982م، ج1، ص93.

[2] ينظر: المفصّل في علم العربيّة، أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزّمخشريّ، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، القاهرة، مصر، ط1، 2004م، ص9.

[3] شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1422هـ-2001 م، ج1، ص72.

2) مفهوم الجملة لغة واصطلاحا:

الجملة في معناها اللّغوي تعني جماعة الشيء ومعنى الكثرة مُعتبَر فيها. جاء في لسان العرب: " الجُملة واحدةُ الجُمَل، والجملة جماعة الشّيء، وأجملَ الشيء: جمعَهُ عن تفرقة، وأجملَ له الحساب كذلك، والجملة جماعة كلّ شيء بكامله من الحساب وغيره، ويُقال: أجملتُ له الحساب والكلام " [1].

وقبل التّطرّق إلى المعنى الاصطلاحي للجملة تحسُن الإشارة إلى أنّ تعريفاتها قد تعدّدت تعدّدا لافتا للانتباه، إذ بلغت ما يقارب ثلاثمائة تعريف[2].

وقد عرّف ابن يعيش الجملة اصطلاحا بأنّها " كلام مفيد مستقلّ بنفسه"[3]. ووصفها ابن هشام بقوله:" والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيد والمبتدإ وخبره، كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرِب اللّص وأقائم الزّيدان، وكان زيد قائما، وظننته قائما "[4].

وعرّفها السّيوطي بأنّها القول المركَّب[5]، وتبعه عبد السلام هارون في ذلك ولكن بمزيد من التّوضيح قائلا: بأنّها " القول المركَّب أفاد أم لم يفد، قُصِد لذاته أو لم يُقصَد،

---

[1] لسان العرب، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، ط4، 2005م، مادة "جمل"، ج3، ص203.

[2] ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، ص11.

[3] شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص72.

[4] مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تح: محمد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1411هـ-1991م، ج2، ص419.

[5] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1982م، ج1، ص12.

سواء أكانت مركّبة من فعل وفاعل، أم من مبتدإ وخبر، أم مِمَّا نُزِّل منزلتهما، كالفعل ونائب الفاعل، والوصف وفاعله الظّاهر"[1].

وحدَّ إبراهيم أنيس الجملة بقوله:" إنّ الجملة في أقصر صُورِها هي أقلُّ قدر من الكلام، يفيد السّامع معنى مستقلاّ بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"[2].

وما يُلاحَظُ على هذا التّعريف أنّه يسوّي بين الجملة والكلام، ويركّز على التّركيب والإفادة؛ إلاّ أنّ الجملة عند صاحبه قد تتركّب من كلمة واحدة، فهو لا يشترط الإسناد في بناء الجملة.

هذا، وقد ارتضى مهدي المخزومي هذا التّعريف، ولكنّه ذكر أنّ الجملة قد تخلو من المسند إليه لفظا، أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره [3]. أي أنّه ظلّ متمسكّا بفكرة الإسناد، وتمسّك بها كذلك إبراهيم السّامرائي، فقال: " ولن نخرج في مسألة الجملة عن الإسناد، فالجملة كيفما كانت اسميّة، أو فعليّة قضيّة إسناديّة[4].

وبناء على ما سلف، فإنّ كلّ كلام مركّب لفظاً أو تقديراً أفاد معنى مستقلاّ فهو جملة، وكلّ جملة لها بناء مجرّد وثابت يحدّد نوعها.

وقد قسّم معظم النّحويّين الجملة باعتبار الإسناد إلى: جملة اسميّة، وجملة فعليّة، وزاد ابن هشام[5] على ذلك فعدّ الجملة ثلاثة أقسام: اسميّة، وفعليّة، وظرفيّة.

---

[1] الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربيّ، عبد السلام محمد هارون، مطبعة الدَّجوي، القاهرة، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1399هـ – 1979م، ص25.

[2] من أسرار اللّغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م، ص191.

[3] في النحو العربيّ نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرّائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406 هـ- 1986م، ص33.

[4] الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السّامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1403هـ-1983م، ص 201.

[5] ينظر: مغني اللّبيب عن كُتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص419.

وتبعه في ذلك السّيوطي فقال:"وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: فالاسميّة الّتي صدرها اسم كزيد قائم، وهيهات العقيق، والفعليّة الّتي صدرها فعل كقام زيد، وضُرِب اللّصّ، وكان زيد قائما، وظننته قائما، ويقوم، وقم، والظّرفيّة هي المصدَّرة بظرف أو مجرور نحو: عندك زيدٌ، أو في الدّار زيدٌ إنْ قدّرت زيدا فاعلا بالظّرف أو المجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبَراً عنه بهما"[1].

والمراد بصدر الجملة عند السّيوطي " المسند أو المسند إليه فلا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف" [2].

كما زاد أبو عليّ الفارسيّ قسما رابعا فجعل الجملة أربعة أقسام: الاسميّة، والفعليّة، والظرفيّة، والشّرطيّة. وتبعه الزّمخشري، ولكن ابن هشام عزاها إلى الجملة الفعليّة؛ إذ يقول: " وزاد الزّمخشري وغيره الجملة الشّرطيّة، والصّواب أنّها من قبيل الجملة الفعليّة "[3].

وعلّق ابن يعيش على التقسيم الّذي اعتمده الفارسيّ والزّمخشري بقوله: " إنّما هو تقسيم لفظيّ، فحقيقة الجملة قسمان"[4].

أمّا المحدثون فذهبوا إلى عدِّ الجملة قسمين: اسميّة وفعليّة[5]، ومن هؤلاء إبراهيم أنيس الذي يرى أنّ الجملة تكون اسميّة حين يتقدّم المسند إليه، وتكون فعليّة حين يتقدّم المسند، فجملة﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ ﴾[6] يمكن أن تسمّى بحقّ جملة فعليّة،

---

[1] ينظر: الإيضاح العضدي، أبو عليّ الفارسيّ، ص41.

[2] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج1، ص12.

[3] مغني اللّبيب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص43.

[4] ينظر: المفصّل في علم العربيّة، جار الله الزّمخشري، ص24.

[5] يستثنى من هؤلاء عبد الملك مرتاض – على سبيل المثال - الذي يقسّم الجملة إلى اسميّة، وفعليّة، وظرفيّة، وحرفيّة.

ينظر: نظريّة اللغة العربيّة، تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها، عبد الملك مرتاض، دار البصائر، الجزائر، ط1، 2012، ص114 وما بعدها.

[6] البقرة، من الآية: 185.

وجملة ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾[1] جُملة اسميّة، ولا فرق بينهما حينئذ، وبين أن نقول: (والله الدّاعي إلى دار السّلام) [2].

ويقرّر " برجشتراسر" أنّ " أكثر الكلام جُمَل، والجملة مركّبة من مسند ومسند إليه، فإنْ كان كلاهما اسما أو بمنزلة الاسم، فالجملة اسميّة، وإنْ كان المسند فعلا، أو بمنزلة الفعل، فالجملة فعليّة " [3]، ويقول أيضا: " فالجملة إمّا اسميّة أو فعليّة، والنّحويّون فرّقوا بينهما تفريقا أشدّ من الحقيقة، حتّى إنّهم عبّروا عن المسند إليه في الجملة الاسميّة بعبارة واحدة هي(المبتدأ)، وعبّروا عنه في الجملة بعبارة أخرى هي (الفاعل)...، والمسند إليه يُقَدَّم في الجملة الاسميّة، ويؤخَّر في الفعليّة"[4].

و" برجشتراسر" يتّفق هنا – كما يذكر رمضان عبد التّوّاب- مع مذهب البصريين الّذين يجعلون الجملة الاسميّة هي الّتي تبدأ باسم، والفعليّة هي الّتي تبدأ بفعل، ولا يعربون الاسم فاعلا في الجملة المحتوية على فعل إلاّ إذا تأخّر عن فعله، أمّا الكوفيّون فيرون أنّ الفاعل هو مَن فَعلَ الفعل، تقدّم أو تأخّر[5].

ويزيد عبد الملك مرتاض مذهب الكوفيّين توضيحا من منطلق أسلوبي، يقول: " كلّ جملة مؤلّفة من اسمين متتابعين(مبتدإ وخبر) تكون جملة اسميّة، لخلوّها من الفعل، ولعدم وجود أيّ عامل خارجيّ إلاّ ابتدائيّة الاسم الّذي صُدِّر به الكلام، وهو مرفوع على الأصل كما جاء في نظام الكلام العربيّ، وخبريّة الاسم المنتهى به في هذا الكلام، المرفوع

---

[1] يونس، من الآية: 25.

[2] ينظر: من أسرار اللّغة، إبراهيم أنيس، ص224 وما بعدها.

[3] التّطوّر النّحويّ للّغة العربيّة، برجشتراسر، تخريج وتصحيح وتعليق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ط2، 1982م، ص125.

[4] التّطوّر النّحويّ للّغة العربيّة، برجشتراسر، ص132.

[5] ينظر: تعليق رمضان عبد التواب على هامش كتاب التّطوّر النّحويّ للّغة العربيّة، برجشتراسر، ص135، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(577هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1987م، ج1، ص12، ص459.

بالتّجانس مع صنوه السّابق الّذي هو المبتدأ... وكلّ جملة مصدّرة بفعل بعده اسم فهي جملة فعليّة بحكم طبيعتها. وذاك من حقّها وواجبها. وذلك لأنّ الفعل عامل بالفعل والقوّة. وهو يعمل فيما بعده على الأصل، ولكنّه يعمل فيما قبله على الانزياح أو لعلّة تتطلّبها تقنيات الأسلبة في نظام الكلام... وكلّ جملة مصدّرة باسم بعده فعل، تكون فعليّة؛ لأنّ الاسم لا يعمل في الفعل، وإنّما الفعل هو الّذي يعمل في الاسم؛ إذ عَدُّ الاسم، في هذه الحال، مبتدأً، ليس إلاّ سطواً على وظيفة الفعل العامل فيه، تقدّم أو تأخّر، فهو وحده الفاعل، ولا فاعل سواه " [1].

ويدعم عبد الملك مرتاض تأسيسه هذا لنظام الجملة العربيّة بمثال يحلّله، يقول: " فقولنا: (البنت دخلت) لا يحمل من الابتدائيّة شيئا؛ لأنّ الاسم هنا مجرّد من صلاحيته الإعرابيّة بوقوعه تحت سلطان الفعل الّذي لازمه. ولذلك نرى أنّ إعرابه يكون فاعلا مقدّما لفعل(دخلـ+ت). ولا يجوز، من الوجهة المنطقيّة، إضمار الضّمير المستتر في الفعل المتأخّر عن فاعله. وإذن، لا توجد جملة اسميّة في هذا المثال. وإنّما توجد جملة فعليّة مؤخّر فعلها، ومقدّم فاعله. وعَدُّ النّحاة مثل هذه الجملة اسميّةً من باب التّغليب، لولا ما ظهر من التّناقض المنطقيّ لدى إجراء الإعراب"[2].

وتقسيمُ الجملة إلى اسميّة وفعليّة عند جمهور النّحاة هو الثّابت، فكلّ الجمل سواء أكانت شرطية أم استفهامية يمكن تأويلها إلى اسميّة وفعليّة ولا تخرج عن ذلك.

ولعلّه واضح ممّا سلف أنّ بناء الجملة الاسميّة هو التّركيب المكوَّن من المبتدأ وخبره، وبناء الجملة الفعليّة هو التّركيب المكوَّن من الفعل وفاعله أو الفعل ونائب فاعله.

وهذا البناء الأساسيّ عبّر عنه محمّد حماسة عبد اللّطيف بما سمّاه البنية المحوريّة للجملة العربيّة الّتي تتألّف من العناصر الإسناديّة الأصليّة، وقد تستطيل الجملة أكثر من

---

[1] نظريّة اللغة العربيّة، تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها، عبد الملك مرتاض، ص115.

[2] المرجع نفسه، ص116-117.

ذلك ولكن البنية الأساسيّة هي الّتي تحكم كيفيّة إضافة عنصر آخر إليها وتحدِّد شروطه بالقواعد الفرعيّة لكلّ صيغة منها[1].

ولهذا فإنّ البنية الأصليّة أو الأساسيّة هي الّتي تحدِّد دائما شروط العناصر الّتي تشغل الوظائف في الجملة، وهذه الشّروط هي قواعد فرعيّة تتعاوّن معاً في تكوين البنية الأساسيّة نفسها مثل: التّعريف والتّنكير، والتّذكير والتّأنيث، والعدد، والتّقديم والتّأخير، والإفراد والتّركيب، إضافة إلى العلاقات المعنويّة المختلفة التّابعة من معنى الكلمة المعجمي، وتفاعل هذا المعنى المعجمي مع غيره في الجملة بحيث يكوِّن معنى تركيبيّا جديدا، ويضاف إلى هذا أيضا ما يكتسبه البناء الظّاهريّ وفقاً لوظيفة الكلمة الّتي يحدّدها النّظام اللّغويّ في البنية اللّغويّة للجملة[2].

ومن هذا كلّه قد وُجِدَ في نظام تحليل النّحو العربي ما يُعْرَف بالحمْل على المعنى ويُقصَد به ردُّ الصّورة المنطوقة أو البناء الظّاهريّ للجملة إلى بنيتها الأساسيّة الكامنة وراء هذا التّعبير المنطوق[3]، فالبنية الأساسيّة بقواعدها الفرعيّة هي الأصل.

وكثيرا ما يجد الباحث في كتب النّحو وشروحه عبارات كأصل الوضع، وأصل القاعدة، والأصل، والمقصود بها البناء الأساسيّ للجملة، يقول تمّام حسّان: للجملة عند النّحاة ركنان: المسند إليه، والمسند، فأمّا في الجملة الاسميّة فالمبتدأ مسند إليه، والخبر مسند، وأمّا في الجملة الفعليّة فالفاعل أو نائبه مسند إليه، والفعل مسند، وكلّ ركن من هذين الرّكنين عمدة لا تقوم الجملة إلاّ به، وما عدا هذين الرّكنين ممّا تشتمل عليه الجملة فهو فضلة يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة، هذا هو أصل الوضع بالنّسبة للجملة العربيّة[4].

---

[1] ينظر: بناء الجملة العربيّة، محمّد حماسة عبد اللّطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003م، ص242.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص245، 246.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص246.

[4] الأصول، دراسة إبستيمولوجيّة للفكر النّحوي، تمّام حسّان، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ط1، القاهرة، مصر، 1982م، ص138.

ويتّضح ممّا سبق أنّ تمّام حسّان يطلق على البنية الأساسيّة مصطلح" أصل الوضع"، وأنّ ما يطرأ عليها من تغيير يسمّى الخروج عن أصل التّركيب النّحويّ أو عوارض بناء الجملة.

ونوافق مهدي المخزومي في إشاراته لاحتياج الدّرس النّحوي إلى دراسة الجملة وما يصيبها من عوارض، يقول: " والدّرس النّحوي – كما ينبغي أن يكون – إنّما يعالج موضوعين مهمّين، لا ينبغي أن يفرّط الدّارسون في واحد منهما؛ لأنّهما معاً يمثّلان وحدة دراسيّة لا تجزئة فيها:

1- الموضوع الأوّل: الجملة من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها، ومن حيث أجزاؤها، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التّأليف من تقديم وتأخير، ومن إظهار وإضمار.

2- الموضوع الثّاني: ما يعرض للجملة من معان عامّة تؤدّيها أدوات التّعبير الّتي تستخدم لهذا الغرض، كالتّوكيد وأدواته، والنّفي وأدواته، والاستفهام وأدواته، إلى غير ذلك من المعاني العامّة الّتي يعبَّر عنها بالأدوات، والّتي تمليها على المتكلّمين مقتضيات الخطاب ومناسبات القول"[1].

والجملة العربيّة ليست على نمط تركيبي واحد بل تعرض لها عوارض تخرجها عن الأصل، كالحذف، والتّقديم والتّأخير، والاعتراض بين عناصرها.

فالأصل في الجملة الذِّكر، فإنْ عُدِلَ عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف من ركني الجملة، والأصل الرّتبة بين عناصر الجملة، وقد يعدل عنها إلى التّقديم والتّأخير. والأصل الوصل، وقد يعدل عنه إلى الفصل، والأصل الإفادة، فإذا لم تتحقّق الفائدة فلا جملة، وتتحقّق الإفادة بالقرائن حين يُؤْمَنُ اللّبس[2].

---

[1] في النحو العربيّ نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص17-18.

[2] ينظر: الأصول، دراسة إبستيمولوجيّة للفكر النّحوي، تمّام حسّان، ص138.

والشّرط الأساسيّ لجواز العُدول عن أصل التّركيب هو أمن اللبس؛ لتحقيق الإفادة، والإفادة هي المطلب الأوّل لاستعمال اللّغة في أغراض الاتّصال، وهي تغفر لمخالفة القاعدة، و" أمن اللّبس هو أغلى ما تحرص عليه اللّغة " [1].

وبناء على هذا الشّرط، لا يتمّ الحذف إلاّ مع وجود الدّليل، ولا يكون الإضمار إلاّ عند وجود المفسِّر، ولا يكون الفصل إلاّ بغير الأجنبيّ – وقد يكون الفصل بالأجنبيّ – ولا يجوز التّقديم والتّأخير إلاّ مع وضوح المعنى وحيث لا تكون الرّتبة واجبة الحفظ[2].

وقد تناول النّحاة القدامى والمحدثين عوارض التّركيب، حيث عقد ابن جنّي في كتاب الخصائص بابا سمّاه " شجاعة العربيّة " تناول فيه بعض عوارض بناء الجملة: كالحذف والتّقديم والتّأخير والزّيادة والحمل على المعنى والتّحريف[3]، وبابا آخر سمّاه " نقض المراتب إذا عرضَ هناك عارض" تطرق فيه إلى بعض أنواع التّقديم والتّأخير[4].

وقد تناول العوارض أيضا تمّام حسّان في كتابه " الأصول" تحت عنوان " العُدُول عن الأصل والرّدّ إلى الأصل "[5]. وأفرد لها محمّد حماسة عبد اللّطيف فصلا خاصّا بها في كتابه " بناء الجملة العربيّة " سمّاه " عوارض بناء الجملة "[6].

وما منشأ عوارض التّركيب إلاّ مِن خروج النّسق النّحويّ عن الأصل، لتحقيق هدفين؛ أوّلهما التّصرّف في التّأليف، والتّفنّن في الأساليب، والثّاني تحقيق غرض يتطلبّه السّياق، وإمداد النّصّ بمعنى جديد لم يكن ليتحقّق إلاّ باستعمال صورة بعينها ونسق خاصّ بذاته.

---

[1] البيان في روائع القرآن، تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، د.ط، 2002م، ص346.

[2] ينظر: الأصول، دراسة إبستيمولوجيّة للفكر النّحوي، تمّام حسّان، ص138.

[3] ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2003م، ج1، ص360 وما بعدها.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص392 وما بعدها.

[5] ينظر: الأصول، دراسة إبستيمولوجيّة للفكر النّحوي، تمّام حسّان، ص ص127، 138.

[6] ينظر: بناء الجملة العربيّة، محمّد حماسة عبد اللّطيف، ص247 وما بعدها.

3) مفهوم الكلام لغة واصطلاحا:

يطلق الكلام لغةً على القول والجملة[1]، وهو اسم لكلّ ما يُتكلَّم به، مفيدا كان أم غير مفيد[2].

والكلام في اصطلاح النّحويين هو اللّفظ المركَّب المفيد بالوضع، وعرّفه ابن جنّي بأنّه:" كلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الّذي يسمّيه النّحويّون الجمل" [3]، وبأنّه " في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها وهي الّتي يسمِّيها أهل هذه الصِّناعة الجمل على اختلاف تراكيبها"[4].

وقد أردف ابن جنّي تعريفه الأوّل بأمثلة نحو: زيد أخوك، وقام محمّد، وضُرِب سعيد، وفي الدّار أبوك، وصه، ومه... ثمّ عقّب قائلا: " فكلّ لفظ استقلّ بنفسه، أو جنيت منه ثمرة معناه، فهو كلام "[5].

والمتأمّل في تعريف ابن جنّي يجده غاية في الدِّقّة والفهم، وكذلك أمثلته؛ لأنّه – كما يرى محمّد حماسة عبد اللّطيف – يتيح الفرصة لدراسة أنماط التّراكيب المختلفة، وعدّ كلّ تركيب مستقلّ بنفسه مفيدٍ لمعناه جملةً في صورتها الّتي قيلت بها[6].

ويترادف لدى ابن جنّي الكلام والجملة، فيذكر محمّد إبراهيم عبادة " أنّ ابن جنّي يرى أنّ الكلام والجملة مترادفان، وأنّهما يؤدّيان معنى مفيدا مستقلاّ بنفسه ... " [7].

---

[1] الرائد، معجم لغوي عصري، جبران مسعود، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط7، 1992م، مادة" كلام"، ص672.

[2] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 16، 1399هـ– 1979م، ج1، ص15.

[3] الخصائص، ابن جنّي، ج1، ص17.

[4] المصدر نفسه، ج1، ص31.

[5] المصدر نفسه، ابن جنّي، ج1، ص17.

[6] ينظر: العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، محمّد حماسة عبد اللّطيف، مكتبة أم القرى، الكويت، ط1، 1984م، ص21.

[7] الجملة العربيّة، محمّد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، (د.ت)، ص28.

والحكم نفسه ينسحب على ما أورده عبد القاهر الجرجاني في كتابه الموسوم بعنوان الجمل، إذ يسوِّي بين الكلام والجملة، فيقول: " اعلم أنّ الواحد من الاسم والحرف يسمّى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا، نحو: خرج زيد، يسمّى كلاما، ويسمّى جملة " [1].

وتبع الزّمخشريّ ابن جنّي في ذلك فقال: "الكلام هو المركَّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتّى إلاّ في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبِشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضُرِب زيد، وانطلق بِكر، وسُمِّيَ الجملة "[2].

وقال ابن مالك: " صرّح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدلّ على أنّ الكلام لا يطلق حقيقة إلاّ على الجمل المفيدة، فمن ذلك قوله: واعلم أنّ(قلت) في كلام العرب إنّما وقعت على أن يُحكَى بها ما كان كلاما لا قولا، عنى بالكلام الجملة"[3].

وبيّن بعض النّحاة القصد من الإفادة في الكلام، قال ابن هشام: " الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السّكوت عليه"[4]، قد يكون- أي المعنى- في جملة واحدة، أو في عديد الجُمل المترابطة المتناسقة، وهذا ما عبّر عنه خليل أحمد عمايرة بقوله: " إنّ الكلام تآلفُ عددٍ مِن الجمل للوصول إلى معنى أعمَّ ممّا في الجملة وأشمل، وعلى ذلك فقد كان القرآن كلام الله، والشّعر والنّثر كلام العرب"[5].

وقد ساق أبو البقاء العكبريّ أدلّة كثيرة ليبرهن على أنّ " الكلام عبارة عن الجملة

---

[1] الجمل في النّحو، عبد القاهر الجرجاني، تح: يسرى عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1410م- 1990م، ص49.

[2] المفصّل في علم العربيّة، جار الله الزّمخشريّ، ص16.

[3] شرح التّسهيل، جمال الدّين بن مالك، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983م، ج1، ص422.

[4] مغني اللّبيب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص374.

[5] في نحو اللّغة العربيّة وتراكيبها منهج وتطبيق، خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة، جدة، السعودية، ط1، 1404هـ- 1984م، ص78.

المفيدة فائدة تامّة، وأنّه لفظ يعبّر بإطلاقه عن الجملة المفيدة، وأنّ هذا قول جمهور النّحاة"[1].

وقد ظلّت أصداء هذه التّسويّة بين الكلام والجملة تتردّد حتّى عصرنا الحاضر، فقد سوّى عبّاس حسن بينهما حين عرّفها بتعريف واحد بقوله: "الكلام والجملة ما تركّب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد" [2].

وقد أجمل محمّد حماسة عبد اللّطيف آراء النّحاة القدامى الذين يقولون بالتّسوية بين الكلام والجملة، فوجدهم " يشترطون شرطين في تحديد هذا المصطلح: الأوّل هو الائتلاف، بعبارة عبد القاهر، أو التّركيب في تعبير الزّمخشري، وهو ما يساوي الاستقلال وعدم الاحتياج إلى شيء آخر في تعبير ابن جنّي. والثّاني هو الفائدة في تعبير كلّ من ابن جنّي وعبد القاهر، أو الإسناد في تعبير الزّمخشري، أو حُسن السّكوت عليها " [3].

وأخلصُ ممَّا سلف إلى أنّ الكلام يتضمّن الفائدة الّتي يحسن السُّكوت عليها، وتندرج ضِمنه الجملة، فيرادفها تارة ويزيد عليها تارة أخرى.

ولكنّ ابن هشام ذهب مذهبا مخالفا لذلك، حيث يقول بعد تعريفه الكلام والجملة: " ... وبهذا يظهر لك أنّهما– أي الكلام والجملة – ليسا بمترادفين كما يتوهّمه كثير من النّاس. وهو ظاهر صاحب المفصّل. فإنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويسمّى جملة. والصّواب أنّها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشّرط، وجملة الجواب، وجملة الصّلة، وكلّ ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام "[4].

والمعنى المراد من نصّ ابن هشام أنّه يشترط الإفادة في الكلام، ولا يشترطها في الجملة، ولذلك يقال: جملة الشّرط، وجملة الجواب، وجملة الصّلة، ولا يقال: كلام الشّرط،

---

[1] مسائل خلافيّة في النّحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ، تح: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1992م، ص31 وما بعدها.

[2] النّحو الوافي، عبّاس حسن، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 3، د.ت، ج1، ص6.

[3] بناء الجملة العربيّة، محمّد حماسة عبد اللّطيف، ص24.

[4] مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص374.

وكلام الجواب، وكلام الصّلة، وهذا صحيح؛ فهذه الجملة لا يتحقّق لها عنصر الإفادة إلاّ عن طريق ضمائم أخرى، ولهذا فهو يردّد قول الرّضي: " كلّ كلام جملة، ولا ينعكس"[1].

وخلاصة رأي ابن هشام أنّه نفى التّرادف، فالكلام عنده أخصّ من الجملة؛ لأنّ الكلام في الاصطلاح لا يكون إلاّ مفيدا والجملة تشمل المفيد وغير المفيد من الكلام، ألا ترى أنّ(إنْ قام زيد) من قولك(إنْ قام زيد قام عمرو) يسمّى جملة ولا يسمّى كلاما؛ لأنّه لا يحسن السّكوت عليه[2].

وقسّم بعض الدّارسين المحدثين الكلام إلى قسمين أساسيين هما: الكلام الّذي يساوي الجملة ويسمّى الكلام الجملة، والكلام الّذي يضمّ عدّة جمل ويسمّى (الكلام الأكثر من جملة) [3]، والّذي مجال دراسته علم اللّغة النّصّي.

4) مفهوم الدلالة لغة واصطلاحا:

الدّلالة في اللغة من (دلّ– يدلّ)، يقال:" دلّه على الشّيء يدلّه دلاًّ ودَلالة فاندلّ: سدَّده إليه... وقد دلّه على الطّريق يدلّه دَلالة ودِلالة ودُلولة" [4]، والمراد بالتسديد:" إراءة الطّريق"[5]. ودلّه على الصّراط المستقيم: أرشده إليه وسدّده نحوه، وهداه[6].

فالمعنى اللّغوي للدّلالة يوحي بالإرشاد، والهداية، والتّسديد، أو التّوجيه نحو الشّيء.

---

[1] الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام الأنصاري، مكتبة القاهرة، مصر، (د.ت)، ص13، وينظر: شرح الكافية في النحو، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 1996م، ج1، ص33.

[2] ينظر: بناء الجملة العربيّة، محمّد حماسة عبد اللّطيف، ص27.

[3] ينظر: دلالات التّراكيب في نحو الجملة، ميلود منصوري، دار أمّ الكتاب، بوقيراط مستغانم، الجزائر، ط1، 2013م، ص16.

[4] لسان العرب، جمال الدّين بن منظور، مادة "دلل"، ج5، ص291.

[5] تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وزارة الإعلام، الكويت، ط2، 1407هـ- 1987م، مادة "دلل"، ج28، ص498.

[6] ينظر: أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشريّ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، مصر، ط1، 1998م، مادة "دلل"، ج1، ص295.

وهناك صلة وثيقة بين دلالة لفظ (الدّلالة) في الاصطلاح ودلالته في اللغة، فكما أنّ الدّليليّ يرشد إلى الطّريق، فالدّلالة ترشد إلى المعنى، " حيث انتقلت اللفظة من معنى الدّلالة على الطَّريق، وهو معنى حسِّيّ، إلى معنى الدّلالة على معاني الألفاظ، وهو معنى عقليّ مجرّد"[1].

والدّلالة والمعنى مترادفان، و(علم الدلالة) من أهمّ جوانب علم اللّغة، يعرّفه بعضهم بأنّه " دراسة المعنى، أو العلم الّذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى" [2]. أو هو " ذلك الفرع الذي يدرس الشّروط الواجب توافرها في الرّمز حتّى يكون قادرا على حمل المعنى"[3]. وتعدّ " الألفاظ هي أكثر الرّموز اللّغويّة دلالة على المعنى " [4].

وعلم الدّلالة يساعد على إبراز المعاني المختلفة والدّلالات المتنوّعة في كلّ فرع من فروع الدّرس اللّغوي الأخرى، فلا يمكن فصله عن الصّوت أو الصّرف أو النّحو أو المعجم.

ويُعَدُّ المعنى " قطبا هامّا في دراسة بناء الجملة"[5]، ومن أجل هذا فإنّ " كلّ دراسة لغويّة لابدّ أن تتّجه إلى المعنى. فالمعنى هو الهدف المركز الّذي تُصَوَّب إليه سهام الدّراسة من كلّ جانب على النّحو المبيّن في الشّكل الآتي"[6]:

---

[1] علم الدّلالة، دراسة نظرية وتطبيقيّة. فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2005م، ص12.

[2] علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1999م، ص7.

[3] علم الدّلالة، دراسة نظرية وتطبيقيّة، فريد عوض حيدر، ص12.

[4] دلالة الألفاظ، محمود أبو المعاطي، أحمد عكاشة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2002م، ص8.

[5] المدخل إلى علم اللّغة، محمود فهمي حجازي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م، ص75.

[6] اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، تمّام حسّان، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 2000م، ص117.

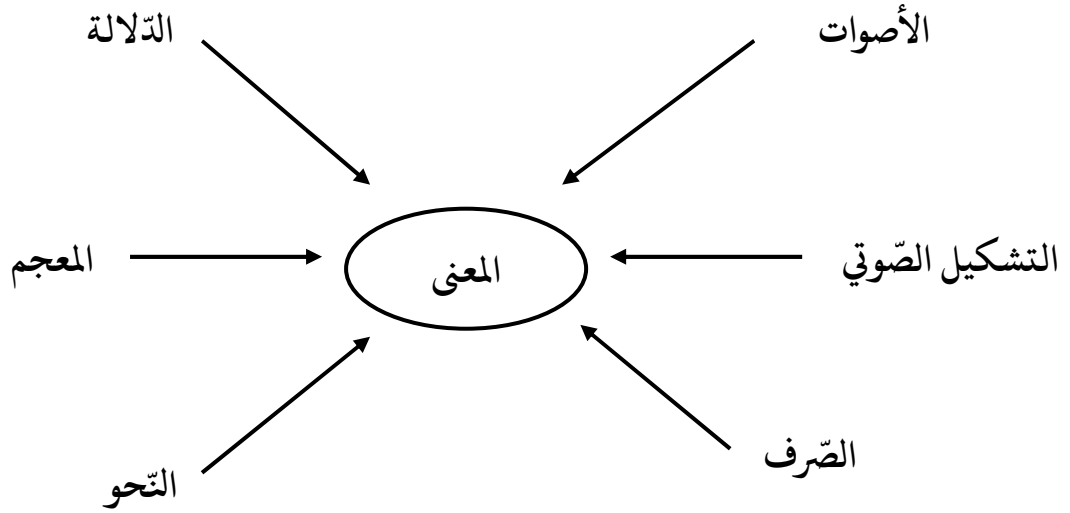

فهذا الشّكل يبيّن أنّ التّوصّل إلى الدّلالة المرادة لأي تركيب لغويّ مرهون بإدراك المعاني المنبثقة – مجتمعة- من المستويات الصّوتيّة والصّرفيّة والمعجميّة والنّحويّة، فلكلّ مستوى من هذه المستويات اللّغويّة نصيب من الدّلالة.

5) مفهوم الخطاب لغة واصطلاحا:

الخِطاب في اللغة أحد مصدري الفعل(خَاطَب) يخاطِب مُخاطبَة وخِطاباً، قال ابن منظور:" الخطاب والمخاطبة مراجعة الكلام، وقد خاطبك بالكلام مخاطبة وخطابا[1].

والمتمعّن في هذه الدّلالة اللغـويّة يجدها لا تخرج عن معنيين: الأول هو الحدث المجرّد من الزّمان، أي حدثُ الخطاب، والآخر هو الدّلالة على المسمّى، أي ما يُخَاطَب به[2].

أمّا في الاصطلاح فالخطاب هو " الكلام المقصود منه إفهام مَن هو متهيّئ للفهم"[3]. وبالتّأمل في هذا التّعريف نجده يشترط في الخطاب توفّر طرفي الخطاب وهما المخاطِب والمخاطَب، فالأول صادر منه الخطاب والثاني متوجِّهٌ إليه ذاك الخطاب شريطة أن يكون

---

[1] لسان العرب، جمال الدّين بن منظور، مادة " خطب"، ج5، ص98.

[2] ينظر: جماليّة الخطاب في النّص القرآني، قراءة تحليليّة في مظاهر الرّؤية وآليات التّكوين، لطفي فكري محمّد الجودي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2014، ص73.

[3] البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدّين الزّركشي، تح: عبد القادر عبد الله العاني، مراجعة: سليمان الأشقر، دار الصفوة، القاهرة، مصر، ط2، 1992م، ج1، ص126.

متهيِّئا للفهم، ينضاف إلى ذلك عنصر آخر يتمثّل في قصد المُخاطِب، أي قصد الإفهام؛ لأنَّ عدَّ الكلام خطاباً حال إنجازه يركِّزُ على هدفه التواصلي والإبلاغي بين الأفراد[1]، وهذا ما أشار إليه ابن جنّي حينما حدَّ اللُّغة بأنّها " أصوات يعبِّر بها كلّ قوم عن أغراضهم" [2].

6) أنواع الخطاب:

تتعدّد أنواع الخطاب وتختلف باختلاف مرجعيتها، ولقد حصرها منذر عياشي في ثلاثة أنواع:

أ- الخطاب القرآني: وهو خطاب إلهي، مطلق ولا نهائي في دواله ومدلولاته، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[3]، كتب الله على نفسه حفظه، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [4].

ب- الخطاب الإيصالي": ونماذجه متعدِّدة سياسيّة، وإرشاديّة ووعظيّة وقضائيّة وإقناعيّة، واجتماعيّة، وإعلاميّة....

ج- الخطاب الإبداعي(الشعري) ونماذجه متعدِّدة هي الأخرى، ولكن يتميّز عن الأوّل بأنّه خِطاب يقوم على مبدأ الأجناس الأدبية"[5].

---

[1] ينظر: جماليّة الخطاب في النّص القرآني، قراءة تحليليّة في مظاهر الرّؤية وآليات التّكوين، لطفي فكري محمّد الجودي، ص73.

[2] الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ج1، ص32.

[3] الشورى: 11.

[4] الحجر: 9.

[5] ينظر: مقالات في الأسلوبية، منذر عياشي، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ط1، 1990م، ص215.

7) مفهوم الخطاب القرآني:

الخطاب القرآني هو رسالة إبلاغيّة ربانيّة عالميّة لكلّ النّاس[1]، تتضمّن كلام الله المعجز المُنْزَل على خاتم الأنبياء والمرسلين محمّد ﷺ بواسطة الأمين جبريل عليه السلام المكتوب في المصاحف المنقول إلينا بالتّواتر، المتعبَّد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة والمختتم بسورة النّاس[2].

ولمّا كانت الخطابات العربيّة البشريّة قد تعدّدت أنواعها، واختلفت باختلاف مرجعياتها، فإنّ الخطاب القرآني – بوصفه نموذجا لفظيّا متعاليّا – يأتي على رأس هذه الخطابات، بل ومن أشدّها تميُّزا على الإطلاق، وذلك لما يحمله من خصائص نوعيّة تضمن له الفرادة والتّميّز. فهو خطاب ربّانيّ مطلق لا نهائي في معانيه، إنّه من أكثر الخطابات إقناعا وتعبيرا عن الحقيقة وتفعيلا للحدث، لا يشوبه الخلل أو النقصان[3]، إنّه كلام الله الّذي: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾[4].

والخطاب القرآني تنتظمه وحدة بنيوية خاصّة، فهو نظام فكري ونظام لغويّ، يمتاز بالاتّساق والانسجام. فلا يدانيه أي خطاب آخر في نظم دواله، ودقّة مدلولاته، وتأليف وتناسق عباراته. إنّه خطاب يخاطب العقول ويناجي القلوب ويحمل مضامين تُفصِح عن مراد الله في توجيه حياة النّاس[5].

---

[1] النّاس: لفظ عام ترجع مادّته اللّغويّة إلى معنى النّوس والحركة، ويطلق على الإنسن والجنّ.
ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة " نوس"، ج14، ص382.

[2] ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، محمّد عبد العظيم الزّرقاني، تحقيق: فؤاد أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1415 هـ- 1995م، ج1، ص21-22.

[3] ينظر: جماليّة الخطاب في النّص القرآني، قراءة تحليليّة في مظاهر الرّؤية وآليات التّكوين، لطفي فكري محمّد الجودي، ص92.

[4] فصّلت: 42.

[5] ينظر: جماليّة الخطاب في النّص القرآني، قراءة تحليليّة في مظاهر الرّؤية وآليات التّكوين، لطفي فكري محمّد الجودي، ص95.

وعناصر الخِطاب القرآني ستّة[1]:

1- المخاطِب: وهو الله سبحانه وتعالى.

2- المخاطَب: المخلوقات العاقلة ذات الإرادة المستقلّة.

3- الخِطَاب: موضوع الخطاب ومحتواه.

4- وسيلة الخِطاب: القُرآن الكريم.

5- سياق نُزول الخِطاب: عَصْرُ الرَّسُولﷺ.

6- سياق تلقّي الخِطاب: عَصْرُ متلقّي الخِطاب.

المبحث الثاني: أثر القرائن في بيان المعنى

لا يمكن – ونحن نتغيّا دراسة دلالات التّراكيب في الخطاب القرآني - أن نغفل إسهام القرائن في بيان المعنى النّحويّ، ولعلّ هذا ما تضمّنته نظريّة النّظم لدى عبد القاهر الجرجاني، إذ تشير إلى أنّ " كلّ اختلاف في التّركيب يتبعه اختلاف في الدّلالة، ولا يتّفق عنده تركيب في الدّلالة على شيء واحد بعينه دون زيادة أو نقصان" [2]، والمعنى النّحوي قد لا يتحقّق بالحذف أو التّقديم والتّأخير أو الاعتراض بين عناصر الجملة... إلخ، إلاّ من خلال القرينة. والقرينة هي الدّليل الّذي يقترن بالجملة فيؤثّر في دلالتها بالتّأكيد أو التّكميل أو التّأويل أو التّفسير أو التّرجيح[3].

---

[1] ينظر: من تفسير النّصّ إلى تحليل الخِطاب، عبد الرحمن الحاج، بتاريخ: 2009/03/26م، https://vb.tafsir.net/tafsir16182

[2] العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، محمّد حماسة عبد اللّطيف، ص289.

[3] ينظر: القرائن المعنويّة في النّحو العربيّ، عبد الجبّار توامة، رسالة دكتوراه مخطوطة، جامعة الجزائر، 1995م، ص17، والقرائن والنّصّ، دراسة في المنهج الأصولي في فقه النّصّ، أيمن عليّ صالح، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ط1، 2010م، ص42.

والقرينة بهذا المفهوم تُعِينُ على الوصول إلى المعنى، وتُعْلِم السّامع أيّ الأشياء ينسجم مع أيِّها، وأيّ الأشياء تابع لأيٍّ، كما تُعْلِمُه كيف يكون الارتباط محكما، وذلك منذ أن يبدأ المنطوق حتّى ينتهي... فكلّما كانت الجملة أشدّ تعقيدا كان هذا أدعى إلى الاتّكال على القرائن من أجل الوصول إلى المعنى[1].

ويعود الفضل في التّقعيد للقرائن في الدّرس النّحويّ إلى تمّام حسّان الّذي توصّل إلى نظريّة لغويّة تسمّى " تضافر القرائن"، تقوم في أساسها على التّعليق[2] بعدِّه الفكرة المركزيّة في النّحو فيما وجدَهُ عند صاحب نظرية النّظم عبد القاهر الجرجاني، فالتّعليق هو الإطار الضّروريّ للتّحليل النّحوي أو الإعراب، وهو يحدِّد معاني الأبواب النّحويّة ووسيلته في ذلك هي القرائن؛ ومن ثمّ قام بتفصيل ذلك التّعليق النّحويّ من خلال القرائن المقاليّة(المعنويّة واللّفظيّة) والقرائن الحالية، وقد استمدّ تلك القرائن من أنظمة اللّغة الصوتيّة، والصّرفية، والنّحويّة، ومن دلالة السّياق والدّلالة الحالية.

وقد قسّم تمّام حسّان القرائن كالآتي[3]:

أوّلا- القرائن المعنويّة:

وتتمثّل في العلاقات السِّياقيّة، إذ تفيد معرفتها في تحديد المعنى النّحويّ، وتشمل: الإسناد، التّخصيص، النِّسبة، التّبعيّة، والمخالفة.

ثانيا- القرائن اللّفظيّة:

وهي عناصر الكلام التي يُستدَلُّ بها على الوظائف النّحويّة، فيمكن بالاسترشاد بها

---

[1] ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1997م، ص32-33.

[2] المراد بالتّعليق عند تمّام حسّان هو إنشاء العلاقات بين المعاني النّحويّة بوساطة القرائن اللّفظيّة والمعنويّة والحالية. ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص123.

[3] المرجع نفسه، ص190 وما بعدها.

أن نقول: هذا اللّفظ فاعل، وذلك مفعول به أو غير ذلك[1]. والملاحظ في هذا التّعريف أنّ الفاعل والمفعول به ونحوهما هي أبواب نحويّة، تمّ الاستدلال عليها بواسطة القرائن اللّفظيّة، وبعبارة أخرى فإنّ للقرائن اللّفظيّة أثرا في تعرّفنا الأبواب النّحويّة، بل إنّها تُعَدّ من القرائن المُعينة على فهم القرائن المعنويّة، إذ تكون أيسر وُصولا إلى الفهم من القرائن المعنويّة.

وحصر تمّام حسّان القرائن المعنويّة في العلامة الإعرابيّة، الرّتبة، الصّيغة، المطابقة، الرّبط، التّضامّ، الأداة، والتّنغيم.

وبما أنّ موضوع بحثنا ذو ارتباط وثيق بقرينتي الرّتبة، والتّضامّ، فمن المهمّ تبيان مدلولهما.

- **الرُّتبة**: هي" علاقة بين جزأين مرتَّبين من أجزاء السِّياق يدلّ موقع كلّ منهما من الآخر على معناه"[2]، ومعنى هذا أنّ المراد بالرّتبة الموقع الأصلي لعنصر بالنّسبة لعنصر آخر في الجملة، فيقال إنّ المفعول به مثلا رتبته التّأخّر عن الفاعل، والفاعل رتبته التّأخّر عن فعله[3].

والمعروف نحويّا " أنّ الرّتبة نوعان: محفوظة وغير محفوظة"[4]، وذلك أنّ لكلّ كلّ كلمة في الجملة موقعا معلوما بالنّسبة لصاحبتها كأن تكون سابقة لها أو لاحقة، فإن كان موقعها ثابتا لا يقبل التّغيير بالتّقديم أو التّأخير بالنّسبة لتلك سمّيت الرّتبة محفوظة، ولو

---

[1] ينظر: الترخّص في القرائن اللّفظيّة عند تمّام حسّان، بحث في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مبروك بركات، مجلة اللّغة العربيّة وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، العدد: 13، جانفي 2018م، ص330.

[2] اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص209.

[3] ينظر: بناء الجملة العربيّة، محمّد حماسة عبد اللّطيف، ص93.

[4] اجتهادات لغوية، تمّام حسّان، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2007م، ص51.

اختلّ هذا الموقع لاختل التّركيب باختلاله، وإنْ كان الموقع عرضة للتّغيير سمّيت الرّتبة غير محفوظة[1].

ولقرينة الرّتبة أهمّية كبرى في بحثنا هذا، إذ جعلنا دراستنا تتّجه في فصلها الثّاني إلى الرّتبة غير المحفوظة، وفي هذا الإطار كان كلامنا عن الاستعمال العُدولي في صورة دراستنا لظاهرة التّقديم والتّأخير وأثرها في التّنوع الدّلالي في الخطاب القرآني، فحرصنا على ربط هذه الظّاهرة بالحالة النّفسيّة التي يعكسها الخطاب، وللموقف الّذي تمّ فيه الاتّصال.

- **التّضامّ**: يُفهَم التّضامّ على وجهين[2]: أوّلهما: يسمّى " التّوارد"، ويراد به مختلف الطّرق الممكنة في رصف جُملة ما، ويفرز هذا الوجه اختلافَ كلِّ طريقة عن الأخرى سواء من حيث التّقديم والتّأخير، أو الفصل والوصل ونحو ذلك. والتّضامّ على هذا الوجه هو أقرب ما يكون إلى اهتمام دارسة الأساليب التّركيبيّة من النّاحية البلاغيّة الجماليّة منه إلى الدّراسة الّتي تُعنى بالعلاقات النّحويّة والقرائن اللّفظيّة. والثّاني: أنّ المراد بالتّضامّ أن يستلزم أحد العنصرين التّحليلين عنصرا آخر، فيطلق على التّضامّ هنا " التّلازم"، ومن أمثلته: الموصول وصلته، والجارّ ومجروره. أو يتنافى معه دون أن يلتقي به، فيسمّى حينئذ " التّنافي".

وعند استلزام أحد العنصرين الآخر فإنّ هذا الآخر قد تكون الدّلالة عليه بمبنى وجوديّ على سبيل الذِّكر، أو عدميّ على سبيل التّقدير بسبب الإضمار (الاستتار) أو الحذف.

وأمّا التّنافي فيعدّ قرينة سلبيّة على المعنى يُستبعَد بوساطتها من المعنى أحد المتنافِيَين عند وجود الآخر، ومثال ذلك استبعاد التّنوين عند وجود الإضافة.

وإنّ لقرينة التّضامّ استعمالا عدوليّا كقرينة الرّتبة، متّصلا ببحثنا هذا في فصليه الأوّل والثّالث؛ لأنّ هذا الاستعمال يتمثّل في ظاهرتي الحذف والاعتراض. " فإذا كان

---

[1] ينظر: مقالات في اللّغة والأدب، تمّام حسّان، ج1، ص371، وأقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة، فاضل مصطفى السّاقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1397 هـ- 1977م، ص186.

[2] ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص190 وما بعدها.

المقصود بالتّضامّ تلازم العنصرين اللّغويين أو تنافيهما أو تواردهما، فإنّ الحذف إنّما يكون لأحد المتلازمين كحذف أحد ركني الجملة أو كحذف ما يتطلّبه التّركيب كحذف الرّابط أو حذف المفعول أو الصّفة أو الموصوف إلخ...[1]. والاعتراض إنّما يتمّ بواسطة الجملة[2].

ثالثا- القرائن الحالية:

وهي الظّروف الملابِسة للنّصّ اللّغويّ، أو ما ما يسمّى سياق الحال أو المقام[3]، ذلك أنّ فهم المعنى الدّلالي لا يقتصر على وضوح العناصر اللّغويّة ووظائفها الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة على مستوى التّراكيب فقط، بل ينبغي ملاحظة السّياق، فهو يؤدّي وظيفتين دلاليتين: أولاهما؛ إثبات معنى محدّد للكلمة، والثّانية هي نفي ضمنيّ لأيّ معنى آخر تحتمله الكلمة[4]. فالتّراكيب لا تُدْرَك دلالتها لفقدان عنصر السِّياق بشقيّه اللّغويّ وغير اللّغويّ؛ لأنّ الأحداث اللّغويّة لا تقع في وسط مادّي بل لها علاقات مطّردة بأحداث أخرى خارج اللّغة[5].

وإذا كان أيّ باحث بصدد التّوصّل إلى دلالات التّراكيب القرآنيّة فالأجدر به أن يعتمد على السّياق غير اللّغوي أو المقامي الّذي يتمثّل في " أسباب النّزول الّتي ترتَّبَ عنها وُرُود النّصّ، فتهديه إلى إدراك ما خفي من دواعي إبداع النّص ومقاصده إدراكاً لا توجّهه التّوجيه السّليم إلاّ القرائن الحالية، ويتجلّى هذا في كتب التّفسير؛ لأنّ من سمات بلاغة القرآن الكريم هذا النّوع من الأسلوب الإعجازي الّذي يخفي أحداثا ومواقف واعتقادات

---

[1] ينظر: مقالات في اللّغة والأدب، تمّام حسّان، ج1، ص371.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص372.

[3] مقالات في اللّغة والأدب، تمّام حسّان، ج1، ص319.

[4] ينظر: اللّسانيات، المجال والوظيفة والمنهج، شريف سمير استيتية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1429هـ-2008م، ص288.

[5] مدخل إلى علم اللّغة، محمد حسن عبد العزيز، دار النّمر، القاهرة، مصر، 1980م، ص207.

في ثنايا تراكيبه البلاغيّة- على مستوى المعنى العامّ للنصّ- لا يدلّنا عليها إلّا القرائن الحالية "[1].

وقرينة السّياق اللّغويّ " من أهمّ القرائن الدّالة على المعنى"[2]، ولها ثلاث رُتب فهي " إمّا متقدِّمة على اللّفظة الّتي تفسِّرها، أو متأخِّرة عنها، أو مكتنفة لها من جانبيها السّابق لها واللاّحق وجميعها من داخل النّصّ القرآني" [3].

وتظهر أهمّيّة هذه القرينة في الخطاب القرآني في تحديد المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق، قال الزّركشيّ: " أمّا دلالة السّياق فإنّها ترشد إلى تبيين المجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العامّ، وتقييد المطلق، وتنوّع الدّلالة "[4].

فالقرائن- على اختلافها وتنوّعها - كلّها مسؤولة عن أمن اللّبس وعن وضوح المعنى، ولا يمكن لأيّة قرينة أن تُستعمل بمفردها للدّلالة على معنى ما، وإنّما تتضافر فيما بينها على إيضاح المعنى وبيانه.

---

[1] ظاهرة الحذف في شعر البحتري، دراسة بلاغيّة إيقاعية، بوجمعة جمي، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1424 هـ- 2003م، ص59.

[2] الجملة العربيّة والمعنى، فاضل صالح السّامرائي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ص65.

[3] النّحو القرآني في ضوء لسانيّات النّص، هناء محمود إسماعيل، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 2012م، ص228.

[4] البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين محمّد الزّركشي، ج2، ص127.

الفصل الأوّل

ظاهرة الحذف التركيبي وأثرها في التّنوّع الدّلالي

في

الخطاب القرآني

توطئة:

الحذف إحدى الظّواهر الهامّة الّتي تتضمّنها التّراكيب العربيّة بعامّة، والأساليب القرآنيّة بخاصّة، إذ أنِسَ بها حُذّاق العربيّة، وحظيت باهتمام بالغ من لدُن الدّارسين من نحاة وبلاغيين، فقد أفرد سيبويه (ت 180 ه) للحذف بابا سمّاه باب الاتّساع في اللّغة[1] وأدرجه ابن جنّي(ت 392 ه) ضمن باب"شجاعة العربيّة"[2] وقال عنه عبد القاهر الجرجاني(ت 471 ه) مبيّنا أسراره البلاغيّة، وقيمته في النّظم:"هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنّك ترى به ترْك الذّكر أفصح من الذّكر، والصّمت عن الإفادة أزْيَدَ للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تُبِن"[3].

ومعنى كلام الجرجاني أنّ الحذف يكون في الموضع الذي يقتضيه بلاغة، كما أنّ الذّكر يكون في الموضع الذي يقتضيه بلاغة، فلا يجوز للبليغ أن يذكر في موضع الحذف أو يحذف في موضع الذّكر[4].

1- مفهوم الحذف في اللغة والاصطلاح:

أ- في اللغة:

تشير المعطيات المعجميّة إلى أنّ المعنى اللّغويّ لمادة " ح ذ ف" يدور حول قطْع الشّيء من الطّرف، وإسقاطه، جاء في لسان العرب:" حذف الشيء يحذفه حذفا، قطعه من طرفه... وحذفُ الشّيء إسقاطه " [5].

---

[1] الكتاب، سيبويه، ج1، ص211.

[2] الخصائص، ابن جني، ج2، ص362.

[3] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص170.

[4] ينظر: دراسة المتشابه اللّفظي من أي التّنزيل في كتاب ملاك التّأويل، فاضل صالح السّامرائي، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط1، 2016 م، ص211.

[5] لسان العرب، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن منظور، مادة " حذف"، ج4، ص65.

ب- في الاصطلاح:

الحذف اصطلاحا يعني" إسقاط جزء الكلام أو كلّه لدليل" [1]، وهذا الجزء المُسقَط من الكلام قد يكون حركة أو اسما أو فعلا أو حرفا، وإذا أُسقط كلّ الكلام فلا يكون إلاّ جملة[2]، شريطة وجود القرائن الحاصلة من السِّياق دالةً على هذا الحذف، قال ابن جنّي:" قد حَذفت العربُ الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه. وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته" [3]. وإذا كان ابن جنيّ يشترط وجود الدليل على المحذوف، فإنّ من النّحاة مَن لم يشترط الدّليل على ما حُذِف[4].

والحذفُ من خلال ما تقدَّم، يقعُ في جميع أجزاء الكلام، ويكثر حذفه في الخطاب القرآني، مع وجود دليل عليه سواء أكان لفظيّا أم سياقيّا، وفي هذا الصّدد يقول ابن عاشور(1879 – 1973 م): " إنّك تجد في كثير من تراكيب القرآن حذفا، ولكن لا تعثر على حذف يخلو الكلام من دليل عليه من لفظ أو سياق" [5].

وابن عاشور أومأ هنا إلى أنّ الخطاب القرآني زاخر بأسلوب الحذف لاقتضاء المقامات البيانيّة له على اختلاف ضروبها؛ لأجل تعدّد أغراض الحذف ومقاصده الدّلاليّة.

وإشارة ابن عاشور إلى كثرة ورُود الحذف في تراكيب الخطاب القرآني تدفعنا إلى القول بإنّ الحذف المراد هنا هو حذف لا يُنْسَب إلى مضمون الخطاب القرآني، وإنّما ينسب إلى تركيب اللّغة، ذلك بأنّ اللّغة تجعل للجملة العربيّة أنماطا تركيبيّة معيّنة. وهذا ما يبيّنه

---

[1] البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين الزّركشي، ج3، ص102.

[2] ينظر: الحذف التركيبي وعلاقته بالنظم والدّلالة بين النظرية والتّطبيق، فايز صبحي عبد السّلام تركي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2011، ص21.

[3] الخصائص، ابن جنّي، ج2، ص360.

[4] ينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص693.

[5] التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، 1984م، ج1، ص119.

تمّام حسّان بقوله: " كما أنّ القول بالحذف... لا يعني أنّنا ذهبنا إلى أنّ بعض ألفاظ القرآن أُهْدِرَ وبقيَ البعض الآخر والعياذ بالله "[1].

والحديث عن الحذف يقودنا إلى ذكر اللّبس الذي يكتنف هذا المصطلح في استعماله مع مصطلح الإضمار، فقد بيّن محمّد عيد نتيجة استقرائه لاستعمال هذين المصطلحين عند النّحاة بقوله:" كلمتا (مضمَر ومحذوف)، و(إضمار وحذف) تتبادلان التّعبير عمّا يُفْهَم من موضوع الحذف لدى النّحاة "[2].

ونرى أنّ التّفريق الإجرائي بين الحذف والإضمار يكمن في أنّ الإضمار هو الاستتار الّذي يختصّ بالضّمائر كإضمار الفاعل، وأنّ الحذف يكون في أيّ جزء من أجزاء الجملة. وهذا ما أكّده طاهر سليمان حمّودة حين قال: " لا توجد تفرقة دقيقة تراعى في استعمالهما – أي الحذف والإضمار- باستثناء إضمار الفاعل الّذي لا يسمّونه حذفا"[3].

3- أهمّيّة الحذف:

تتمثّل أهمّيّة الحذف فيما يأتي:

1- الحذف وسيلة فنّيّة، تسهم في تحسين الأسلوب، وإبراز بلاغته، وثرائه بالإيحاءات الدّلاليّة المتنوّعة الّتي تشعر المتلقّي بالمتعة فيها.

2- إسهام الحذف في التّماسك التّركيبي، ذلك أنّ التّقدير للمحذوف بمسيس الحاجة إلى مراجعة التّركيب وإدراكه، وإلى البحث عن القرائن الّتي تدلّ عليه، وأجمل ما في المحذوف أنّ معناه يُدرَك بدلالة تلك القرائن عليه.

3- إفادة الحذف في تخفيف الكلام والأسلوب، لما في ذلك من إيجاز واختصار واقتصاد، وتجنّب للحشو.

---

[1] ينظر: البيان في روائع القرآن، تمّام حسّان، ص172.

[2] أصول النّحو العربيّ، محمّد عيد، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1973م، ص200.

[3] ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، طاهر سليمان حمّودة، الدّار الجامعيّة، الإسكندرية، مصر، 1996م، ص18.

4- كلما كان المحذوف من التركيب قادرا على تنشيط الفكر والخيال لدى المتلقي كان أدْخَل في القلب، وأمسَّ بسرائر النّفس[1].

5- الحذف أمر نفسي بحت يجعل مجال الإحساس والشّعور متّسعا أمام المتلقّي، فيتوهمّ كثيرا من الأشياء التي يحتمل أن يحمل معانيها اللّفظ المحذوف والمفهوم من الكلام في آن واحد[2].

4- شروط الحذف:

تحدّث ابن هشام عن شروط الحذف، ودرسها الباحث طاهر سليمان حمّودة دراسة نقدية[3]، وخلص منها إلى أنّ أهمّ هذه الشروط[4] في واقع اللّغة شرطان واجبان في الحذف:

1- وُجود الدّليل على المحذوف، وقسّم ابن هشام الدّليل إلى دليل صناعي، ودليل غير صناعي، وقد بدأ بغير الصّناعي، وقسّمه إلى:

أ- دليل حالي، كقولك لمن رفع سوطا: زيدا، بإضمار" اضرب"، ومنه قوله تعالى:﴿ قَالُوا۟ سَلَـٰمًا ﴾[5]، أي سلّمنا سلاما.

---

[1] ينظر: بناء الجملة الاسميّة، دراسة في عوارض التّركيب، فكري عبد المنعم النّجّار، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 1437 هـ- 2016م، ص241.

[2] ينظر: أثر النّحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، دار غريب، القاهرة، مصر، 1998م، ص253.

[3] ينظر: ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، طاهر سليمان حمّودة، ص115.

[4] والشروط الستة الأخرى هي: ألا يكون المحذوف أصلا، وألاّ يكون مؤكّدا؛ لأنّ الغرض من الحذف التّخفيف والاختصار، وألا يكون المحذوف عوضا عن شيء محذوف، وألا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر، وألا يكون المحذوف عاملا ضعيفا، وألا يؤدّي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.
ينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص786-787.

[5] هود، من الآية: 69.

ب- دليل مقالي أو لفظي مطابق للمحذوف، يظهر في سياق الكلام قبل الحذف، كقولك لمن قال: مَنْ أَضْرِب؟ زيدا، ومنه قوله تعالى:﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ﴾[1]، أي: أنزل خيرا. أو يظهر بعد الحذف؛ ويكثر في التّراكيب الّتي تكون المشيئة أحد عناصرها نحو قوله تعالى:﴿ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[2] أي يغفر لمن يشاء أن يغفر له.

أمّا الدّليل الصّناعي، فهو لا يُعرَف إلاّ من جهة الصّناعة، ذلك كقولهم- في قوله تعالى: ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[3]- إنّ التّقدير: لأنا أقسم، وذلك لأنّ فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين. والصّناعة الّتي يتحدّث عنها ابن هشام هي " صناعة النّحويين الّذين وضعوا أسسا وقواعد تتحكّم في بنية التراكيب العربيّة، على أساس أنّ للإعراب دورا مهمّا في الوظائف الّتي تؤدّيها الألفاظ داخل البنى التّركيبيّة التي إذا ورد منها ما يخالف قواعدهم النّحويّة الثّابتة، فإنّهم يلتجئون إلى التّأويل، أو تقدير محذوفات دونما حاجة إلى تقديرها؛ حيث تكون العناصر المذكورة كافية لفهم المعنى"[4].

2- ألاّ يؤدّي المحذوف إلى اللّبس؛ لأنّ أمن اللّبس هو أغلى ما تحرص عليه اللّغة، ومدار الأمر في أمن اللبس على القرائن؛ لأنّها مسؤولة عنه وعن وضوح المعنى[5]، وهي تساعد المتلقّي على إدراك العناصر المحذوفة، فإذا عدمت القرينة أو ضعفت لم يَجُزِ الحذف؛ لأنّ اللبس وعدم الوضوح سيداخلان عقل المخاطب، فيمتنع الفهم والإفهام، وتمتنع الفائدة الّتي تعدّ المطلب الأول لاستعمال اللّغة في أغراض الاتّصال.

---

[1] النّحل، من الآية: 30.

[2] آل عمران، الآية: 129

[3] القيامة: 01.

[4] ظاهرة الحذف في شعر البحتري، دراسة بلاغيّة إيقاعية، بوجمعة جمي، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1424 هـ- 2003م، ص66.

[5] ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص232.

وقد تنوّعت أنماط الحذف في الخطاب القرآني، سواء أكان ذلك في الجملة الاسمية بنوعيها المطلقة والمقيّدة، أم في الجملة الفعليّة.

المبحث الأول: الحذف في الجملة الاسميّة

المطلب الأوّل: الحذف في الجملة الاسميّة المطلقة

تقوم الجملة الاسمية على ركنين أساسيين هما: المبتدأ، والخبر، " تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمَد الفائدة والخبر محلّ الفائدة فلابدّ منهما"[1]، إلاّ أنّها قد تتعرّض للحذف في أحد ركنيها.

أوّلا- حذف المبتدأ:

المبتدأ ركن رئيس في بناء الجملة الاسميّة، وهو عمدة في الكلام، لا يستقيم المعنى بدونه، فإذا حُذِف ولم يدلّ عليه دليل، اختلّ المعنى ولم يستقم، أمّا إذا دلّ على حذفه دليل فيمكن حذفه؛ " لأنّ الألفاظ إنّما جيء بها للدّلالة على المعنى، فإذا فُهِم المعنى بدون اللّفظ جاز ألاّ تأتي به ويكون مراداً حكماً وتقديراً "[2].

ولقد حدّد النّحاة مواضع حذف المبتدإ، وبيّنوا علله البيانيّة ووضعوا له قواعد وحدودا لا ينبغي تجاوزها، فكانت مواضع حذف المبتدإ الجوازيّة ومواضع حذفه الوجوبيّة.

1- حذف المبتدأ وُجوباً:

من المواضع الّتي يرى النّحاة أنّ المبتدأ يحذف فيها وجوبا:

أ- **أن يكون خبره نعتاً مقطوعاً إلى الرّفع لإفادة مدح، أو ذمّ، أو ترحّم**[3]، نحو: أنصتُّ إلى القرآن الكريمُ، ونأيت عن زيدٍ النّمّامُ، ونظرت إلى اليتيم المسكينُ.

---

(1) التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج1، ص119.

(2) الأصول في النحو، ابن السّراج، ج1، ص68.

(3) ينظر: النّحو الوظيفيّ التّطبيقيّ، هادي نهر، دار عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2016م، ج1، ص140.

هذا القطع يحدث فيه تغيير العلامة الإعرابيّة فتختلف علامة النّعت عن علامة المنعوت، وتتحوّل إلى الرّفع فيقدَّر المبتدأ محذوفاً، فالكريمُ والنّمّامُ والمسكينُ في الأمثلة السّابقة هي نُعوت قُطِعَتْ إلى الرّفع فيكون كلّ منها خبرا لمبتدإ محذوف وُجوباً تقديره(هُو الكريمُ، وهو النّمّامُ، وهو المسكينُ) [1].

ومن شواهد ذلك في الخطاب القرآني قوله تعالى:﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[2] فقد جوّز الزّجّاج الرّفع لكون الآية تتضمّن مدحا لله جلّ وعزّ والثّناء عليه، وعلّل ذلك بقوله:" فمن رفعَ فَعَلَى إضمار(هو)، المعنى: (هُوَ فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ)"[3]، وكأنّ معنى المدح عند الزّجّاج يمكن الوصول إليه بالرّفع بتقدير المبتدأ (هُوَ).

ويتصوّر طاهر سليمان حمودة أنّ النّعت المقطوع إلى الرّفع يرجع إلى الوقف أو الفاصلة الصّوتيّة، فإذا وُجِدت الفاصلة وُجِدَ القطع[4]، وبتطبيق هذا التّصوّر على قوله تعالى:﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾[5]، نجد أنّ مَن وقفَ على رأس الآية (الْمُتَّقِينَ)، كانت(جَنَّاتُ) عنده خبر مبتدإٍ محذوف[6]، أمّا مَن وصلَ فلا وجه عنده لهذا التّقدير، وتعربُ مبتدأ خبره الجملة السّابقة.

وتحسن الإشارة إلى أنّ قطْع النّعت عن منعوته إلى الرَّفْع مِن دُون ذِكْر مبتدإٍ معه في الخطاب القرآني، يستلزم الاهتمام به والتّنبيه عليه بحدّ ذاته مع بقاء فائدته ودلالته الّتي تتمثّل في تنبيه ذهن المتلقّي واستدعاء اهتمامه.

---

[1] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج2، ص62-63، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص255، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج2، ص29.

[2] سورة الأنعام، الآية: 14.

[3] معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم السري بن سهل الزجاج(ت 311هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1988، ج2، ص256.

[4] ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، طاهر سليمان حمّودة، ص207.

[5] النحل، الآية: 30.

[6] ينظر:الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2008م، ج2، 443.

ب- أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب فِعْله[1]، نحو قوله تعالى:﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [2]، فقد ذهب نحاة وبلاغيُّون إلى ترجيح في التَّقدير على أساس من المعنى والبيان[3]، فقد رجّح كثير منهم كون المحذوف مبتدأ تقديره(صبري صبر جميل) [4]. وهذا التّقدير أخصّ بيعقوب عليه السلام الّذي وردت في شأنه الآية - وأدخَلُ في احتماله للصّبر واختصاصه به.

ج- أن يكون الخبر مخصوصاً بالمدح أو الذّمّ، فمن الأوّل قوله تعالى:﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾[5]، فالمخصوص بالمدح محذوف أي: لفظ الجلالة (اللهُ)، وهو مبتدأ خبره الجملة قبله(فَنِعْمَ الْمَوْلَى) وَ(نِعْمَ النَّصِيرُ)، والتّقدير: فَنِعْمَ الْمَوْلَى اللهُ وَنِعْمَ النَّصِيرُ اللهُ.

ومن الثّاني قوله تعالى:﴿ وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾[6]، فالمخصوص بالذّمّ محذوف أي: وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ جَهَنَّمُ، وهو مبتدأ خبره الجملة قبله (لَبِئْسَ الْمِهَادُ).

وهذا يؤكِّد أنّ جملة المدح أو الذّمّ هي جملة واحدة حُذِفَ مبتدؤها وبقي خبرُها دليلاً عليه.

---

(1) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج1، ص 175.

(2) يوسف: 18.

(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، الشيخ أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق وتقديم موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، 1982م، ج1، ص192 ، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك، ج1، ص362، والطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي(ت 749هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ-1982م، ج2، ص118. وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص256.

(4) الأصل: أصبرُ صبراً جميلا. وقد حُذِف الفعل وُجوباً للاستغناء عنه بالمصدر الذي ينوب منابه، فقيل: صبراً جميلاً، ثمّ عُدِلَ إلى الرّفع فقيل: صبرٌ جميلٌ، وصار المصدر خبراً مرفوعاً لمبتدأ محذوف وُجوباً، والتّقدير فيه: صبري صبرٌ جميل.

ينظر: نحو اللّغة العربيّة، محمد أسعد النّادري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط1، 2002م، ص365، وظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، طاهر سليمان حمودة، ص205.

(5) الحج: 78.

(6) البقرة: 206.

2- حذف المبتدأ جوازاً:

من مواضع حذف المبتدإ جوازا الّتي اتّفق النّحاة عليها، هي حذف المبتدإ في جواب الاستفهام، وبعد فاء الجواب، وبعد القول.

أ - في جواب الاستفهام:

يُحذَف المبتدأ من جُملة جواب الاستفهام اعتماداً على الدَّليل اللَّفظي الذي تقدَّمَه في جملة الاستفهام[1]، فالعلّة النّحويّة اللّفظيّة الرّئيسة في حذفه هي تقدُّم ما يدلّ عليه، أمّا العلّة المعنويّة فتختلف باختلاف المعنى والسِّياق، نحو قوله تعالى:﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سِجِّينٞ ٨ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ ٩﴾[2] فـ(كِتَابٌ) خبرٌ لمبتدإ محذوف تقديره(هو كتاب مرقوم)[3]، وقد حُذِفَ للدلالة عليه في جملة الاستفهام، فضلاً عمّا فيه من دلالة على التّهويل لما يُستفهَم عنه، مِن حيثُ التعجيلُ بذِكره وجعْلِه أوَّلَ ما يطرق الأسماع.

وقد يزيد من قُوّة الحذف وعِلله مسوّغٌ لَفْظيّ آخر، وهو أن يقع اللّفظ في جملة الاستفهام ضميراً لتقدُّم ما يعود عليه – مَا يجعلُ ذِكر المبتدأ ضميرًا أيضا، وهذا يؤدِّي إلى نوع من الثِّقل في نُطقه، فَيُحذَف تخفيفاً وَدفْعاً لهذا الثقل[4]، نحو قول الجليل:﴿وَأَمَّا مَنۡ خَفَّتۡ مَوَٰزِينُهُۥ ٨ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٞ ٩ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ١٠ نَارٌ حَامِيَةُۢ ١١﴾[5] فمجيء المُستَفهَم عنه ضميراً يُعَدُّ مسوِّغاً آخر من مُسوِّغات حذف المبتدأ من جملة جواب الاستفهام، فالبون شاسع في النُّطق وجزالة التّعبير بين ما عليه الآية وذكر المبتدأ فيقال- على سبيل المثال- (وما أدراك ما هي، هِيَ نَارٌ حامية).

---

[1] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج3، ص499، والأصول في النحو، ابن السراج، ج1، ص70، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك ج1، ص353.

[2] المطفّفين: 8- 9.

[3] ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تح: طه عبد الحميد طه، دار الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 1980م، ج2، ص501.

[4] ينظر: البنى النّحويّة وأثرها في المعنى، أحمد عبد الله حمود العاني، رسالة دكتوراه مخطوطة، إعداد: أحمد عبد الله حمود العاني ، كليّة الآداب، جامعة بغداد، العراق، السنة الجامعية 2002-2003م، ص64.

[5] القارعة: 8-11.

ويرى تمّام حسّان أنّ القرينة في هذا النّوع من الحذف هي سَـبْقٌ للذِّكـر، وذلـك أنّ المحذوف مذكورٌ في جملة الاستفهام، فلا داعي لتكراره في الجواب[1].

ب- بعد فاء جواب الشرط:

يحذف المبتدأ كثيرا بعد فاء جواب الشرط [2] لتقدّم ما يدل عليه في جملـة الـشرط، ومِمَّا جاء على ذلك قـوله تعـالى:﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۖ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١٥﴾﴾[3] فالمبتدأ محذوف في الجملتين بعد(الفاء) وتقـديره: " (فعملـه لنفـسه)، و(إساءته عليها)"[4]، ولا بدّ منه ليفيد الكلام الاختصاص.

ومـــن ذلـــك أيـــضا قـــوله تعـــالى:﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ۚ﴾[5] أي: فَهُـــمْ إخوانكم[6]. فدخولُ الفاء على ما يَصلح أن يكـون مبتـدأ قرينـة دالّـة على حذفـه، وأنّ الضّمير معلوم من العائد عليه[7].

ج- بعد القول:

يحذف المبتدأ بعد القول اعتماداً على ما تقدَّمه من دليل[8]، فـضلاً عمَّـا يُؤدِّيـه مِـن دلالـة في الـسِّياق، نحـو قـوله تعـالى:﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴿٢٩﴾﴾[9] فقد حُذِفَ المبتدأ بعد فِعل القول، وتقديره: " أنا عجوز" [10]، فامرأة إبراهيم

---

[1] ينظر: مقالات في اللغة والأدب، تمّام حسّان، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، ط1، 2006م، ج1، ص298.

[2] ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج2، ص38.

[3] الجاثية: 15.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، (د.ت)، ج1، ص217.

[5] البقرة، من الآية: 220 .

[6] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج2، ص38.

[7] ينظر: شرح التّسهيل، جمال الدّين بن مالك، ج1، ص292.

[8] ينظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم الزجاج، ج1، ص172.

[9] الذاريات: 29.

[10] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ج4، ص304.

عليه السلام عَلَتْهَا الدَّهشة، وملكتْ عليها تفكيرَهـا، وذلـك لا يظهـر دُون تـصوُّر تلـك الحركـة المصاحبة للقول (فصكَّت وجهها وقالت عجوز عقـيم) لقـد حُـذِف المبتـدأ؛ لأنّ قرينـة الكلام تكشف عن ذلك، كما أنّ حذفه يساعد في إظهار دهشتها واستغرابها[1].

ثانيا- حذف الخبر:

الخبر هو " الجزء المستفاد الّذي يستفيده السّامع ويصير مع المبتدأ كلاما تامّـا، والّذي يدلّ على ذلك أنّ به يقع التّصديق والتّكذيب، ألا تـرى أنّـك إذا قلـت عبـد الله منطلـق، فالصّدق والكذب إنّما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبـد الله؛ لأنّ الفائـدة في انطلاقـه، وإنّما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السّامع لتسند إليه الخبر الّذي هو الانطلاق" [2].

وعلى الرّغم من أهميّة الخبر كأحـد عنـصري الإسـناد في الجملـة الاسـميّة، إلاّ أنَّـهُ يُحْذَفُ وُجوباً تارة، وجوازاً تارة أخرى، لدواعٍ يقتضيها الموقف الكلامي.

1- حذف الخبر وجوبا:

يحذف الخبر وجوبا في مواضع منها:

أ- بعد " لولا " الامتناعية:

يُحذف الخبر إذا وقع المبتدأ بعد(لولا) الامتناعيّة، وكان الخبر كوناً عامّاً ؛ لأنّه معلوم بمقتضاها، إذ هي دالّة على امتناع لوجود[3]، أي امتناع الخبر لوجود المبتدأ، وهذا المعنى مستكنّ في (لولا)، ولا حاجة إلى شيء معها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[4]، أي: لولا دَفْعُهُ موجودُ. وقد علّل النّحاة الحذف هنا لطول الكلام أو لكثرة الاستعمال أو لعلم

---

[1] ينظر: بلاغة التراكيب، دراسة في علم المعاني، توفيق الفيل، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، (د.ت)، ص57.

[2] شرح المفصّل، ابن يعيش، ج1، ص87.

[3] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص ص220– 222، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى(منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، علي بن محمد الأشموني (ت900هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط1، 1375هـ-1955م، ج2، ص403، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج2، ص42-43.

[4] البقرة، من الآية: 251.

السّامع به، كما علّلوا وجوب حذف الخبر لسدّ جواب (لولا) مسدّه، فلا فائدة فيه، وهذا رأي الجمهور.

فإنْ كان الخبر كوناً خاصّاً لا يدلّ عليه دليل وجب ذكره، وذلك نحو قوله ﷺ: " **يَا عَائِشَةُ لولا قَومُكِ حديثٌ عهدُهُم بكُفر لنقضْتُ الكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لها بابين**" [1] فَوُرُود الخبر كوناً خاصّاً هو الَّذي أوجب ذكره؛ لأنّ حذفه وإرادة معناه لا يتعيَّن أبداً، " فلو اقْتُصِر في مثل هذا على المبتدأ لظُنَّ أَنَّ المراد (لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة) وهو خلاف المقصود؛ لأنَّ من أحوالهم بُعدَ عهدهم بالكفر فيما يُستقبَل، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور"[2] .

وإنْ كان الخبر كوناً خاصّا يدلّ عليه دليل جازَ ذِكرُه وحذْفُه، وذلك لوقوعه بين الحالين السابقتين، فجاز فيه ما وجب فيهما من الحذف والثُّبوت، وعلى هذا النمط من الخبر وجَّه بعضُ المعربين شواهده في القرآن على إضمار الخبر جوازا بعد(لولا) بأنّه كَوْنٌ خاصٌّ وُجِدَ الدليل عليه[3] نحو ما جاء في قوله تعالى:﴿ وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾[4] فالخبر المقدَّر هو (تداركتني) بدليل قوله تعالى:﴿لَّوْلَآ أَن تَدَارَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ ﴿٤٩﴾ ﴾ [5].

ب- إذا كان المبتدأ نصّا صريحاً في القسَم، أي: لا يستعمَل إلاّ في معرض القَسَم، وشاهِدُه من الخطاب القرآني قوله تعالى:﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾[6]، فإنّ قوله

---

[1] صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد إسماعيل البخاري(ت256هـ)، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط1، 1423هـ- 2002م، ص37.

[2] شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي(ت 672هـ)، تحقيق: طه محسن عبد الرحمن، دار ابن تيمية، القاهرة، مصر، 1413هـ- 1992م، ص121.

[3] ينظر: مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت 437هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرّسالة، سوريا، ط2، 1984م، ج2، ص 614، 643، 751.

[4] الصافات: 57.

[5] القلم: 49.

[6] الحجر: 72.

(لعمرك) صيغة قَسَم، واللاّم الدّاخلة على لفظ (عَمْر) لام القَسَم، و(عَمْرُ) مبتدأ يستدعي خبراً، بيد أنّ خبره الحقيقيّ والأصليّ محذوف وُجوباً، فَسَدَّتْ جملة جواب القَسَم (إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) مسدَّه[1] لحُصول تمام الفائدة بها، وهذه هي غاية أيّ خبر بوجه عامّ.

والقَسَمُ في الآية هُوَ قسَمٌ بحياةِ المُخاطَبِ به وهو النَّبيُّ ﷺ، والقسَمُ باسمِ أحدٍ تَعظيمٌ له؛ فاسْتُعْمِلَ لفْظُ القسَمِ كِنايةً عنِ التَّعظيم.

2- حذف الخبر جوازا:

وأما المواضع التي يُحذَف الخبرُ فيها جوازا فمتعدِّدة أيضا، وتحقِّق المعنى والبيان بصورة أوسع من الحذف الواجب؛ لأنه خروج عن الأصل بجواز، ولا موضع للصّنعة النحويّة فيه، ولذا اعتمده البلاغيّون من دُون مواضع الوجوب؛ بناء على أن حذف الخبر مع جواز ذِكْره لا يخلو من غاية ودلالة وبيان، ولكنهّم مع ذلك لم يقفوا على المواضع تفصيلا كما وردت عند النحاة، بل تناولوها بوجه عام.

ومن تلك المواضع الواردة عند النحاة:

أ- عطف مبتدأ على مبتدإ ذُكِرَ خَبَرُهُ:

يُحذف الخبر في سياق العطف على مبتدإ قد ذُكِر خَبَرُه، فيستغنى بالخبر الأوّل عن ذكر الثّاني؛ لأنّ المعنى مفهوم إذا ذُكِرت جملة مؤلّفة من مبتدأ وخبر، ثمّ عُطِف على المبتدإ نظير له، يصحّ الإخبار عنه بالخبر السّابق، فيجوز حذف خبر المبتدإ الثاني لدلالة الأوّل عليه، وكذلك يجوز الحذف من الأول إذا عُطِف عليه مبتدأ خبره مذكور[2].

فمن الأوّل قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ﴾[3] فالخبر مذكور في الجملة الأولى وهو " دائم "، لكن لَمّا اشترك

---

[1] ينظر: التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج14، ص68، والدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي(ت756ه)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، (د.ت)، ج7، ص173-174.

[2] ينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص824-825.

[3] الرعد، من الآية: 35.

المعطوف (المبتدأ الثّاني) في الخبر استُغني عنه، وعليه فتقدير الكلام: "وظلّها دائم" [1]. وهنا تبرز قيمة العطف بعدِّه معطى أساسيّا من معطيات الحذف التّركيبي، حيث أغنى عن إعادة لفظ الخبر بقاعدة تحويليّة جوازيّة[2]، هذا من جهة اللّفظ، وأمّا من جهة المعنى، فإنّ هذا الحذف حقّق للبنية التّركيبيّة سمتين: الأولى، تتمثّل في الإيجاز؛ لأنّ ذكره يؤدّي إلى تكرار لا فائدة منه، فَحُذِفَ إيجازاً واختصارا. والأخرى، تتعلّق بوصْف الظِّلّ بشكل موسَّع، وذلك بجعل خبره مطلقاً تُتْرُكُ لذهن المتلقّي حريّةُ التَّصرُّف في فهْمه، فلو ذكر الخبر (دائم) لكان الوصف محصوراً في ديمومته، ولكن حذْفه جعل الوصف يحقّق الشّمول مِن ديمومة وبُرودة وطيب[3].

ومن الثّاني – أي حذف خبر المبتدأ الأول لدلالة خبر المبتدأ المعطوف عليه- قوله تعالى:﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾[4] ففي البنية التركيبيّة مبتدآن وخبر واحد، إذ حُذِف أحدهما لدلالة الثّاني عليه، سواء أكان المحذوف خبراً عن الأوّل أم الثاني على اختلاف بين النحاة [5].

وتجدر الإشارة إلى أنّ ثمّة مذهبا آخر لا يرى في هذه الآية حذفاً، بل يرى أنّه يصحّ الإخبار بخبر واحد عن مبتدأين اثنين، ولعلّ هذا ما عناه أبو عبيدة (ت 209 ه) بقوله: " والعرب تفعل ذلك إذا أشركوا بين اثنين قصروا فخبروا عن أحدهما استغناء بذلك

---

[1] مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت710ه)، راجعه وضبطه وأشرف عليه: إبراهيم محمد رمضان، دار القلم، بيروت، لبنان، ط1، 1408ه–1989م، ج2، ص220.

[2] ينظر: القواعد التّحويليّة في الجملة العربيّة، عبد الحليم بن عيسى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 2011م، ص103.

[3] ينظر: البنى النّحويّة وأثرها في المعنى، أحمد عبد الله حمود العاني، ص73.

[4] التوبة، من الآية: 62.

[5] ينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص825، والمساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769ه)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1980م، ج2، ص476.

وتخفيفا؛ لمعرفة السامع بأن الآخر قد شاركَه ودخلَ معه في ذلك الخبر"[1]. وعليه يكون المعنى في الآية: " هو أنَّ إرضاء الله سبحانه إرضاء لرسوله ﷺ"[2] .

ب- المبتدأ اسم موصول واقع بعد همزة استفهام إنكاري، والخبر على عكس المبتدإ في الصفة[3]:

- **حذف الخبر بعد همزة التّسويّة**: نحو قوله تعالى:﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۗ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾[4]، فالاسم الموصول بعد الاستفهام مبتدأ حُذِف خبره، تقديره " كمن ليس كذلك" [5]، وإنّما حذف لدلالة المعنى عليه، وقد بيّنه بعد هذا بقوله(وجعلوا لله شركاء) كأنه قيل: هل الله كشركائكم؟[6].

ودلّ الحذف على تنزيه الله عزّ وجلّ عن أن يقرن به الشَّريك، وعلى التهكّم والاستهزاء بالمشركين.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى:﴿أَفَمَن يَتَّقِى بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[7] فالخبر محذوف تقديره" كَمَنْ يَنْعَمُ في الجنة"، وقد يُرَاد منه تفخيم شأن المحذوف، وعدم إقرانه بالمذكور لهوْل ما هو فيه.

وقد يرد حذف الخبر في مواضع أخرى من دون اطّراد أو شيوع، بل هو حذف يقتضيه المعنى والسياق بصرف النّظر عن موضعه في الكلام، ومن تلك المواضع **حذف الخبر من جملة جواب الشرط بعد فاء الجزاء**، نحو قوله تعالى:﴿وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن

---

[1] مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي(ت 210هـ)، تحقيق: فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، القاهرة، مصر، ط2، 1401هـ-1981م، ج1، ص258.

[2] مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص825.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص14.

[4] الرعد، من الآية: 33.

[5] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ج2، ص391.

[6] ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص14.

[7] الزمر، من الآية: 24.

رِّجَالِكُمْۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾ [1]

فالخبر محذوف من جملة جواب الشرط؛ " لأنّ المقدَّر أنسب بالخبريّة- ودليل المحذوف قوله(واستشهدوا)- وقد فُهِمَ المحذوف فكيفما قدَّرته ساغ لكَ " [2]. وقدَّره السّمين الحلبي بقوله: " فرجلٌ وامرأتان يكفون في الشّهادة، أو مجزئون "[3]، وفي ذلك بيان لشهادة النِّساء مع الرِّجال، وهو أنّه إذا لم يكن رجلان يشهدان، يقوم مقامهما رجل وامرأتان، شريطة أن يكونوا شُهوداً موثوقاً بدينهم وعدالتهم، ويمارسون الشّهادة ويقيمونها على وجهها الحقّ[4].

المطلب الثّاني: الحذف في الجملة الاسميّة المقيّدة

تتكوّن الجملة الاسميّة من مبتدإ وخبر، ولكن قد يدخل على هذه الجملة ألفاظ معيّنة تغيّر اسمهما، وعلامة إعرابهما، ومكان المبتدإ من الصّدارة في جملته[5]، كما أنّها قد تقيّد الجملة بزمن معيّن، أو تضفي معنى جديدا لم يكن موجودا من قبل عن طريق عنصر لغوي جديد على المبتدإ والخبر، ومن هذه الألفاظ النّواسخ وهي: كان وأخواتها، والمشبّهات بليس، وأفعال المقاربة والرّجاء والشّروع، وإنّ وأخواتها، ولا النافية للجنس، وظنّ وأخواتها.

وقد ورد الحذف في الجملة الاسميّة المقيّدة في الخطاب القرآني، ومن مواضعه الآتي:

---

[1] البقرة، من الآية: 282.

[2] التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج3، ص109.

[3] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السّمين الحلبي، ج2، ص656.

[4] ينظر: صفوة التّفاسير، محمّد عليّ الصّابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان، ط4، 1402هـ- 1981م، ج1، ص178، وزهرة التّفاسير، محمّد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1987م، ص1071-1072.

[5] النّحو الوافي، عبّاس حسن، ج1، ص543.

أوّلا- حذف خبر" إنّ ":

يجوز حذف خبر" إنّ" وأخواتها إذا دلّ عليه دليل، نحو قولـــه تعـالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٥﴾ ﴾[1]، فقد ذكَرَ صاحبُ الكشّاف أنّ " خبر "إنّ " محذوف لدلالة جواب الشّرط عليه، تقديره: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ نُذِيقُهُم من عذاب أليم"[2]، أي: إنّ الّذين كفروا مُعَذَّبُون.

ومن حذف خبر" إنّ " قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ ﴾[3]، حيث ذُكِر اسم "إنّ" وهو" الّذين" وحُذِف الخبر، وتقديره" مُعاندون، أو هالكون" [4]، وغير خافٍ ما في هذا الحذف من غرض بلاغيّ هو التّفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام على المتلقّي بما يحدث لهم نتيجة الكفر بهذا القرآن الكريم، فتترك نفس المتلقّي تجول في هذا المحذوف[5].

ثانيا- حذف خبر " لا " النّافيّة للجنس:

يشيع حذف خبر " لا " النّافية للجنس في اللّغة العربيّة كثيرا؛ لأنّها لغة تجنح إلى " حذف لفظ الكون المطلق، أو ما يدلّ على مجرّد الوجود، سواء أكان اسما أم فعلا، ولمّا كان استعمال "لا" النّافية للجنس يُقصَد به – غالبا – نفي وجود ما دخلت عليه، فإنّ خبرها يكون محذوفا "[6].

---

(1) الحجّ: 25.

(2) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ج3، ص115.

(3) فصّلت: 41.

(4) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي(ت 685هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ت)، ج5، ص117.

(5) ينظر: ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغويّ، طاهر سليمان حمودة، ص220.

(6) المرجع نفسه، ص222.

يحذف خبر " لا " النّافية للجنس جوازا عند سيبويه إذا دلّ عليه دليل، ويبيّن ذلك بقوله:" ولكنّك تُضمِره، وإن شئت أظهرتَه. وكذلك: لا رَجُل ولا شيء، إنّما تريد: لا رَجُلَ في مكان ولا شيء في زمان"[1]، ومنه قوله تعالى:﴿ إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾[2]، فالخبر في " لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ " محذوف، تقديره " موجود". وفي الآية إشارة إلى تكبّر المشركين وتعظّمهم عندما يُدعَوْن إلى التّوحيد.

ومنه قوله تعالى:﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرَۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾[3]، حُذِفَ خبرُ " لا " النّافية للجنس، والتّقدير: لا ضير في ذلك، أو لا ضير علينا[4] . وأفادت " لا" نفي وجود الضّرر نفياً مطلقا، أي لا ضرر في وقوع ما أوعد به فرعون السّحرة بعد إيمانهم بالله تعالى، ولا مبالاة لهم به؛ لأنّهم يرجعون إلى الله مؤمّلين غفرانه[5].

وذهب الحجازيّون إلى القول بجواز حذف خبر " لا " النّافية للجنس عند وجود القرينة، على حين ذهب التّميميّون والطّائيّون إلى وجوب حذفه إذا دلّت القرينة على ذلك الحذف. وفي حال إذا لم يوجد دليل على الخبر امتنع حذفه عند الجميع[6].

ثالثا- حذف خبر " كان " وأخواتها:

لمّا كان خبر " كان " وأخواتها لازم الذّكر، ونادراً ما يَرِدُ محذوفاً، فقد قَصَرَ جلُّ النّحاة جوازَه على الضّرورة الشّعريّة، ما عدا " ليس" التي أجازوا حذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة إذا كان اسمها نكرة عامّة[7]. ولكنّ الزّمخشريّ أجاز حذف خبر " كان "

---

[1] الكتاب، سيبويه، ج2، ص275.

[2] الصّافّات: 35.

[3] الشّعراء، من الآية: 50.

[4] ينظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ج3، ص239.

[5] ينظر: صفوة التّفاسير، محمّد عليّ الصّابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان، ط4، 1402هـ- 1981م، ج2، ص381.

[6] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص351.

[7] ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص116.

وأخواتها إذا دلّ دليل على المحذوف، فتعليقاً على قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا ﴿٦٠﴾ ﴾[1]، قال: " فإن قلت: (لا أبرح) إنْ كان بمعنى (لا أزول) مِن برح المكان فقد دلّ على الإقامة لا على السّفر، وإنْ كان بمعنى(لا أزال) فلابدّ من الخبر، قلت: هو بمعنى(لا أزال)، وقد حُذِف الخبر؛ لأنّ الحال والكلام معا يدلاّن عليه، أمّا الحال؛ فلأنّها حالُ سفَر، وأمّا الكلام؛ فلأنّ قوله: " حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ" غاية مضروبة تستدعي ما هي غاية له، فلابدّ أن يكون المعنى: لا أبرح أسير حتّى أبلغ مجمع البحرين"[2]، فجعل الزّمخشريّ السّياق الحالي واللّغويّ مُعينا على تحديد المحذوف.

رابعا- حذف خبر " كاد" وأخواتها:

يجوز حذف خبر " كـاد" وأخواتها إذا دلّ عليه دليل[3]، نحـو قوله تعالـى: ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾[4]، فقد حُذِف خبر "طفق"، وبقي المصدر (مَسْحاً) دالاً عليه، والتّقدير: فَطَفِقَ يَمْسَحُ مَسْحاً؛ لأنّ خبر هذه الأفعال لا يكون إلاّ مضارعا في الحالة العامّة[5]. ومعنى التّركيب أنّ سليمان عليه السلام شرع يمسح أعراف الخيل وسوقها بيده حُبًّا لها[6].

---

[1] الكهف: 60.

[2] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ج2، ص537.

[3] ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني، ج1، ص263، وموسوعة النّحو والصّرف والإعراب، إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، ص431.

[4] سورة ص، من الآية: 33.

[5] ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السّمين الحلبي، ج9، ص377.

[6] ينظر: التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج23، ص257.

المبحث الثاني: الحذف في الجملة الفعليّة

قد يعمد المتكلّم إلى حذف عنصر من عناصر الجملة الفعليّة لغرض يهدف إليه.

أوّلا- حذف الفعل:

يعدُّ حذفُ الفعلِ ظاهرةً واسعة في النّحو العربي، وقد اهتمّ به النّحاة؛ لكونه عمدة أو مسندا في الكلام، فيجب تقديره؛ لأنّ وظيفته مركزيّة في الجملة[1]، ولأنّه عامل تتطلّبه صناعة النّحو من تعليل وقياس.

ويمكن تقسيم الفعل بحسب إمكانية ذكره من عدمها، إلى ثلاثة أقسام، أشار إليها سيبويه بقوله: " فاعرف فيما ذكرت لك أنّ الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجارٍ: فِعل مظهر لا يحسن إضماره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره" [2].

فالفعل في نظر سيبويه إمّا واجب الذِّكر، وإمّا واجب الحذْف، وإمّا جائز الأمرين ذِكراً وحذْفاً. ولذا وقف النُّحاة على مواضع حذفه كثيرا، فرأوها منقسمة بين الجواز والوجوب.

1- حذف الفعل جوازا:

هناك مواضع عديدة يُحذف الفِعل فيها جوازا، ولعلّ العلّة الرئيسة فيها هي العِلم به لقوّة الدّلالة عليه فيحذَف إيجازا واختصارا، وقد تزاد على ذلك معانٍ أخرى يحدِّدها المعنى والسياق.

فمن مواضع الحذف جوازا:

أ- **الفعل العامل في المصدر**، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ

---

[1] ينظر: نظريّة اللغة العربيّة، عبد الملك مرتاض، ص 111، والبنى النّحوية وأثرها في المعنى، أحمد عبد الله حمود العاني، ص81.

[2] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج1، ص296.

﴿ٱلسَّحَابِۚ صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍۚ﴾ [1] فقوله (صُنْعَ الله) مصدر مؤكِّدٌ لمضمون الجملة السابقة. عامله محذوف جوازا تقديره " صَنَعَ"، أي: صَنَعَ الله ذَلِكَ صُنْعاً، ثـمّ أُضِـيفَ بعـد حذف عامله[2]، وحذفه يفيد الإيجاز والاختصار.

ب- الفعل العامـل في الحـال[3]، نحـو قـوله تعـالى:﴿فَإِنۡ خِفۡتُمۡ فَرِجَالًا أَوۡ رُكۡبَانٗاۖ فَإِذَآ أَمِنتُمۡ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ٢٣٩﴾[4] فرجـالاً، حـال منصوبة، والعامل فيها فعل محذوف جوازا تقديره " فصلّوا رجالاً" [5]، دلّ عليه السِّياق في الآية، وفي حذفه دلالة على السّرعة فيتناسب مع حال المسلمين وهو يؤدّون الصّلاة مشاة أو راكبين عند الخوف من عدوّ أو غيره، وهي حال تختلـف عـن أدائهـم الـصّلاة عنـد زوال الخوف وتوفّر الأمن، إذ ينبغي عليهم حينذاك إقامتها مـستوفية جميـع أركانهـا وعلى الوجـه المشروع[6].

كما أنّ في حذف الفعـل العامـل في الحـال إفـادة التّنبيـه على أنّ حـال الخـوف لا تكون عُذراً في ترك المحافظة على الصلوات.

ج- **الفعل الواقع في جواب الاستفهام**[7]، نحو قوله تعـالى:﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾ [8] فـ(لفظ الجلالة) فاعل لفعل محذوف جوازا تقـديره (خَلَقَهُـنَّ) وقد حذف إيجازا واختصارا لتقدُّم الدليل عليه، فضلا عن أنّ في ذلـك تـسخيفاً لعقـولهم

---

[1] النمل، من الآية: 88.

[2] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج1، ص380، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السّمين الحلبي، ج8، ص645-646.

[3] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج1، ص346.

[4] البقرة: 239.

[5] البحر المحيط، أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن حيان المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط2، 1398هـ- 1978م،ج2، ص389.

[6] ينظر: صفوة التّفاسير، محمّد عليّ الصّابوني، ج1، ص154.

[7] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص827.

[8] لقمان: من الآية: 25.

الّتي تجمع بين الإقرار لله بالخَلق وبين اعتقاد إلهٍ غيره[1]، وتوفيراً للعناية باسم الجلالة الّذي هو المقصود الأهمّ[2].

د- عطف اسم على اسم ولا يتناسب الفعل المذكور إلا معّ أوّلهما[3] ، فيقدِّرُ جمهور النّحاة فعلا محذوفًا يتناسب والاسم الثاني، ومن شواهدهم على ذلك قوله تعالى:﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾[4] فالتقدير عندهم (واعْتَقَدُوا الإيمان) بناءً على أنّ الفعل المذكور (تبوّؤا) خاصّ بالمحسوسات أو المادّيات فناسب(الدار)، وأنّ الفعل المقدر(اعْتَقَدَ) خاصّ بالرّوحيات ليتناسب مع(الإيمان).

غير أنّ في هذا الموضع خِلاَفا، فقد وجّه بعض النُّحاة المعنى على أساس هذا التّقدير، في حين وجّهه نحاة آخرون على أساس من التّضمين، أي تضمين الفعل المذكور معنى فِعْلٍ آخر يتناسب مع الاسم الثاني، فيكون الفعل(تبوّؤا) بمعنى الفعل (اعْتَقَدُوا) ليصحّ التشريك بين الاسمين[5].

2- حذف الفعل وجوبا:

يُحذَف الفِعل وجوباً عند جمهور النُّحاة في مواضع عدّة، منها:

أ- **إذا كان الفعل مُفسَّرا بفعل مذكور يدل عليه**، وذلك إذا وقعَ الاسمُ بعد أداة تختصّ بالدُّخول على الأفعال كأدوات الشّرط (إنْ، وإذا، ولو)[6] نحو قوله تعالى:﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ

---

[1] ينظر: التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج21، ص179.

[2] ينظر: خصائص التّعبير القرآني وسماته البلاغيّة،عبد العظيم إبراهيم المطعن، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط1، 1992م، ج2، ص29.

[3] ينظر: الخصائص: ج2، ص433، شرح الكافية الشافية: ج3، ص1270، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت745ه)، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط1، 1409ه-1989م، ج2، ص635، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدّين السيوطي، ج2، ص131.

[4] الحشر، من الآية: 9.

[5] ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السّمين الحلبي، ج10، ص285، وارتشاف الضّرب، أبو حيان الأندلسي، ج2، ص635، والبنى النّحوية وأثرها في المعنى، أحمد عبد الله حمود العاني، ص96.

[6] ينظر: المقتضب، أبو العبّاس المبرّد، ج2، ص74.

﴿ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ﴾ [1] والتقدير(وإنِ استجارك أحد استجارك) وهذا هو مذهب الجمهور[2] مراعين فيه القياس الذي يمنع دخول أداة الشَّرط على الأسماء من جهة[3] ويمنع تقديم الفاعل على فعله من جهة أخرى [4].

ولقد انتقد فاضل صالح السّامرائي تقدير الجمهور المشار إليه وعدَّهُ بعيداً عن المعنى ومُفسِدا لصحّة الكلام ومؤديّاً إلى ركاكة بالغة فيه، يقول: " إذْ ما الغرض من هذا الحذف والذكر مع العلم بأن المفسِّر والمفسَّر لفظ واحد بعينه، لا يزيده إيضاحا ولا بيانا ولا تفسيرا؟ فلو كان المفسَّر يعطينا معنى زائدا على المفسِّر وإيضاحاً لم يكن فيه لكان مقبولا، ولكن الفعل المذكور هو المحذوف نفسه، فما الغرض إذن من الذكر والحذف؟

إنّ التّفسير مقبول في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾[5] فإنه فسّر النّجوى ووضّحها بقوله (هل هذا إلا بَشَر مثلكم) ولكن أين الإيضاح في قولنا:(إذا جاءك محمد جاءك فأكرمه)؟.

كان ينبغي للنّحاة أن يقولوا: إنه قد يلي الفعل أداة الشرط في كلام العرب وقد يليها الاسم ثم فعل الشرط والفرق بين التّعبيرين في المعنى هو كذا وكذا، وهذا أمْثَلُ من التّقدير الذي يُفسد المعنى، ويضيعه، ويَذهبُ بجمال الكلام وفصاحته" [6].

---

[1] التوبة، من الآية 6.

[2] ينظر: المقتضب، أبو العبّاس المبرّد، ج2، ص74، وشرح الكافية في النحو، رضي الدين الاستراباذي، ج2، ص283، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي: ج2، ص66.

[3] ينظر: المصدر نفسه، جلال الدين السيوطي، ج2، ص ص ص 74، 66، 283.

[4] ينظر: المقتضب، أبو العبّاس المبرّد، ج4، ص128، الأصول في النحو، ابن السراج، ج1، ص72-73، والمقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ج1، ص327، والمفصّل في علم العربيّة، جار الله الزّمخشريّ، ج1، ص51، وشرح المفصل، ابن يعيش، ج، ص50.

[5] الأنبياء، من الآية: 3.

[6] معاني النّحو، فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، مصر، ط2، 1423هـ-2003م، ج4، ص87-88.

وأمَّا الكوفيُّون، فيرون أنّ الاسم المتقدِّم منصوب بالفعل المذكور بعده، وبالتّالي فلا حذف عندهم ولا تقدير، بل يؤوّلون ذلك على أساس أنّ في التّركيب تقديما وتأخيرا، أي أنّ الاسم المقدّم فاعل تقدّمَ على فعله[1]، ويوضّح عبد الملك مرتاض سرّ هذا التّقديم بقوله: " كلّ ما في الأمر أنّ قوله"أحد" فاعل تقدّم للتّخصيص، فتقدّمت عبارة " أحد من المشركين استجارك" على فعل الشّرط " استجارك"؛ لأنّ القصد هنا إبداء التّقديم والحرص عليه، ليعلم المتلقّي أنّ الشّأن ينصرف إلى أحد من المشركين، وليس إلى غيره منهم، فإظهار مَن يخصّهم الأمر قبل فعل الشّرط توكيد على أنّ الحكم ينصرف إلى هذا " الأحد" من المشركين، وليس إلى أحد من المؤمنين. ففعلُ الشّرط، وهو العامل، تأخّر عن معموله وهو " أحد"؛ لأنّ في النّصّ القرآني انزياحاً. وإعرابه في رأينا يظلّ عاديا دون تأخير ولا إضمار ولا حذف ولا مماحلة، بحيث يقال: أحد: فاعل مرفوع بـ: " استجارك" المتأخّر للتّخصيص"[2].

وهناك مذهب آخر يتزعمه الأخفش، يرى أن الاسم المقدَّم مبتدأ والجملة بعده في محلّ رفع خبر له[3].

ونميلُ إلى ترجيح مذهب الأخفش؛ لضمان سلامة البنية التّركيبيّة من التّقدير مع وضوح المعنى وجزالة التّعبير.

ب- حذف الفعل وجوبا في باب النداء، فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ المنادى منصوب بفعل مقدَّر لا يجوز إظهاره، وهذا الفعل تنوب عنه أداة النّداء[4]، وقد تبعهما في ذلك الأخفش، فقدّر الفعل(أعني) أو (أدعو) [5]، كما تبعه الزّجّاج، فقدّر الفعل(ناديتُ)

---

[1] ينظر: شرح الكافية في النحو، رضي الدين الاستراباذي، ج2، ص283.

[2] نظريّة اللغة العربيّة، تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها، عبد الملك مرتاض، ص104-105.

[3] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص130، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصّبّان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م، ج2، ص59.

[4] ينظر : الكتاب، سيبويه، ج2، ص182.

[5] ينظر: معاني القرآن، سعيد بن مسعدة الأخفش(ت 215هـ)، تحقيق: عبد الأمير الورد، عالم الكتاب، بيروت، لبنان، ط2، 1985م، ص56.

أو (دعوتُ) [1].

وقد جاء تقدير الفعل هنا تبريرا لنصب المنادى الّذي جعله البصريون مفعولا بـه، وبحثوا عن عامل النّصب فلم يجدوه، فجعلوا حرف النّداء بمعنى الفعل(أدعو) أو (أنـادي). ويبدو أنّ تقدير الفعل المحذوف في مثل هذا الموضع إنّما هو تعليل النّصب وتقريب المعنى إلى الإفهام، وإلاّ فإنّ من شأن هذا التّقدير أن يحوّل الكلام مـن أسـلوب إلى أسـلوب؛ ومـن معنى إلى معنى وهو غير مراد[2]، وهذا ما تفطّن إليه ابن جني فقال: " ألا ترى أنه لو تُجُـشِّمَ إظهارُه – أي الفعل – فقيل: " أدعو زيدا، وأنادي زيدا" لاستحال أمر النّداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصّدق والكذب، والنّداء ممّا لا يصحّ فيه تـصديق ولا تكـذيب"[3]، وقـد أشار إلى هذا المعنى ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) في كتابه (الردّ على النّحاة) إذ عـدّ هـذا الحذف من النّوع الّذي إذا أُظْهِر تغيّر الكلام عمّا كان عليه قبـل إظهـاره، أي صـار النّـداء خبرا فرفضه[4]، وقد أيّد ثلّة من الباحثين المعاصرين هذا الرّأي مثل تمّام حـسّان، وأحمـد عبد السّتّار الجواري[5]، ولكنّنا نرى أنّه لا داعي للاعتراض على تقدير فعل في النّـداء؛ لأنّ هذا الفعل واجب حذفه، أي لا يجوز إظهاره بحال، وبذلك لن يغيّر معنى الـكلام؛ لأنّـه لـن يظهر أصلا، ولا موجب لافتراض ظهوره، وسبب عـدم ظهـوره هـو لقـصد الإنـشاء؛ ولأنّ النّداء يتضمّن معنى التّنبيه، ومقام التّنبيه مقام إيجاز واختـصار يناسـبه التّنبيـه بـالحرف وليس بالفعل، ذلك أنّ " قلّة بناء(يا) وانتهاءها بصوت المـدّ أدعى إلى تحقيـق الغـرض مـن النّداء[6].

---

[1] ينظر: معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، ج1، ص88.

[2] ينظر: البنى النّحوية وأثرها في المعنى، أحمد عبد الله حمود العاني، ص85.

[3] الخصائص، ابن جنّي، ج1، ص186.

[4] الرّدّ على النّحاة، ابن مضاء القرطبي(ت 592هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الإعتصام، القاهرة، مصر، ط1، 1979م، ص72.

[5] في النّحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص304، ونحو التّيسير، أحمد عبد الستار الجواري، ص46.

[6] ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تح: محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة، مصر، 2004م، ص241.

ومن شواهد حذف الفعل وجوبا في النّداء قوله تعالى:﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾[1]، فلفظ(آدم) منادى مفرد مبنيّ على الضّمّ في محلّ نصب مفعول به لفعل النّداء المحذوف وجوبا تقديره(أنادي)، وقد ورد النّداء في سياق خطاب الله تعالى لآدم عليه السلام، " وابتداء خطاب آدم بندائه مع أنّه غير بعيد عن سماع الأمر الإلهيّ للتّنويه بشأن آدم وإظهار اسمه في الملإ الأعلى حتّى ينال بذلك حُسن السّمعة مع ما فيه من التّكريم عند الآمر؛ لأنّ شأن الآمر والمخاطِب إذا تلطّف مع المخاطَب أن يذكر اسمه ولا يقتصر على ضمير الخِطاب حتّى لا يُساوى بخطابه كلَّ خطاب"[2]. والملاحظ أنّ حرف النّداء ذُكِرَ في هذا التّركيب، فهو ليس عوضاً عن الفعل لجواز حذفه؛ لأنّ " العرب لا تجمع بين العوض والمعوَّض عنه في الذّكر ولا في الحذف"[3].

وما ذكرَهُ النُّحاة من تقدير فعل محذوف وجوباً في النّداء يؤكّد تعاملهم مع البنية الأساسيّة للتركيب، والتي ما هي إلاّ تفسير للتّركيب المنطوق، والتّفسير غير الاستعمال، فَهُمْ واعون بالفرق بين التّركيب المنطوق والأصل المحذوف الذي يستدلّون عليه بدليل يوحي بتضمُّن معناه في النَّفْس.

- **حذف الفعل مع المنصوبات في أبواب الإغراء، والتّحذير، المدح والتعظيم:**

يلجأ النّحاة في هذه الأبواب الثّلاثة إلى تقدير فعل ناصب لِمَا انتصب فيها من أسماء[4]؛ لوجود قرائن من النّحو والمعنى عليه، فقرائن النّحو هي علامة النّصب في تلك الأسماء فهي الدليل على وُجود ناصب لها، وفضلا عن ذلك فإن الجملة العربيّة لا يصحّ فيها أن تقوم على لفظة فضلة من دون أن يكون لها فعل تتعلّق به أو تتصلّ.

وأما قرينة المعنى، فإنّ هذا التّقدير لا يؤدّي إلى مُشكل فيه، بل هو من جنسه ويدل عليه.

---

[1] البقرة، من الآية: 33.

[2] ينظر: التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج01، ص417.

[3] شرح المفصل، ابن يعيش، ج01، ص15.

[4] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج1، ص ص ص: 138، 139 ، 328 ، وشرح المفصل، ابن يعيش، ج2، ص19، شرح الكافية في النحو، رضي الدين الاستراباذي، ج1، ص175.

ويبدو أنّ من المُحدَثين مَن لم يستسغ هذا التّقدير وجعل من العلامة الإعرابيّة عنصراً معتدّا به في التّحوّل من الضّمّ إلى الفتح ، بل إنّ هذا التّحوّل في علامة الإعراب هو الذي منح السياق معنى الاختصاص أو الإغراء أو التحذير من دون موجب في تقدير فعل معها[1] .

والظّاهر رجحان مذهب النّحاة القدامى، وذلك لأنّ العلامة الإعراب لا تحمل- في حدّ ذاتها - معنى ذاتيا – وأنّ وحدة العلامة الإعرابيّة لأبواب كثيرة في النّحو لا يدلّ على أنّ وظيفتها ذات خصوص وثبوت، بل إنّ تحوُّل العلامة مقترناً بتقدير فعل مخصوص معها هو ما يمنح البنية النحوية نظامها ودلالتها[2].

ونقف على هذه الأبواب الثّلاثة لتفصيل ما أجملناه سابقا بتبيان حكم الحذف فيها نحويّا، وعلاقة ذلك بالمعنى.

1- حذف الفعل في باب الإغراء والتحذير:

التحذير هو " تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه والإغراء تنبيهه على أمر محمود ليفعله"[3] فهو نقيض التحذير من حيث معناه، ولكنه يشابهه في بعض صيغه، وفي الحكم النحوي القائم عليه، فهو منصوب بفعل محذوف وجوبا[4]، وسواء أكان الأسلوب إغراء أم تحذيرا فإنّه ورد في محكم التّنزيل والشّاهد على ذلك قوله تعالى:﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ١٣﴾[5] وبصيغة واحدة فقط تتمثّل في ذكر المحذَّر منه معطوفاً عليه محذّرا منه أو مغرى به، فالمعنى بحسب أصل التّركيب والمقام الّذي قيل فيه أنّ رسول الله صالحا

---

[1] ينظر: في نحو اللّغة العربيّة وتراكيبها: منهج وتطبيق، خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة، جدة، السعودية، ط 1، 1404هـ-1984م، ص162، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التّحليل اللّغوي، خليل أحمد عمايرة، ص92.

[2] ينظر: البنى النّحوية وأثرها في المعنى، أحمد عبد الله حمود العاني، ص88.

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج3، ص112.

[4] ينظر: شرح الكافية في النحو، رضي الدين الاستراباذي، ج1، ص198، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص89.

[5] الشّمس، الآية: 13.

عليه السلام " قال لقومه لمّا همّوا بعقر النّاقة: هي ناقة الله وآيته الدّالة على توحيدي ونبوّتي، فاحذروا أن تقوموا عليها بسوء، واحذروا أيضا أن تمنعوها من سقياها " [1].

فلفظ (ناقة) كما يقول صاحب البحر المحيط: " منصوب على التّحذير ممّا يجب إضمار عامله؛ لأنّه قد عُطِفَ عليه فصار حُكْمُه بالعطف حكم المكرَّر، أي احذروا ناقة الله وسقياها، فلا تفعلوا ذلك " [2]، وقد جوّز بعض النّحاة كابن مالك[3] أن يكون(سقياها) مغرى به؛ فعامله المحذوف (الزموا)، وردّه الألوسي استنادا إلى المعنى المسوق آنفاً، فقال: " وليس بشيء، وسقياها، أي: واحذروا سقياها، فلا تتعرّضوا بمنعها عنها في نوبتها، ولا تستأثروا بها عليها " [4].

وثمّة توجيه آخر لهذا المعطوف، وهو أن يكون مفعولا معه، والتّقدير: ذروا ناقة الله مع سقياها[5].

وقد بيّن السّيوطي أنّ الغاية من هذا الحذف هي " التّنبيه على أنّ الزّمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأنّ الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهمّ"[6].

2- حذف الفعل في باب القطع إلى النصب وفي باب النصب على المدح والتعظيم:

إنّ ظاهرة حذف الفعل في هذين البابين تقوم على قطع الصفة وتحوّل إعرابها إلى النّصب بعدما كان حكمها الإعرابي الرّفع أو الجرّ، وبناء على هذا فإنّ الاسم أو الصّفة ينتصب بفعل محذوف وجوبا تقديره (أمدح أو أعظّم)[7].

---

[1] التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، محمد الرازي فخر الدين المعروف بخطيب الري(ت 606هـ)، دار الفكر، بيروت، ط3، 1405هـ-1985م، ج31، ص177.

[2] البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج8، ص476.

[3] شرح الكافية الشافية، رضي الدين الاستراباذي، ج2، ص41-42.

[4] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، السيد محمود الألوسي، ج30، ص145.

[5] المصدر نفسه، ج30، ص145.

[6] الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرّسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008م، ج2، ص57، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدّين السّيوطي، ضبطه وصحّحه: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ج1، ص305.

[7] ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج2، ص19 ، شرح الكافية في النحو، رضي الدين محمد الاستراباذي، ج1، ص175.

ويعدّ ذاك التّحوّل دليلا قويّاً على الفعل المحذوف حتى استغني عن ذكره إيجازا واختصارا، كما يعدُّ تنبيها للأذهان، واستدعاءً لاهتمامها؛ لأنّه قطعٌ وتحوّلٌ من دُون سبب ظاهر فيه، فلو ذُكِر الفعل ما بقي من تلك المزيّة شيء[1].

ويمكن تعليل ذلك بأنّ هذا الفعل مقصود إعمالاً ومعنى، ولكنه حُذِفَ وجوباً للعِلم به ولتنبيه الأذهان على ما يحدث معه من تغيير؛ وذاك لإيصال المعنى المهم – من تعظيم أو شتم – بتدبر وخفاء [2]، والشّاهد على ذلك قوله تعالى:﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[3] فقوله (المقيمين) ورد منصوبا على الرّغم من أنّه عُطِفَ على مرفوع (الرّاسخون)؛ لأنّ " المقيمين نُصِبَ على المدح وتقديره (وأمدح المقيمين) "[4].

فقطع الصفة(المقيمين) – في الآية – وتحوّل إعرابها إلى النّصب من دون ذكر الفعل معها مفيد لبيان فضل الصّلاة، وإبراز قيمتها وعظمتها؛ إذ " إنّ إقامة الصّلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، وتهذّب الضّمير. والصّلاة عمود الدّين، ولبّ اليقين، وتهذيب للوجدان، وتجعل المؤمن يألف ويُؤْلَف، وتَصْرِفُه إلى الخير"[5].

فحذفُ الفِعْل إذاً لازِمٌ عند النّحاة وتقديره بعد الحذف من الأمُور الثّابتة في النّحو العربي، وحذفه وجوباً مرتبط أساساً بالمعنى الذي يتغيّا المتكلّم تقريره في ذهن المتلقّي.

ثانيا- حذف الفاعل:

يعدّ القول بحذف الفاعل من المسائل النّحويّة المختَلَف فيها، فذهب بعض النّحاة إلى امتناع حذفه محتّجين لذلك بأنّ الفاعل عنصرٌ أساسٌ في حصول الفائدة؛ لأنّه عمدة مع الفعل؛ وفكرتهم هذه نابعة من اعتبار البنية الأساسيّة للجملة الفعليّة الّتي تقرّر أنّ الفعل لابدّ له من فاعل، ولا تحدث الأفعال من تلقاء نفسها، يقول المبرّد: " لابدّ لكلّ فعل

---

[1] ينظر: البنى النّحوية وأثرها في المعنى، أحمد عبد الله حمود العاني، ص92.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص92.

[3] النساء، من الآية: 162.

[4] البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين الزّركشي، ج3، ص130.

[5] زهرة التّفاسير، محمّد أبو زهرة، ص1960.

من فاعل؛ لأنّه لا يكون فعل ولا فاعل، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد، إذ كان لا يستغني كلّ واحد عن صاحبه" [1]. وقرّروا أنّه لابدّ أن يكون الفاعل موجودا، سواء أكان اسما ظاهرا أم ضميرا مستترا أم بارزا، فإذا لم يكن موجودا فهو مقدَّر، ولا يحذف[2]، واستثنى السيوطي ثلاثة مواضع يجوز فيها حذف الفاعل:

" أحدها: مع رافعه تبعاً له، كقولك: زيدا، لمن قال: مَن أكرِم؟ والتّقدير: أُكرِم زيداً، فَحُذِف الفاعل مع الفعل.

ثانيها: فاعل المصدر، يجوز حذفه، نحو قوله تعالى:﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤﴾[3].

ثالثها: فاعل فعل اثنين المؤنّث أو الجماعة المؤكَّد بالنّون، نحو:﴿لَتُبۡلَوُنَّ﴾[4]و﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[5] فإنّ ضمير المخاطبة والجمع حُذف لالتقاء السّاكنين"[6].

وما يلفت الانتباه هنا أنّ عدم ظهور الفاعل في﴿لَتُبۡلَوُنَّ﴾ و﴿تَرَيِنَّ﴾ يرجع إلى سبب صوتي، وبالتّالي لا يُعَدُّ محذوفا؛ لأنّه بزوال السّبب الصّوتي يعود الفاعل.

على حين ذهب نحاة آخرون إلى جواز حذف الفاعل اعتمادا على المعنى؛ لأنّ الكلام " إنّما يصلحه أو يفسده معناه"[7].

واستدلّ أنصار هذا الرّأي على صحة مذهبهم بالشّواهد الّتي ورد فيها الفاعل محذوفا لوجود القرينة الّتي تعيّن المحذوف، نحو قوله تعالى:﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ٢٦﴾[8]، فالفعل(بلغت) لم يُذْكَرْ له فاعل؛ ولم يتقدّم في الكلام ما يمكن أن يعود عليه الضّمير،

---

[1] شرح شذور الذّهب، ابن هشام الأنصاري، ص313-314.

[2] ينظر: بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، ص131-132.

[3] البلد: 14.

[4] آل عمران، من الآية: 186.

[5] مريم: الآية: 26.

[6] ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج1، ص511، وينظر: المقتضب، أبو العبّاس المبرّد، ج4، ص51.

[7] الخصائص، ابن جنّي، ج2، ص435، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج1، ص160، والطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحي العلوي، ج2، ص103.

[8] القيامة: 26.

ومع ذلك لا يرتابُ مطلقاً مَنْ له فهْمٌ بالعربيّة وبصرٌ بأساليبها أنّ الفاعل راجع لما دلّ عليه الكلام وهو الرّوح، قال الشنقيطي: " لم يبيّن ماهي الّتي بلغت التّراقي، ولكنّه معلوم أنّها الرّوح وذلك عند الموت، وقد أُضْمِرَتْ من غير ذِكْر، لدلالة الكلام عليها "[1]، وذِكْرُ التّراقي تُشير إليها، بل يصبح عدم ذِكْر الرّوح هنا أبلغ دلالة وأقوى تمكُّناً. وفي إلحاق علامة التّأنيث بالفعل دليل على هذا الفاعل المؤنَّث المؤوَّل المفهوم من سياق الكلام، وإلاّ لَمَا لحقتْ بالفعل علامةُ التّأنيث. وسرٌّ آخر وراء الحذف في الآية وهو الإشارة إلى ما عليه الرُّوح من أثر المفارَقة، وكأنّ إسقاطها من العبارة يُؤْذِنُ بزوالها وذهابها[2]، ونحو قوله تعالى:﴿فَقَالَ إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ٣٢﴾[3]، يعني الشّمس، ففاعل(تَوَارَتْ) لم يَأْتِ له ذِكْرٌ صريح في الكلام، قال الثّعالبي: " الضّمير في(توارت) للشّمس، وإنْ كانَ لم يتقدَّم لها ذِكْر؛ لأنّ المعنى يقتضيها، وأيضا فذكرُ العشيّ يتضمّنها"[4]؛ وهو بذلك يشير في الآية التي قبلها إلى قوله تعالى:﴿إِذۡ عُرِضَ عَلَيۡهِ بِٱلۡعَشِيِّ ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلۡجِيَادُ ٣١﴾[5] ويحاول أن يأخذ الدّليل من السّياق اللّغوي المباشر، فإذا كانت لفظة(العشيّ) معناها: بَعْدَ الظُّهر فإنّها تدلّ بذلك على وقت غُروب الشّمس، ويكون المعنى بناءً على هذا أنّ سليمان عليه السلام قد عُرِضت عليه هذه الخيل من بعد الظّهر حتى غروب الشّمس، فشغلته عن ذِكْر ربِّه في ذلك الوقت. فحذفت لفظة (الشّمس) لظهورها ظهورا تامّا، ولإيذان الحذف بالموارة والاختفاء، وكأنّ إسقاطها من العبارة يُنبئ بالغُروب والاختفاء[6].

---

[1] أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، ناصر الدين البيضاوي، ج5، ص423.

[2] ينظر: علم المعاني، بسيوني عبد الفتّاح فيود، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1436هـ-2015م، ص105.

[3] سورة ص، من الآية: 32.

[4] الجواهر الحسان في تفسير القرآن(تفسير الثّعالبي)، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبي زيد الثّعالبي(ت 875 هـ)، تحقيق: علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1418 هـ- 1997م، ج6، ص66.

[5] سورة ص، من الآية:31.

[6] ينظر: علم المعاني، بسيوني عبد الفتّاح فيود، ص106.

وقد منع جمهور النّحاة حذف الفاعل، وإذا ما انعدم لفظه ظاهرا فهو من قبيل الإضمار والاستتار[1] سوى في موضع واحد، هو بناء الفعل للمفعول، فإن الفاعل لا يُقدَّر حينها، بل ينوب عنه غيره فيأخذ حُكمه من رفع وإسناد، وهذا هو مذهب سيبويه، إذ قال في حدّ الفِعل المبني للمفعول:" هو ما حُذِفَ فاعله، ولا يجوز في غيره"[2].

إنّ الجملة ذات الفعل المبني للمفعول لا يكون فاعلها محذوفا حذفا تركيبيّا؛ لأنّ نائب الفاعل يقوم مقامه؛ بل يكون محذوفا دلاليّا؛ اعتمادا على أنّ الاختلاف بين الفاعل ونائبه ينحصر في الجانب الدّلالي؛ وأنّ ما يوجد من اختلاف، فهو في صيغة الفعل مع الفاعل أو نائب الفاعل، وهو ما دعا بعض النّحاة كابن يعيش وابن هشام إلى القول بوجود أغراض معنويّة لترك الفاعل بجانب الأغراض اللّفظيّة، وذكروا منها العلم الواضح بالمحذوف أو الجهل به أو التفخيم والتعظيم أو التحقير أو صيانته عن الذكر تشريفا له وتنزيها أو المحافظة على الفواصل أو القوافي والأسجاع[3].

ومن الشّواهد على ذلك قوله تعالى:﴿خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖ﴾[4] فقد حُذِف الفاعل وبُني فعلُه للمفعول، وذلك للعلم الواضح به، " ففاعلُ الخَلْق معلوم عند جميع المخاطَبِين وهو الله تعالى، ففي الحذف إيجاز فضلا عن الإشعار بأنّه لا يتولاّه غيره وأنّه متفرّد به" [5]. أو إنّ الدّلالة هي المطاوعة والاهتمام بالحدث، حيث إنّ بناء الفعل للمفعول " تركيز للاهتمام بالحدث بصرف النّظر عن مُحْدِثه" [6].

---

[1] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج1، ص ص 14، 20، والمقتضب، أبو العبّاس المبرّد: ج1، ص19، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج2، ص255.

[2] الكتاب، سيبويه ، ج1، ص ص 14، 20.

[3] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت 616هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدّينيّة، القاهرة، مصر، 1420 هـ- 2009م، ج2، ص107، وشرح المفصل، ابن يعيش، ج7، ص69، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج1، ص161-162، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، ص ص94-100.

[4] الأنبياء، من الآية 37.

[5] ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، طاهر سليمان حمّودة، ص110.

[6] التّفسير البياني للقرآن الكريم، عائشة عبد الرحمن بنت الشّاطئ، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط5، 1990م، ج2، ص81.

ومنهـا أيـضا قـوله تعـالى:﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾﴾[1] فقد حُذِفَ الفاعل لفظ الجلالة (الله) مـن الفعـل الأوّل ولـم يحـذَف مـن الثاني؛ وذلك تنـزيها له وتشريفا؛ لأنّه أريد الشّرّ فيه، ومِمّا يؤكِّد ذلـك هـو وُرود ذكـرِه مـع الفعل الثاني؛ لأنّه أريد الخير فيه.

ومنها كذلك قوله تعالى في شأن الشّهداء في سبيله سبحانه وتعالى:﴿بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾[2]، فحذف الفاعـل(الله) لبيـان مزيـد العنايـة بهـم والمـسارعة إلى طمأنتهم[3].

وينصرف حذف الفاعل لغرض التّقليل من شأن المتحدَّث عنهم واستـصغارهم[4]، نحو قوله تعالى:﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤١﴾﴾[5].

كما يحذف الفاعل مناسبةً للفواصـل، نحـو قـوله تعـالى:﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾﴾[6]، فقوله(تُجْزَى) صفة لنعمة، أي تجزي الإنسان، وإنّما جيء به مـضارعا مبنيّـا للمفعول من أجل الفواصل؛ إذ الأصل: يجزيها إيّاه، أو يجزيه إيّاها[7].

ثالثا- حذف المفعول به:

المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل، ويعدّه النُّحاة من الفضلات، ليس لأنّه فضلة عن المعنى، وإنّما لأنّه فضلة عن منظومة الإسناد، فلا يقع مسندا ولا مسندا إليه، ولكـن أهميّته لا تُنكَر في تبيين المعنى أو تعيينه، يقول ابن يعيش: " اعلم أنّ المفعول لمّا

---

(1) الجن: 10.

(2) آل عمران، من الآية: 169.

(3) الدّلالة المعنوية لفواصل الآيات القرآنية، دراسة في بيان القرآن الكريم وإعجازه، جمال محمود أبو حسّان، دار الفتح، الأردن، ط1، 2010م، ص204.

(4) المرجع نفسه، ص205.

(5) الدخان: 41.

(6) اللّيل: 19.

(7) الدّرّ المصون في علوم كتاب الله المكنون، السّمين الحلبي، ج11، ص32.

كان فضلة، تستقلّ الجملة دونه، وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه وسقوطه، وإن كان الفعل يقتضيه" [1].

وأجاز النّحاة حذف المفعول به إذا دلّ عليه الدّليل، ولم يضرّ حذفه[2]، فإنْ ضرَّ امْتَنَع. وقد جعلوا هذا الحذف ضربين: أوّلهما ضرب يكون الحذف فيه اختصارا، وثانيهما ضرب يكون الحذف فيه اقتصارا[3].

والمقصود بحذف المفعول به اختصاراً، " أنْ يُحْذَفَ من الكلام لفظاً، لكنّه مرادٌ معنى وتقديرا"[4] ولا يكون ذلك إلاّ إذا استوجبه الحال بدليل من الصَّنعة أو المعنى، فأمّا دليل الصّنعة، فيتمثّل في حذف الضّمير (المفعول به) من جملة صلة الموصول، إذ لا بد من تقديره لكونه رابطا بين الصّلة والموصول[5] ، كما في قوله تعالى:﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ ١٩﴾[6] فقد حذف المفعول به من جملة الصلة، والتقدير: " مَا تُسِرُّونَهُ وَمَا تُعْلِنُونَهُ ".

وأما دليل المعنى، فهو أن يدلّ معنى الكلام عليه، كأنْ يتقدّم ذكرُه نحو قوله تعالى:

---

[1] شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص418.

[2] وهو ما عبر عنه ابن مالك بقوله:

وحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إنْ لَمْ يَضُرْ كَحَذفِ مَا سِيقَ جَوابَاً أو حُصِرْ

أي إن وقع المفعول في جواب لسؤال نحو أن يقال : (من أكرمت ؟) فيجاب : (أكرمت محمّدا) أو إن وقع محصورا في نحو قولنا : (ما أكرمت إلاّ محمّدا) فلا يجوز حذف المفعول في كلا الموضعين؛ لعدم حصول فائدة يحسن السّكوت عليها من دونه. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص155 – 156.

[3] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص611-612، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص198– 199.

[4] معاني النحو، فاضل صالح السّامرائي، ج2، ص81.

[5] ينظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 4، 2004م، ص124.

[6] النّحل : 19.

﴿ قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمۡۖ أَسِحۡرٌ هَٰذَا وَلَا يُفۡلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ ٧٧ ﴾[1] فمقول القول الثاني(أتقولون) محذوف تقديره(هو سحر) وقد عدَّ ابن هشام هذا الحذف غريبا[2]، ولكن أحد الباحثين نفى تلك الغرابة عن الحذف المشار إليه، وعلّل ذلك بقوله:" والحقّ أنه ليس بغريب؛ وذاك لتقدُّم ذكرِه في قولهم قبل هذه الآية مباشرة، وهو في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلۡحَقُّ مِنۡ عِندِنَا قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰذَا لَسِحۡرٞ مُّبِينٞ ٧٦ ﴾[3] فلم يشأ أن يكرِّر اللفظ كثيرا ما دام هناك دليل عليه، ولا سيّما أنّ هذه اللّفظة وقعت في كلامه وإنكاره عليهم أيضا "[4]. ونراه مصيبا في تعليله لوجود دليل على المحذوف.

وقد يقع الحذف بهذه القرينة مُطَّرِداً بعْد فِعل المشيئة[5]، سوى أنّ الدّليل هناك متقدِّم، وهنا متأخِّر، إذ يقع في جواب الشرط، وذلك نحو قوله تعالى:﴿ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ ﴾ [6] فإنّ مفعول الفعل(شاء) محذوف أغنى عنه جواب الشرط نفسه إيجازاً واختصاراً. والمعنى: ولو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم.

ثم إنّ لحذف المفعول به عِللا وأغراضاً ذكرها النُّحاة بإجمال[7]، منها ماهو لفظي ومنها ماهو معنوي.

فمن الأغراض اللّفظية لحذف المفعول به مراعـــاة الفواصـــل، والإيجـاز. ففي قوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَذۡكِرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰ ٣ ﴾ [8]، حُذِفَ مفعول الفعل " يخشى"؛ ليكون هذا الفعل فاصلة؛ تناسباً مع فواصل الآي الأخرى في السورة، " والقرآن يراعي الفاصلة ولكنّه

---

[1] يونس : 77.

[2] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص633.

[3] يونس : 76.

[4] البنى النّحوية وأثرها في المعنى، أحمد عبد الله حمود العاني، ص115.

[5] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص633.

[6] الأنعام، من الآية: 35.

[7] ينظر: بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، ص267.

[8] طه: 3.

لا يراعيها على حساب المعنى وإنّما يراعيهما معاً فيزداد التّعبير حُسنا على حُسن"[1]. ويعتقد محمّد محمّد أبو موسى " أنّ القرآن حين يُراعي الفاصلة ويُبقِي على تنغيمها إنّما يحفظ وسيلة من أقوى وسائله في التّأثير؛ لأنّ رنين الكلمات وجرسها وتوافُق إيقاعاتها لغةٌ تتغلغل في النّفس والضّمير وتسمو بالرّوح إلى آفاق قدسيّة فتأخذها نشوة يحسّها من يرتّل هذه الآيات ترتيلا يتهدّج فيه صوته ويتماوج مع ألحانها ثم ينتهي إلى هذه الفواصل فيجد عندها القرار[2]. وهذا يعني أنّ جرس العبارة عندما يقع على سمع المتلقّي يمتزج بمشاعره وأحاسيسه فيكوّن صورة نابعة من عقله ووجدانه فيكون ذلك باعثا لتحريك فكره.

وممّا جاء في الخطاب القرآني محقّقاً غرضَ" الإيجاز" قوله تعالى:﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّا أَشْهَدُ﴾ [3] فقد حذف مفعول" أشهد" لدلالة المفعول السّابق عليه من حيث الصّنعة، ولا يخفى على ذي لبّ ما في ذلك من إهانة وتحقير لشهادتهم التي يشهدونها من حيث المعنى.

ومن الأغراض المعنويّة لحذف المفعول به العموم والإطلاق، والتّحقير. فمن حذف المفعول به الّذي أفاد غرض العُموم والإطلاق قوله جلّ وعلا: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا﴾[4] فالظّاهر أنَّ مفعول(ليخش) محذوف؛ " لتذهب نفْس السّامع في تقديره كُلَّ مذهب مُحتمَل، فينظر كُلّ سامع بحسب الأهمّ عنده ممّا يخشاه أن يصيب ذريته"[5].

ومن شواهد الخِطَاب القرآني الّتي تضمّنت إشارة إلى غرض التّحقير قولـه تعالـى:

---

[1] الجملة العربيّة، تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السّامرائي، دار الفكر، الأردن، ط3، 2009م، ص98.

[2] خصائص التراكيب، دراسة تحليليّة لمسائل علم المعاني، محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط4، 1996م، ص359.

[3] الأنعام، من الآية: 19.

[4] النّساء، من الآية 9.

[5] التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج4، ص252.

﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ﴾[1] أي: " لأغلبنّ أنا ورسلي الكُفّار"[2]، وقد حُذِفَ المفعول به تحقيرا لهم.

وقد يُحذف المفعول الثاني ويبقى مرادًا لفظًا ومعنى، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلۡعِجۡلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾[3] أي (باتّخاذكم العجل إلهاً) فَحُذِفَ المفعول الثاني لدلالة الحال عليه.

ويُرَاد بحذف المفعول به اقتصاراً أن يثبت المتكلم معنى الفعل للفاعل من دون أن ينوي ذكر المفعول، فيكون الفعل المتعدي كاللازم ولا يقدَّرُ المفعول به لفظا أو معنى[4]، كقولهم: فلان يُعْطِي ويَمْنَعُ ويَضُرُّ ويَنْفَعُ، والمراد يُعطِي ذوي الاستحقاق، ويمنعُ غيرَ ذوي الاستحقاق وينفع الأودّاء ويضرّ الأعداء [5].

وممّا ورد في الخطاب القرآني شاهدا على ذلك قوله تعالى:﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ۝٤٣ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ۝٤٤ ﴾[6] وكذلك قوله:﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغۡنَىٰ وَأَقۡنَىٰ ۝٤٨ ﴾[7] فلم يذكر المفعول به مع هذه الأفعال على الرّغم من تعديتها بالهمزة؛ لأن المقصود نِسبة هذه الأفعال إلى الله تعالى واختصاصه بها دون سواه.

---

[1] المجادلة، من الآية: 21.

[2] البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين الزّركشي، ج3، ص164.

[3] البقرة، من الآية: 54 .

[4] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص611–612.

[5] شرح المفصل، ابن يعيش، ج2، ص40.

[6] النجم : 43-44.

[7] السورة نفسها: 48.

المبحث الثّالث: حذف مكمّلات الإسناد

تتألّف الجملة من ركنين أساسيين هما: المسند والمسند إليه، وقد يزاد عليهما ألفاظ من أجل زيادة الفائدة[1]. هذه الألفاظ تسمّى مكمّلات الإسناد، وقد شاع حذفها في الخطاب القرآني مسهمةً في تنوّع الدّلالات، وذلك على المنوال الآتي:

أوّلا- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه:

ورد حذف المضاف كثيرا في اللّغة العربيّة للاتّساع في المعنى بالإيجاز والاختصار، قال ابن جنّي: "حذف المضاف أوسع وأفشى، وأعمّ وأوفى"[2]، وقال أيضا:" حذف المضاف ضرب من الاتّساع"[3].

واهتم النّحاة بتقدير المضاف، حيث يُحذف جوازا[4]، ويقوم المضاف إليه مقامه، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: " فلما حذفت المضاف وقع على المضاف إليه ما وقع على المضاف؛ لأنّه صار في مكانه، فجرى مجراه" [5]. ومعنى ذلك أنّ المضاف إليه يقع موقع المضاف، ويأخذ حكمه. واشترطوا لحذف المضاف وجود القرائن الحالية أو اللفظية الدّالة على حذفه؛ لأنّ " الغرض من اللّفظ الدّلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغني عن اللّفظ الموضوع بإزائه اختصارا "[6].

وحذف المضاف في مُحكم التّنزيل يجلّ عن العدّ، ومنه قوله تعالى:﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾[7]، والتّقدير: حُبّ العجل، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه للمبالغة؛ أي: تَدَاخَلَهُمْ حبُّه ورسخَ في قلوبهم صورتُه لفرْطِ شغفِهم به،

---

[1] الخصائص، ابن جني، ج2، ص381.

[2] المصدر نفسه، ج2، ص364.

[3] المصدر نفسه، ج2، ص364.

[4] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج3، ص149، وشرح المفصل، ابن يعيش، ج2، ص190، والبرهان في علوم القرآن، بدر الدّين الزّركشي، ج3، ص146.

[5] الكتاب، سيبويه، ج3، ص247.

[6] شرح المفصل، ابن يعيش، ج3، ص23.

[7] البقرة، من الآية: 93.

وحرصهم على عبادته كما يتداخل الصبغ الثّوب، والشّراب أعماق البدن[1]، ومنه قوله تعالى:﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾[2]، أي: " من أثر حافر فرس الرّسول"[3]، ومنه قوله تعالى:﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ ﴾ [4]، أي: ثوابُ عملِه[5].

ووراء حذف المضاف في الخطاب القرآني سرّ يتمثّل في " إظهار المعنى في صورة أتمّ وأوضح، وعلى وجه أقوى وأشمل" [6].

ثانيا- حذف المضاف إليه:

أجاز النّحاة حذف المضاف إليه لدليل؛ لأنّ الغرض منه تعريف المضاف أو تخصيصه، وإذا حُذِفَ المضاف إليه كان نقضا لذلك الغرض وتراجعا عن المقصود[7].

ويحذف المضاف إليه في المواطن الآتية[8]:

1- بعد ألفاظ الغايات، مثل: قبل، وبعد، وتزول العلامة الإعرابيّة عن المضاف؛ فيبنى على الضّمّ، إشارة إلى المحذوف، نحو قوله تعالى:﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾[9]، والتّقدير: من قبل الغَلَبِ ومن بعدِه، فَحُذِف المضافُ إليه لدلالة السّياق عليه، وبُنِيَ اللفظان(قبلُ، وبعدُ) على الضّمّ؛ لأنّ معنى المضاف إليه نُوِي دُونَ لفظه. ولكنّ الباحث فاضل صالح السّامرائي له رأي مُخالفٌ لما ذهب إليه النّحاة هنا، ينفي فيه وجود المضاف إليه

---

[1] إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي(ت 951هـ) مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده – القاهرة، مصر، 1952م، ج1، ص131.

[2] طه، من الآية: 96.

[3] البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين الزّركشي، ج3، ص146.

[4] المائدة، من الآية: 05.

[5] جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري(ت 310هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1408هـ-1988م، ج6، ص109.

[6] ينظر: خصائص التّعبير القرآني وسماته البلاغيّة،عبد العظيم إبراهيم المطعن، ج2، ص45.

[7] شرح المفصل، ابن يعيش، ج3، ص29.

[8] ينظر: المقتضب، أبو العبّاس المبرّد، ج4، ص228، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3، ص78،79.

[9] الروم، من الآية: 04.

محذوفا بعد كلمتي(قبل) و(بعد)، ويزعم أنّ كلاّ منهما ظرف معرّف بالقصد، أي هو ظرف معلوم للمتكلم، أو المخاطب، غير محدود بإضافة[1].

2- بعد الألفاظ (كلّ، بعض، أيّ)، نحو قوله تعالى:﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾[2]، ويرى الزّمخشريّ أنّ" التّنوين في (كلٌّ) عِوَضٌ من المضاف إليه، أي: كُلُّ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ. ويجوز أنْ يُراد كُلُّ مَنْ جعلوه لله ولداً له قانتون مطيعون عابدون مُقرُّون بالرّبوبيّة مُنكِرون لِما أضافوا إليهم"[3]، ونحو قوله تعالى:﴿ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ ﴾[4]، حيث ذُكِر المضاف إليه في (بعض) الأولى، وحُذِف من (بعض) الثّانية اعتماداً على ذكره في (بعض) الأولى، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[5]، أي: أيَّ شَخْصٍ، فحُذِف المضاف إليه، وناب التّنوين منابه[6].

3- يُحْذَف المضاف إليه إذا كان ياءَ متكلّم منادى أو غير منادى، فمن الأوّل قوله تعالى على لسان نبيّه موسى عليه السلام:﴿ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[7] أي: يا قومي، ويُلاحَظ أنّ هذا النّمط من حذف المضاف إليه يكثر في مقامات الدّعوة إلى الله؛ لاغتنام فرصة إقبال المخاطَبين رغبةً في إلقاء الحُجَّة عليهم من أقْرب سبيل. ومن الثّاني في غير النّداء قوله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام:﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ﴾[8]؛ أي: دُعائي. وعُدَّ هذا الحذف لدى بعض الدّارسين المحدثين" نوعاً من تقصير الصّائت الطّويل في آخر الكلمة "[9].

ثالثا- حذف الموصوف:

---

[1] ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السّامرائي، ج3، 120.

[2] البقرة، من الآية: 116.

[3] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ج1، ص139.

[4] التّحريم، من الآية: 03.

[5] الإسراء، من الآية: 110.

[6] ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج6، ص90.

[7] المائدة، من الآية: 20.

[8] إبراهيم، من الآية: 40.

[9] ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، طاهر سليمان حمودة، ص239.

أفاض النحاة في الحديث عن حذف الموصوف[1]، وقيّدوه بشروط وحدود؛ وذاك لما في الصفة والموصوف من تلازم، فهما " لمّا كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما، كان القياس أن لا يحذف واحد منهما؛ لأن حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عمّا التزموه[2]، فالموصوف، القياس يأبى حذفه لما ذكرناه؛ ولأنه ربما وقع بحذفه لبْسٌ، ألا ترى أنك إذا قلت: (مررت بطويل) لم يعلم من ظاهر اللفظ أن المرور به إنسان أو رمح أو ثوب ، ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول"[3].

وقد اشترط النحاة لحذف الموصوف قيام الدليل وشهود الحال عليه، "فكلّما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث" [4] ؛ لأنه غير معروف ولا معهود فوجب ذكرُه لعدم وجود دليل عليه.

أمّا إنْ كانت الصّفة مما اختصّت بالموصوف واقتصرت عليه، أو أنّ الموصوف ظهر أمره من السياق وقويت الدلالة عليه، فعند ذاك يجوز حذفه[5].

وهذا كلّه مرجعه إلى النحو، أمّا ما يرجع إلى المعنى، فإنّ له أثرا فيه يتمثل في الاهتمام بالصفة وإبرازها وتأكيدها، فضلا عما يحققه – كأي حذف آخر – من إيجاز واختصار.

فمن حذف الموصوف لدلالة الصفة عليه من حيث اختصاصها به وثباتها له، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ﴿١٣﴾﴾[6] و"ذات الألواح والدّسر" صفة السّفينة، أُقِيمَت مقام الموصوف هنا عوضاً عن أن يقال: وحملناه على الفُلك؛ لأنّ في هذه الصّفة بيان متانة هذه السّفينة وإحكام صُنْعها. وفي ذلك إظهار لعناية الله بنجاة نوح عليه السلام ومن معه...

---

[1] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج1، ص116-117، المقتضب، أبو العبّاس المبرّد، ج2، ص ص135، 137، الخصائص، ابن جنّي، ج2، ص 368 – 372، وحاشية الصبان، محمد بن علي الصّبّان، ج3، ص70-71.

[2] شرح المفصل، ابن يعيش، ج3، ص59.

[3] المصدر نفسه ، ج3، ص59.

[4] المصدر نفسه، ج2، ص366.

[5] ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص366.

[6] القمر: 13.

وعادة البُلغاء إذا احتاجوا لذكر صفة بشيء وكان ذكرها دالاّ على موصوفها أن يستغنوا عن ذكر الموصوف إيجازا[1].

أمّا الموصوف المحذوف الّذي تدلّ عليه القرائن اللّفظية ضمن السياق العام فمتعددة، فقد يدلّ الفعل على المحذوف، نحو ما جاء في قوله تعالى:﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾[2] فـ(واحدة) صفة لموصوف محذوف تقديره (موعظة) دلّ عليه الفعل(أعظكم)، وقد يكون المسوِّغ في ذلك الحذف هو تقريب الموعظة إلى الأفهام والحرص على الاختصار في الاستدلال والإيجاز في نظم الكلام والاستنزال لطائر نفورهم وإعراضهم[3].

وقد يأتي الحذف بهذه القرينة مطَّردا في نحو قوله تعالى:﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾[4] فكلّ من (قَلِيلاً) وَ(كَثِيراً) صفة لموصوف محذوف تقديره: (ضَحِكاً قَلِيلاً) وَ(بُكَاءً كَثِيراً)، لدلالة الفعل(فليضحكوا) و(فليبكوا) عليه. أمَّا ما قدَّره بعض الباحثين بـ(زمنا) [5] فليس بصحيح؛ لأنّ الزَّمن لا يوصف بالقلّة أو الكثرة بل يوصف بالقصر أو الطول.

وقد تدلّ الصِّفة نفسها على موصوفها المحذوف من خلال صيغتها ودلالتها، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى:﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ ﴿٤٨﴾﴾ [6] وقوله كذلك: ﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾[7] فـ(قاصرات) صفة لموصوف محذوف تقديره (حُورٌ) وقد دلّت عليه الصفة نفسها من خلال معناها، فضلا عمّا فيها من قرينة نحويّة هي إضافتها

---

[1] ينظر: التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج27، ص184.

[2] سبأ، من الآية: 46 .

[3] ينظر: التحرير والتنوير، الطّاهر بن عاشور، ج22، ص232.

[4] التّوبة، من الآية: 82.

[5] ينظر: ظاهرة النيابة في العربية، دراسة وصفية تحليلية، عبد الله صالح عمر بابعير، رسالة دكتوراه مخطوطة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العراق، 1997م، ص212-213.

[6] الصافات: 48.

[7] الرحمن، من الآية: 56.

إلى الطَّرْف بعد جمْعها جمْعَ تأنيث، ما يدلّ على اختصاص هذه الصِّفة بالحُور فأغنت هذه القرينة عن ذِكْر الموصوف.

ولا غرو في أن يكون لهذا الحذف أثرٌ في المعنى، يتمثّل في توفير العناية بالصّفة؛ لأنّها المطلوبة، وإبرازها وتأكيدها، فقصر الطّرْف هو دليل العفّة المطلوبة في كلّ امرأة[1]، وهي الصفة الرَّفيعة في الحُور، ومما يزيد في ذلك قوّة مجيئها على زِنَة اسم الفاعل الدّال على أن القَصْر مِنهن طوع.

رابعا- حذف الصّفة:

حذف الصفة قليل في الكلام لا يكاد يقع إلاّ نادرا؛ وكونها تابعا مكمّلا لمتبوعها " ببيان صفة من صفاته"[2] أو كون غرضها المتمثل في التخصيص أو المدح أو الذم أو الترحم أو التأكيد [3] هو الذي جعل قصدها واجب الذكر، وإلاّ فإنّ حذفها لا يلتفت إليه؛ لأنها لا تُعرف أمقصودة من المتكلم أم لا ؟ إلاّ إذا دلَّ عليها دليلٌ حالي أو مقاليّ، فعند ذاك يجوز حذفها[4].

وممّا جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾﴾[5]، فحذف الصّفة وأبقى الموصوف؛ أي" كان يأخذ كلّ سفينة صحيحة غصْبا، ويدلّ على المحذوف قوله

---

[1] ينظر: خصائص التّعبير القرآني وسماته البلاغيّة،عبد العظيم إبراهيم المطعن، ج2، ص41.

[2] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3، ص191، وينظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري(ت 905هـ)، المكتبة التجارية، القاهرة، مصر، (د.ت)، ، ج2، ص108.

[3] ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج3، ص247، وشرح الكافية في النحو، رضي الدين الاستراباذي، ج1، ص331، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج2، ص116.

[4] ينظر : مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص627.

[5] الكهف: 79.

" فأردت أن أعيبها " فإنّ عيبه إيّاها لا يخرجها عن كونها سفينة، وإنّما المأخوذ هو الصّحيح دون المعيب، فحُذفت الصّفة هاهنا؛ لأنّه تقدَّمها ما يدلّ عليها"[1].

وقد وجّه أحمد بدوي حذف الصّفة في هذه الآية بقوله: " وقد أوحى إلينا هذا الحذف بأنّ المَلِك ينظر إلى السّفينة المعيبة كأنّها فقدَتْ حقيقتها "[2].

ولكنّ هذا التّوجيه غير مبيِّن لسبب الحذف، والمعنى الّذي ذكرَه مفهوم من (فأردت أن أعيبها) وليس من الحذف. ولهذا كان التّوجيه الأكثر قيمة يتجلّى في أنّ " حذف صفة السّفينة (صالحة) فيه مبالغة في تصوير طمع الملك واستيلائه على كلّ سفينة حتّى ولو كانت غير صالحة. فغير الصّالح داخل في مأخوذ المَلِك، هكذا يخيّل الحذف. ولو ذُكِرَ الوصف لزال هذا التّخييل " [3].

ومن ذلك أيضا ما جاء في قوله تعالى:﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ ۚ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴿٦٦﴾﴾[4] أي قومك الكافرون تخصيصا لهم، ولا بدّ من هذا التقدير لتخصيص الكذب بهم دون خاصّة رسول الله ﷺ [5]، وقد يراد من ذلك التغليب.

ومنه قوله تعالى: ﴿رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٤﴾ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾[6] أي كلّ شيء سُلِّطَت عليه[7] أو أتت عليه، ولابدّ من هذا التقدير أيضا؛ لأن لفظة (شيء) غارقة في التنكير، وإضافتها إلى (كلّ) يجعلها شاملة لكلّ ما في الوُجود، في حين إنّ هذه الرِّيح جاءت

---

[1] المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، ضياء الدّين بن الأثير، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، (د.ت)، ج2، ص97.

[2] من بلاغة القرآن، أحمد أحمد بدوي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، مصر، ط1، (د.ت)، ص124.

[3] خصائص التّعبير القرآني وسماته البلاغيّة،عبد العظيم إبراهيم المطعن، ج2، ص43.

[4] الأنعام : 66.

[5] ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، أبو إسحاق الزجاج، ج3، ص783.

[6] الأحقاف، من الآيتين: 24- 25.

[7] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص627.

على قوم مخصوصين، هم قوم عاد، فوجب هذا التقدير، وإنما حُذفت الصفة تأكيداً لشُمول هذا الدَّمار وهوْله.

والحذف في وصف الرّيح أفاد أنّ قوّة الرّيح تُمكِّنها من تدمير كلّ شيء سواء أأتت عليه أم لم تتأتِ عليه فتأثيرها ممتدّ إلى كلّ شيء. ولو ذُكِرَت الصّفة لزال هذا التّخييل.

ولعل ما يؤكِّد هذا الغرض هو ذِكرُ الصِّفة في آية مشابهة، هي قوله تعالى: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴿٤١﴾ مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ ﴿٤٢﴾﴾[1] وإنَّما هذا تابع لاختلاف السِّياق الذي وردت فيه كل من الآيتين، فالآية الأولى وردت في سياق تضمَّنَ جدلا كبيرا وتحديّاً بالِغاً بين النَّبيّ وقومْه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ النُّذُرُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٢١﴾ قَالُوا أَجِئْتَنَا لِتَأْفِكَنَا عَنْ آلِهَتِنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٢٢﴾ قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِندَ اللَّهِ وَأُبَلِّغُكُم مَّا أُرْسِلْتُ بِهِ وَلَٰكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ﴿٢٣﴾ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ۚ بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ ۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٤﴾ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ ﴿٢٥﴾﴾[2] فقصد لذلك تهويل العذاب عن طريق حذْف الصِّفة بعد (كل شيء) – كما ذكرنا – بخلاف الآية الثّانية فلم يَرِدْ معها من هذا القبيل شيء، فوقع الكلام على أصله – في ذكر الصفة – تناسباً مع السِّياق، إذ لم يَرِدْ فيه مُوجِبٌ لمبالغة وتهويل.

خامسا- حذف الحال:

يرد حذف الحال بكثرة إذا كانت قولا أغنى عنه المقول[3] نحو قوله تعالى:

---

[1] الذاريات: 41-42.

[2] الأحقاف: 21-25 .

[3] ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص260.

﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ۝٢٤﴾[1] فالحال محذوفة تقديرها " قائلين" أو " يقولون: سلام عليكم"[2]، فحُذف لفظ القول الواقع حالاً استغناء بالمقول[3]، أي أنّ المحذوف حال من الفاعل الّذي هو الواو في " يدخلون"، والحال هنا اسم فاعل له معمول هو " سلام عليكم". فبقاء المعمول يتطلّب تقدير العامل ضرورة. ولذلك صحّ الحذف لقوّة القرينة وللإسراع إلى تعجيل المسرّة الّتي يوحي بها المعمول: " سلام". وذلك فضل الله يتلقّى به أهل رضوانه[4].

ويجوز حذف الحال إذا كانت بالفعل لدلالة مصدره عليه، نحو قوله تعالى:﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾[5]، فالمصدر(دأبا) يقدّر بالفعل، وتقديره: " تدأبون " وهي في موضع الحال[6].

وقد تكون هناك قرائن معنوية تثبت تقدير حال محذوفة، ومن تلك القرائن الأحكام الشرعية في القرآن الكريم، فإن الفعل فيها أحيانا – يستلزم حالا تقيِّده سواء أكانت ظاهرة أم مقدَّرة – لكي يكون الحكم متَّفِقاً مع ما يُرَاد به مِن قيْد وشرط، وبيان ذلك في قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾[7] فهناك حال محذوفة تقديرها: " مُحْدِثين" أو " وقَدْ أَحْدَثْتُمْ "، أي: " إذا قمتم إلى الصّلاة وَقَدْ أَحْدَثْتُمْ "[8] بحسب ما يقتضيه الحُكم الشّرعيّ في الوُضوء، وقد

---

[1] الرعد، من الآيتين: 23 - 24.

[2] البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ج5، ص497.

[3] ينظر: ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، طاهر سليمان حمّودة، ص251.

[4] ينظر: خصائص التّعبير القرآني وسماته البلاغيّة،عبد العظيم إبراهيم المطعن، ج2، ص51.

[5] يوسف، من الآية: 47.

[6] ينظر: البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين الزّركشي، ص179.

[7] المائدة: 6.

[8] إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(ت 338هـ)، اعتنى به خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1429 هـ، 2008م، ص224.

يكون لهذا الحذف غرضٌ، هو التّأكيد على أنّ " الوضوء شرط في الصّلاة على الجملة" [1] سواء أكان واجبا من حدث، أم مندوبا بدون حدث. وقد حقّق حذف الحال هنا إطلاق الوضوء والأمر به عند القيام إلى الصّلاة.

وأشار ابن جنّي إلى أنّ " حذف الحال لا يَحْسُن، وذلك أنّ الغرض فيها إنّما هو توكيد الخبر بها، وما طريقُه التّوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنّ حذفه ضدّ الغرض ونقيضه"[2]. بيد أنّه ذهب في قوله تعالى:﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾[3] إلى جواز أنْ تُقَدَّرَ فيه حالٌ محذوفة تخفيفاً، أي " فمن شهده صحيحا بالغا"؛ لأنّ الدّلالة من السّنّة والإجماع قد دلّت عليه، ولو عرّيت الحال من هذه القرينة لما جاز حذفها[4].

سادسا- حذف أحد المتعاطفين:

لمّا كانت اللّغة العربيّة ميّالة إلى الإيجاز، فقد أجاز النّحاة حذف العناصر المكرّرة في تراكيبها، كحذف أحد المتعاطفين، إمّا المعطوف أو المعطوف عليه، والاكتفاء بالآخر للدّلالة عليه[5]، وممّا ورد فيه حذف المعطوف قوله تعالى:﴿ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ﴾[6]، فالمعلوم أنّ " التّسوية تقتضي شيئين يُسوَّى بينهما أو يُنفى تساويهما، وقد ذُكِرَ أحدُهما وهو " مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ"، وحُذِفَ الآخَر لدلالة قرينة " لا يستوي" عليه، ولورود ذكره في الجملة التّالية، فتقدير الجملة الأولى " لا يستوي مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ، ومن أنفق بعد الفتح وقاتل"، فَحُذِفَ المعطوف، والواوُ العاطفة"[7]. وبما أنّ المقام مقام " نفي التّسويّة،

---

[1] ينظر: التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج6، ص129.

[2] الخصائص، ابن جنّي، ج2، ص380.

[3] البقرة: 177.

[4] ينظر: الخصائص، ابن جنّي، ج2، ص380-381.

[5] المصدر نفسه، ج1، ص292، ومغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص819، ومعاني النّحو، صالح فاضل السّامرائي، ج3، ص232.

[6] الحديد، من الآية:10.

[7] ينظر: ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، طاهر سليمان حمّودة، ص248.

فمراد به نفيها في الفضيلة والثّواب؛ فإنّ نفي التّسويّة في وصف يقتضي ثبوت أصْل ذلك الوصف لجميع مَن نُفيت عنهم التّسويّة، فنفي التّسوية هنا يوحي بتفضيل أحد الجانبين وتنقيص الجانب الآخر نقصا متفاوتا.

ويُعْرَف الجانب الفاضل والجانب المفضول بالقرينة أو بالتّصريح في الكلام، وليس تقديم أحد الجانبين في الذّكر بعْد نفي التّسويّة بمقتضٍ أنّه هو المفضَّل... وقد أكّد هذا الاقتضاء بقوله " أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا "، أي أنفقوا بعد الفتح وقاتَلوا من بعد الفتح، فإنّ اسم التّفضيل يدلّ على المشاركة فيما اشتُقَّ منه اسمُ التفضيل وزيادة من أخبر عنه باسم التّفضيل في الوصف المشتقّ منه، أي فَكِلاَ الفريقين له درجة عظيمة.

وحُذف قِسم (مَنْ أنفق من قَبْل الفتح) إيجازا لدلالة فعل التّسويّة عليه لا محالة. والتّقدير: لا يستوي مَن أنفق مِن قبل الفتح ومَن أنفق بعده"[1].

ومن أمثلة حذف الواو مع معطوفها في الخطاب القرآني قوله تعالى:﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ﴾[2]، أي: تقيكم الحرّ والبرد. وفي تخصيص الحرّ بالذّكر دُون البرد قيل: لأنّ الخِطاب أصلاً كان للعرب وهُمْ في بلاد حارّة. فَذَكَرَ ما هو أهمّ[3]، ولم يذكر البرد؛ لأنّ الوقاية من الحرّ أهمّ عندهم، وقلّما يهمّهم البرْد لكونه يسيرا محتملا. وقيل: ما بقي من الحرّ بقي من البرد فدلّ ذكرُ الحرّ على البرد[4]. ومن خلال هذ الآية يلاحَظُ حذف المعطوف المتمثّل في البرد؛ وحذف حرف العطف(الواو) الجامع بينه وبين المعطوف عليه المذكور في البنية الظّاهرة ألا وهو الحرّ؛ لكون العطف عملية إتباع، يقوم عليها الكلام في أغلبه يسمح بالاستغناء عن المعطوف إذا توافر في المعطوف عليه،

---

[1] ينظر: التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج27، ص375.

[2] النّحل، من الآية: 81.

[3] ينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدّين السيوطي، ج1، ص242.

[4] ينظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ج2، 459.

وذلك رغبة في الإيجاز والاختصار[1].

وقد تحذف الفاء مع معطوفها لظهور الدّليل نحو قوله تعالى:﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[2]، فالتّقدير: " فَمن كان مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَأَفْطَرَ فَعَلَيْهِ عِدَّةٌ، فحذف حرف العطف(الفاء) والجملة التي دخلت عليها، وهي معطوفة على الجملة السّابقة[3].

ومن شواهد حذف المعطوف عليه ما جاء في قوله تعالى:﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[4] قال صاحب الكشّاف: " الفاء متعلّقة بمحذوف، أي: فَضَرَب فانفجرَت" [5]. فحذف المعطوف عليه لدلالة ما بعده عليه، فإنّه لو لَمْ يضرب لَمْ تنفجرْ بالماء.

وحذفُ أحد المتعاطفين في الخطاب القرآني كثير؛ لأنّ هذا الخطاب الكريم قد يطوي بعض المشاهد التي يمكن للمتلقّي فَهْمها بوساطة القرائن، والتي لا يتعلّق غرض بذكرها، ويعرض المشاهد التي يتعلق بذكرها الغرض[6].

---

[1] ينظر: الحذف التّركيبي وعلاقته بالنّظم والدّلالة بين النظرية والتّطبيق، فايز صبحي عبد السّلام تركي، ص100.

[2] البقرة، من الآية: 184.

[3] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص189.

[4] البقرة، من الآية: 60.

[5] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ج1، ص113.

[6] ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ج3، ص233.

سابعا- حذف التّمييز:

التّمييز عند النّحاة يُذكر لبيان ما قبله من إبهام ذات أو نسبة[1]، فهم يعدُّونه من وسائل التّفسير والبيان وإزالة الغُموض في الاحتمالات الدّلاليّة للمميّز، الذي يتّصف في معظم حالاته بالإبهام.

والمراد بالإبهام النّاتج عن حذف التّمييز هنا هو الإبهام التّركيبي، " الحادث بسبب تركيب جزء أو أكثر من أجزاء الجملة بعضه مع بعض ممّا يؤدّي إلى غموض ما، يزول بمجيء عنصر واجتلابه، وهذه الأجزاء هي مفردة مستقلّة لم يكن فيها هذا الغموض، وهذا النّوع من الإبهام يصدق على تمييز النّسبة والحال خاصّة أو أيّ تركيب آخر يؤدّي إلى الإبهام"[2].

والألفاظ المبهمة التي تحتاج إلى توضيح ورفْع الإبهام عنها كثيرة في اللغة، فمنها الأعداد ووحدات الكيل والمساحة والوزن وما يشبهها. وقد يُعلم ما يزيل هذا الإبهام من قرينة ما، وهنا يجوز ذكر المبهمات بدون تمييز[3]. يقول ابن جنّي: " وقد حُذف المميّز وذلك إذا عُلم من الحال حكم ما كان يعلم منها به. وذلك قولك " عندي عشرون"، و"اشتريت ثلاثين" و "ملكت خمسة وأربعين"، فإن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة. فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز. وهذا إنّما يصلحه ويفسّره غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام"[4].

وقال أبو حيّان: " ويجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام أو كان في الكلام ما يدلّ عليه" [5].

---

[1] موسوعة النّحو والصّرف والإعراب، إميل بديع يعقوب، ص270.

[2] الحذف التّركيبي، وعلاقته بالنّظم والدّلالة بين النّظريّة والتّطبيق، فايز صبحي عبد السّلام تركي، ص102.

[3] ينظر: ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، طاهر سليمان حمّودة، ص251.

[4] الخصائص، ابن جنّي، ج2، ص378.

[5] ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ج2، ص386.

ومعنى كلام أبي حيان أنّ جواز حذف التّمييز مشروط برغبة المتكلّم في إبقاء الإبهام في خطابه أو بوجود قرينة فيه تدلّ على التّمييز المحذوف.

وقد وردت في الخطاب القرآني ألفاظ مُبْهَمة دون أن يُذْكَرَ تمييزها؛ لأنّ القرائن دلّت عليه، فجاز حذفُه، نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [1]، أي:" عشرون رَجلا، ومائة رجل"[2]. ويبدو أنّ تمييز العدد حُذِف في هذه الآية؛ لأنّها تركّز القول على العدد، وليس على نوع المعدود المعلوم بالضّرورة؛ للتّأكيد على أنّ غلبة جيش المسلمين ليست بالعدد وإنّما بما وَقَرَ في صُدورهم مِن الإيمان الّذي جعله الله عزّ وجلّ " قوّة لنفوس المسلمين تدفع عنهم وَهَن استشعار قلّة عدد جيشهم في ذاته"[3].

ونحو قوله تعالى: ﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ ﴿١١٣﴾﴾[4]، أي: كَمْ سَنةً لبثتم[5]، ويرى الطّاهر بن عاشور أنّ " الاستفهام عن عدد سنوات المكث في الأرض مستعمل في التّنبيه ليظهر لهم خطأهم؛ إذ كانوا يزعمون أنّهم إذا دُفنوا في الأرض لا يخرجون منها. وانتصب " عدد سنين" على التّمييز لـ "كم" الاستفهاميّة، والتّمييز إنّما هو " سنين". وإضافة لفظ "عدد" إليه تأكيد لمضمون "كم"؛ لأنّ " كم" اسم استفهام عن العدد فذكرُ لفظ " عدد " معها تأكيدٌ لبعض مدلولها[6].

ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ

---

[1] الأنفال، من الآية: 65.

[2] مغني اللّبيب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص831.

[3] التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج10، ص67.

[4] المؤمنون: 112-113.

[5] التّبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616هـ) تحقيق: محمد علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، 1976م، ج2، ص961.

[6] ينظر: التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج18، ص131.

﴿ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾[1]، حُذِف التّمييز، وتقديره: بل هم أضلّ طريقاً من الأنعام عن الفِقْه والاعتبار والتّدبّر[2].

المبحث الرّابع: حذف الحرف

من المعلوم من نحو اللّغة بالضّرورة أنّ الكلمة فعل واسم وحرف، وكلّ حرف يُعَدُّ كلمة ذات دلالة بعينها في التّركيب، والحروف التي أقصدها هنا إنّما هي ما اصطلح على تسميتها " حروف المعاني"، كحروف العطف، وحروف الجرّ.

وقد أشار النّحاة إلى أنّ الحروف لا يجوز فيها الحذف أو الزّيادة " وأنّ أعدل أحوالها أن تُستعمَل غير مزيدة ولا محذوفة، فأمّا وجه القياس في امتناع حذفها فمِن قِبَل أنّ الغرض من الحروف إنّما هو الاختصار، ألا ترى أنّك إذا قلت: ما قام زيد، فقد نابت(ما) عن (أَنْفِي)، وإذا قلت: هل قام زيد؟ فقد نابت(هل) عن(أستفهم)، فوقوع الحرف مقام الفعل وفاعله غاية الاختصار، فلو ذهبت تحذف الحرف تخفيفا لأفرطت في الإيجاز؛ لأنّ اختصار المختصر إجحاف به "[3]، ولكن هذا القياس العقلي لا يتماشى وواقع اللّغة الّتي ورد فيها حذف للحروف في مواضع عديدة، واللّغة لا تخضع في ظواهرها لمنطق العقل[4]، وهذا الواقع اللّغوي هو الّذي حملَ ابن جنّي على أن يقول: " هذا هو القياس ألاّ يجوز حذف الحروف ولا زيادتها، ومع ذلك فقد حُذِفَت تارة وزيدت تارة أخرى"[5]، وورود حذفها في الاستعمال اللّغوي يرجع لقوّة الدّلالة على المحذوف، فصارت القرائن الدّالة كالتّلفّظ به[6].

فحذفُ الحرف إذاً مشروط بالدّلالة عليه بإحدى القرائن اللّفظية أو المعنوية، ولذا نُلْفِي مُعْرِبِي القرآن قد حرصوا على الارتباط الوثيق بين حذف الحرف والمعنى والتّقدير.

---

(1) الأعراف: 179.

(2) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج4، ص541، والكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج2، ص134.

(3) سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993م، ج1، ص69.

(4) ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، طاهر سليمان حمّودة، ص265.

(5) الخصائص، ج2، ابن جنّي، ص280.

(6) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج2، ص15.

وقد جاء حذف الحرف في الخطاب القرآني في مواضع متعدّدة، ولمعرفة حذفه في محكم التّنزيل حدّد أهل البيان ضابطين، أوّلهما: دلالة الحرف المحذوف على معنى مع بقاء هذا المعنى بعد الحذف، وثانيهما: عدُّ الحرف محذوفاً بالقياس على موضع آخر مماثل ورد فيه الحرف دون حذف[1].

وقد تعدّدت صور حذف الحرف في الخطاب القرآني ، وأهمّها:

أوّلا- حذف حرف الجرّ:

يُحذف حرف الجرّ قبل " أنْ " و" أنَّ " المصدريتين، ويصنَّف هذا النّوع من الحذف ضِمن الحذف القياسيّ الاطّرادي لكثرة شيوعه في اللّغة، ومنه قوله تعالى:﴿ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٤﴾ ﴾[2]، والتّقدير: في أن يُدخِلنا ربّنا، وقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [3]، قدّر أبو حيّان ما حُذِف في التّركيب بقوله: " أي: بأنّ لهم، وحُذِفت الباء"[4]. وقال الزّمخشري: " قدمَ صدقٍ عند ربهم سابقة وفضلا ومنزلة رفيعة "[5].

وممّا ورد فيه حذف الجارّ(مِن) قوله تعالى:﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا ۖ فَلَمَّآ أَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّىَ ﴾[6]، فقد "انتصب قومه على تقدير حذف حرف الجرّ منه؛ أي من قومه"[7]، وعلَّق صاحِب التّحرير والتّنوير على حذف الجارّ هنا بقوله: "حذفُ الجارّ من المتعلّق الّذي هو في رُتبة المفعول الثّاني شائع في ثلاثة أفعال: اختار، واستغفر، وأمر، ومنه أمرتك الخير وعلى هذا يكون قوله(سبعين) مفعولا أوّل... فبناء نظمُ الكلام على ذِكر القوم ابتداء دُون الاقتصار على

---

[1] ينظر: خصائص التّعبير القرآني وسماته البلاغيّة، عبد العظيم إبراهيم المطعن، ج2، ص07.

[2] المائدة، من الآية: 84.

[3] يونس، من الآية: 02.

[4] البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج5، ص163.

[5] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ج2، ص245.

[6] الأعراف: من الآية: 155.

[7] مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، ج1، ص303.

سبعين رجلا اقتضاه حالُ الإيجاز في الحِكاية، وهو من مقاصد القرآن"[1]. ولقد أومأ الطّبري إلى علّة هذا الحذف بقوله: " ومن شأن العرب أن تحذف الشّيء من حشو الكلام إنْ عُرِف موضعه، وكان فيما أظهرت دلالة على ما حذفت" [2].

ومن حذف حرف الجرّ (إلى) قوله تعالى:﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ ﴾[3]، والتّقدير: اِهْدِنَا إلى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، فحذف حرف الجرّ(إلى)؛ لأنّ " (هدى) أصله أنْ يتعدّى بـ (إلى)"[4]، بدليل قوله تعالى:﴿ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾[5]، قال القرطبي:"(اهدنا) دُعاء من المربوب إلى الرّبّ؛ والمعنى دُلَّنَا على الصّراط المستقيم وأَرْشِدْنَا إليه، وأَرِنَا طريق هدايتك الموصلة إلى أُنْسِك وقُرْبِك" [6].

والأظهر أنّ حذف(إلى) يرتبط بمعناها الّذي تفيده وهو الغاية، وهو ما يبيّن صلة ذلك بالمكان سواء أكان ماديّا، أم معنويّا (الصّراط المستقيم).

كما يحذف الجارّ(عن) نحو قوله تعالى:﴿وَلَقَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُنَآ إِبۡرَٰهِيمَ بِٱلۡبُشۡرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجۡلٖ حَنِيذٖ ۝٦٩ ﴾[7]، فـ(أن) في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجرّ (عن)، تقديره: فما لبث عن أن جاء[8]؛ أي: ما أبطأ إبراهيم عليه السلام عن مجيئه بعجل إكراماً لضيوفه.

ومن حذف حرف الجرّ (على) قولـه تعالى:﴿قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ

---

[1] التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج9، ص123.

[2] جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، ج9، ص57.

[3] الفاتحة: 6.

[4] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ج1، ص30.

[5] الشّورى، من الآية: 52.

[6] الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السّنّة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت671هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1427 هـ-2006م، ج1، ص146.

[7] هود: 69.

[8] مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، ج1، ص369.

﴿ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾﴾[1]، والمعنى:" على صراطك، ثمّ حذف(على) فتعدّى الفعل"[2]، قال الرّازي: "لا خلاف بين النّحويين أنّ (على) محذوف، والتّقدير: لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ على صِرَاطِكَ الْمُسْتَقِيم، قال الزّجّاج: مثاله قولك: ضُرِب زيدٌ الظّهر والبطن، والمعنى: على الظّهر والبطن، وإلقاء كلمة (على) جائز؛ لأنّ الصّراط ظرف في المعنى، فاحتمله ما يحتمله لليوم واللّيلة، كقولك: آتيك غداً، وفي غدٍ[3]. وحذفُ الجارّ(على) يوحي بملازمة الشّيطان ووسوسته لكلّ عمل خير يحاول جاهدا أن يثني القائم به عنه.

ومن حذف(اللاّم) قوله تعالى:﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾ ﴾[4]، والتّقدير: ولأنّ المساجد لله، وفي ذلك دلالة على أنّها له خاصّة ولعبادته.

ومن حذف(الباء) قوله تعالى:﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا ﴿٧٤﴾ ﴾[5]، والتّقدير: جئتَ بشيء نُكُرٍ[6]، والنُّكُر معناه شيءٌ أنكرُ من فعل خرق السّفينة الذي قام به العبد الصّالح الخَضِر؛ لأنّ خرق السّفينة يمكن سدُّه وقتل النّفس لا سبيل إلى تدارك الحياة معه[7].

ومن حذف حرف الجرّ (في) ما جاء في قوله تعالى:﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾[8]، والتّقدير: في كلّ مرصد، ويوضّح أبو حيان معنى التّركيب معلّلا حذف حرف الجرّ (في) منه بقوله: " (كلّ مرصد) يصحّ انتصابه على الظّرف؛ لأنّ قوله(واقعدوا لهم) ليس معناه حقيقة

---

[1] الأعراف: 16.

[2] معاني القرآن، أبو جفر النّحاس، ج3، ص16.

[3] التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، محمد الرازي فخر الدين، ج14، ص32.

[4] الجنّ: 18.

[5] الكهف: 74.

[6] معاني القرآن، أبو جعقر النّحاس، ج4، ص272.

[7] ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج6، ص186.

[8] التّوبة، من الآية: 05.

القعود، بل المعنى ارصدوهم في كلّ مكان يُرصَد فيه، ولمّا كان بهذا المعنى جاز قياسا أن يحذف منه (في) "[1].

كما تحذف كاف التّشبيه، نحو قوله تعالى:﴿ وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ أَبۡوَٰبٗا ١٩ ﴾[2]، والتّقدير: فَكَانَتْ كَالأَبْوَابِ، فَحُذِف كاف التّشبيه[3].

ثانيا- حذف حرف العطف:

اختلف النّحاة في حذف حرف العطف، فأجازه الفرّاء وأبو علي الفارسي وابن عصفور والأشموني شعرا ونثرا، وذهبوا إلى أنّ مَا يُقَدَّر من حروف العطف الواو والفاء وأو[4]، بيد أنّ هناك من النّحاة مَنْ قَصَرَ حذْف حرفِ العطف على الشِّعْر فقط، كابن هشام الذي ذهب إلى أنّ " بابه الشِّعْر"[5].

وثمّة نحاة آخرون منعوا جواز حذْف حرْف العطف، فأشّار ابن جنّي إلى أنّ حذف حرف العطف شاذّ[6]، وتابعه في ذلك السّهيلي بقوله:" لا يجوز إضمار حروف العطف خلافا للفارسي ومن قال بقوله؛ لأنّ الحروف أدلّة على معانٍ في نفس المتكلِّم، فلو أُضْمِرَتْ لاحتاج المخاطَبُ إلى وحْي يفسِّر به عمّا في نَفْس مُكلِّمه، وحكم حروف العطف في هذا حُكْمُ حروفِ النّفي والتّوكيد والتّرجّي وغير ذلك[7].

ولقدْ أوَّلَ السُّهيليُّ الشّواهد الّتي احتجّ بها القائلون بجواز الحذف تأويلات أخرى غير حذف حرف العطف، ويرى أنّ حذف حرف العطف يُخِلّ بالمعنى أو يحوِّلُ الكلام إلى معنى غير المعنى المراد[8].

---

[1] البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج5، ص12.

[2] النّبأ: 19.

[3] ينظر: الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السّنّة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد القرطبي، ج19، ص179.

[4] ينظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج1، ص43-44، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج3، ص116.

[5] مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص831.

[6] ينظر: الخصائص، ابن جنّي، ج1، ص291-292.

[7] نتائج الفكر في النّحو، عبد الرحمن السهيلي، ص207.

[8] المصدر نفسه، ص207.

ولعلّ الرّأي القائل بجواز حذف حروف العطف هو الأقرب إلى واقع اللّغة الّتي تُجيز الحذف في حال وُجود قرينة، وشأْن حروف العطف في ذلك شأنُ حروف الجرّ وحروف النّداء، وإذا كان ابن جنّي من القائلين بمنْع حذْف الحُروف وحكمَ على ما ورد محذوفاً من حُروف العطف بالشّذوذ[1]، فإنّه قد وقع في تناقض عندما نصّ على جواز حذف الحروف عند وجود ما يدلّ عليها[2]، وهو شرط عامّ في الحذف.

ومن مواضع حذف حروف العطف في الخطاب القرآني حذف الواو، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ ﴿٩٢﴾﴾[3]، قال الزّركشيّ: " أي: وَقُلْتَ لا أَجِدُ، فهو معطوف على قوله(أتوك)؛ لأنّ جواب(إذا) قوله(تولّوا)"[4]، وحُذِفتِ الواو " لقصد البلاغة؛ فإنّ في إثباتها ما يقتضي تغاير المتعاطفين فإذا حُذِفت أشعر بأنّ الكلّ كالواحد"[5].

ومن حذف الواو كذلك قوله تعالى:﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ ﴿٢١﴾﴾[6]، والتّقدير: ومعها، ويرى النّحّاس أنّ الواو حُذِفت للعائد[7]، وفي ذلك إشارة إلى معنى الرّبط في الواو والّذي قام به في الآية الضّمير (العائد) في (معها) فاستغنى بذلك عن الواو.

ومن الشّواهد القرآنية الدّالّة على حـذف فـاء العطف قوله تعالى:﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ

---

[1] ينظر: الخصائص، ابن جنّي، ج1، ص291-292.

[2] ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني(ت 392هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، دار إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، 1406هـ-1986م، ج1، ص51.

[3] التّوبة: 92.

[4] البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين الزّركشي، ج3، ص210.

[5] المصدر نفسه، ج3، ص210.

[6] ق : 21.

[7] ينظر: إعراب القرآن، أبو إسحاق الزجاج، ج4، ص245.

﴿ٱلْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾﴾[1]، والتّقدير: فَهُمْ يَنتصرون. وعلّل الزّركشيّ سقوط الفاء من الموضع المقدّرة فيه مقدِّما " ثلاثة أجوبة أوّلها: إنّ(إذا) في الآية ليست شرطا بل لمجرّد زمان، والتّقدير: والّذين هم ينتصرون زمان إصابة البغي. والثّاني: إنّ "هم" زائدة للتّوكيد. والثّالث: إنّ الفاء حَسُنَ حذفُها كون الفعل ماضياً "[2]، وقال في موضع آخر: " وجعلوا الفاء رابطة في الشّرط؛ لأنّها للتّعقيب"[3].

ومن حذف الفاء قوله تعالى:﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٦٧﴾﴾[4]، فقد حُذِفت الفاء من الفعل(قال) الثّاني، أي: " فقال أعوذ بالله"[5]. ويرى الفرّاء أنّ جواب موسى عليه السلام (أعوذ بالله) كان" بغير الفاء؛ لأنّه جواب يستغني أوّله عن آخره بالوقف عليه، فيقال: ماذا قال لك؟ فيقول القائل: (قال كذا وكذا) فكأنّ حُسن السّكوت عليه، يجوز فيه طرح الفاء "[6]. ويتّضح من هذا الكلام أنّ الفاء العاطفة إنّما تجيء للرّبط أو الاتّصال، فإذا أمكن استغناء الكلام وأمكن استقلال الجمل جاز طرحُها.

وقدّر الأخفش (أو) عاطفة محذوفة في قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ﴿١﴾ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٢﴾ نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴿٣﴾ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴿٤﴾﴾[7]، حيث قال: " فقال السّائل عن هذا: قد قال(قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً) فكيف قال(نصفه)؟ إنّما المعنى(أو نصفه أو زد عليه)؛ لأنّ ما يكون في معنى تكلّمَ به العرب بغير (أو)، تقول: أعطه درهما، درهمين، ثلاثة، تريد: أو درهمين أو ثلاثة " [8].

---

[1] الشّورى: 39.

[2] البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين الزّركشي، ج4، ص300.

[3] المصدر نفسه، ج4، ص300.

[4] البقرة: 67.

[5] البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين الزّركشي، ج3، ص212.

[6] معاني القرآن، الفرّاء، ج1، ص43-44.

[7] المزّمل: 1-4.

[8] معاني القرآن، سعيد الأخفش، ج2، ص512.

ثالثا- حذف حرف النّداء:

الغرضُ من حرف النّداء هو " امتداد الصّوت وتنبيه المدعو" [1]، إلاّ أنّ النّحاة[2] أجازوا حذف هذا الحرف دون سائر حروف النّداء؛ لكثرة استعماله، ولوروده في الخطاب القرآني وفي كلام العرب شعره ونثره، واستثنوا من ذلك صورا لا يجوز فيها حذْفُه[3].

وأهمّ ما حُذِف مع حرف النّداء في الخطاب القرآني اسم العلم، والمنادى المضاف، وأيّ، واسم الإشارة.

فمن حذف حرف النّداء مع اسم العلم قوله تعالى:﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾[4]، أي: يا يُوسفُ[5]، وإنّ في تقدير حرف النّداء (يا) عُدُولاً بدلالة الآية وتصويرها لأشخاصِ الحادثة ومدى قُربِهم من بعضِهم، ومدى تكتُّمِهم على ما حصل، إلى صورةٍ أخرى يمكن أنْ تعطيَها (يا) ، فهي " لنداءِ البعيدِ مسافةً أو حُكمًا، وقد يُنادَى بِها القريبُ توكيدًا، ومذهبُ سيبويه أنَّ ما عدا الهمزةِ من حروفِ النداءِ فهو للبعيد، إلاّ أنّه يجوزُ نداءُ القريب بما للبعيد على سبيل التوكيد..." [6]، فإذا كانت مذكورةً في النصِّ فهي لنداءِ البعيدِ مسافةً أو حكمًا، هذا إذا كان المنادَى بِها بعيدًا فعلاً، أما إذا كان المنادى بِها قريبًا فإنَّما يؤتَى بِها للنداء توكيدًا - كما في مذهب سيبويه.

---

[1] شرح المفصل، ابن يعيش، ج2، ص15.

[2] ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج3، ص43-44، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص840.

[3] الصّور التي لا يجوز فيها حذف حرف النّداء هي: لفظ الجلالة إذا لم تلحقه الميم، والمستغاث، والمندوب، واسم الجنس، والنّكرة غير المقصودة، والمتعجّب منه، والمنادى البعيد، والمضمر المخاطب.

ينظر: الجنى الدّاني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المرادي، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط2، 1403 هـ، 2003م، ص355.

[4] يوسف: 29.

[5] ينظر: الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السّنّة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد القرطبي، ج1، ص67.

[6] ينظر: الجنى الدّاني في حروف المعاني، الحسن المرادي، ص354-355.

كما أنّ في حذف ياء النّداء إشارة إلى تقريب يوسف الصّدّيق وملاطفته[1]، وإلى " ضيق المقام؛ فإنّ الحال يدلّ على الرّغبة في إنهاء الحديث وعدم التّطويل فيه" [2].

ومن حذف حرف النّداء مع المنادى المضاف– وهو الأكثر شيوعاً ودورانا في الخطاب القرآني- قوله تعالى:﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱصۡرِفۡ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَۖ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ٦٥﴾[3]، أي: يا رَبَّنَا، فقد أضيفت لفظة (رَبَّ) إلى ضمير المتكلّمين، ويرى الزّركشي أنّ " (يا) لنداء البعيد حقيقة، أو حُكْماً، ومنه قول الدّاعي يا الله، وهو أقرب إليه من حبل الوريد استصغارا لنفسه، واستبعادا لها من مظانّ الزّلفى"[4]، ويرى الطّاهر بن عاشور أنّ دعاء عباد الرّحمن هنا " أمارة على شدّة مخافتهم الذّنوب فهم يَسْعَوْن في مرضاة ربّهم لينجوا من العذاب، فالمراد بصرف العذاب إنجاؤهم منه بتيسير العمل الصّالح وتوفيره واجتناب السّيئات"[5].

ويحذف حرف النّداء مع لفظة(أيّ) نحو قوله تعالى:﴿قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ ٦٤﴾[6]، أي: يا أيّها الجاهلون، قال أبو حيّان: " ولمّا كان الأمر بعبادة غير الله لا يصدر إلاّ من غبيّ جاهل، ناداهم بالوصف المقتضي ذلك"[7]، ويحذف كذلك مع لفظة(أيّة) نحو قوله تعالى:﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمۡ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِي رَحۡلِ

---

[1] ينظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ج2، ص341، والتّسهيل لعلوم التّنزيل، محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن جزيء الكلبي(ت 758هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1393هـ-1973م، ج2، ص118، والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج5، ص298.

[2] الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مصطفى عبد السّلام أبو شادي، مكتبة القرآن، القاهرة، مصر، (د.ت)، ص105.

[3] الفرقان: 65.

[4] البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين الزّركشي، ج4، ص445.

[5] التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج19، ص70.

[6] الزّمر: 64.

[7] البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج7، ص584.

﴿أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ ﴿٧٠﴾﴾ [1]، أي: يا أيّتها العيرُ، فالمناداة موجّهة للعير، لكنّ المراد أصحابها كقوله:(يا خيل الله اركبي)، ولذلك جاء الخطاب: إنكم لسارقون، فَرُوعِيَ المحذوفُ، ولم يُرَاع العير كما رُوعِيَ في (اركبي)[2].

كما يحذف حرف النّداء مع اسم الإشارة نحو قوله تعالى:﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[3]، والتّقدير: ثمّ أنتم يا هــؤلاء، فالضّمير المنفصل(أنتم) مبتدأ والجملة الفعليّة (تقتلون) هي الخبر، واسم الإشارة (هؤلاء) منادى معترض بين المبتدأ والخبر[4].

رابعا- حذف همزة الاستفهام:

اختلف النّحاة في حُكْم حذْف همزة الاستفهام، فذهبَ الخليل إلى أنّها تُحْذَفُ قبْل(أمْ)، حيث ذكر أنّ العرب ربّما " أضمروا ألف الاستفهام واستغنوا عنه بأمارته، فيقولون: زيد أتاك أم عمرو؟ ومحمّد عندك أم زيد؟"[5]، وتابعه في ذلك المرادي (ت749هـ) حيث أشار إلى أنّ " حذفها مطّرد إذا كان بعدها(أم) المتّصلة لكثرته نظما ونثرا"[6]. في حين ذهب ابن هشام (ت761هـ) إلى جواز حذفها سواء أتقدّمت (أم) أم لم تتقدّمها[7].

أمّا ابن جنّي فأجاز حذف همزة الاستفهام إذا كان هناك ما يدلّ عليها[8]، بينما ذهب ابن يعيش إلى جواز حذفها في ضرورة الشّعر فقط مشترطا وجود دليل عليها[9].

---

[1] يوسف: 70.

[2] ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج5، ص424.

[3] البقرة، من الآية: 85.

[4] ينظر: الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مصطفى عبد السّلام أبو شادي، ص105، وينظر: التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج1، ص587.

[5] الجمّل في النّحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م، ص234، وينظر: الكتاب، سيبويه، ج3، ص174.

[6] ينظر: الجنى الدّاني في حروف المعاني، الحسن المرادي، ص35.

[7] ينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص23.

[8] ينظر: الخصائص، ابن جني، ج2، ص283.

[9] ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج8، ص154.

ونرى جواز حذف همزة الاستفهام سواء أتقدّمت على(أم) أم لم تتقدّم عليها، لورود ذلك عن العرب، شريطة وجود قرينة تدلّ على المحذوف.

ويشيع في الخطاب القرآني حذف همزة الاستفهام في مواطن يمكن أن تتخذّ قياسا ودليلا على جواز حذفها، من أهمّها قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ ﴿٧٦﴾﴾[1]، فقوله تعالى(هذا ربّي) فيه قولان: أوّلهما: ما نحن بصدد الحديث عنه، وهو أنّ الجملة استفهاميّة إنكارية، حُذِفَت منها الهمزة، وتقديرها: أهذا ربّي؟ وقد أجازه ثلّة من النُّحاة والمفسِّرين أمثال الرّازي والعكبري وقطرب[2].

والثّاني: أنّه خبر لا استفهام، وقد أجازه أولئك النّحاة والمفسّرون أيضا، ونسبه ابن هشام إلى المحقّقين، منبِّهين إلى أنّه لم يكن ذلك على سبيل الجزم والاعتقاد، وهو الدّاعي إلى تأويل الحذف، بل على أنّه " مُناظر لا ناظر، ومقصوده التّسليم الجدليّ؛ أي: هذا ربّي على زعمكم الباطل. والمُناظِر قد يسلّم المقدّمة الباطلة تسليماً جدليّا؛ ليفحم بذلك خصمه...

وممّا يدلّ لكونه مُنَاظِراً لا ناظراً قولُه تعالى: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ﴾[3]"[4].

فحذفُ همزة الاستفهام – إذاً- هو ما جعَلَ السّامع يظنّ أنّ الجملة خبريّة.

خامسا- حذف حرف النّفي:

ذكر ابن هشام أنّ حذف " لا " يطّرد في جواب القَسم إذا كان المنفيّ مضارعاً[5]، وقد ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ

---

[1] الأنعام: 76.

[2] التّفسير الكبير ومفاتيح الغيب، محمد الرّازي فخر الدين، ج3، ص11، والتّبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ج1، ص381، ومعاني إعراب القرآن، أبو جفر النّحاس، ج2، ص450.

[3] الأنعام: 80.

[4] دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، محمد الأمين الشّنقيطي، دار عالم الفوائد، مكّة، السعودية، ج1، ص16، وينظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج1، ص341، والتّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج6، ص181.

[5] ينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص834.

مِنَ ٱلۡهَٰلِكِينَ ﴿٨٥﴾ [1] ، وجواب القسم في الآية هو (تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ)، والتّقدير: لَا تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ. أي: " لا تزال تذكر يوسف"[2]. ونلاحظ أنّ حرف النفي في جواب القسَم مقدَّر بقرينة عدم اقترانه بلام الابتداء ونون التّوكيد معاً عند البصريين، أو إحداهما عند الكوفيين؛ لأنّه لو كان مثبتا لاقترن بذلك، فحُذِف حرف النّفي؛ لضيق المقام، وللإشفاق على يعقوب عليه السلام بأنّه صائرٌ إلى الهلاك بسبب عدم تناسيه مصيبة فلذة كبده يوسف عليه السلام[3].

ولا يسعنا ونحن نتأهّب لطيّ مباحث هذا الفصل إلّا أن نبيّن حسن الحذف من التّركيب لكون الكلام في حالة الحذف أبلغَ شأنا، وأرق بيانا، وأرفع مكانا منه في حالة ظهور المحذوف. قال صاحب الطّراز: " لو ظهر المحذوف لنزل قَدْر الكلام عن علوِّ بلاغته ولصار إلى شيء مستركٍّ مسترذل ولكان مبطلا لما يظهر على الكلام من الطّلاوة والحُسن والرّقّة "(4).

ويكفينا في هذا الصّدد ما قاله عالمان من علماء اللّغة والتّفسير عن حُسن الحذف.

أمّا الأوّل فهو صاحب دلائل الإعجاز، الذي قال عن الحذف: " ... فما من اسم أو فِعل تجده قد حُذِف ثُمَّ أُصِيبَ به موضعه وَحُذِف في الحال التي ينبغي أن يُحذفَ فيها إلاّ وأنت تجد حذفه هناك أحسنَ مِن ذكره، وترى إضماره في النّفس أولى وآنَس مِن النّطق به " [5].

---

[1] يوسف: 85.

[2] صفوة التّفاسير، محمّد عليّ الصّابوني، ج2، 64.

[3] ينظر: التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج13، ص44، وخصائص التّعبير القرآني وسماته البلاغيّة، عبد العظيم إبراهيم المطعن، ج2، ص09، والدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السّمين الحلبي، ج6، ص546.

[4] الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحي العلوي، ج2، ص92.

[5] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 176.

وأمّا الثّاني فهو سيّد قطب، الّذي أبرز سرّ الإعجاز في الخطاب القرآني بقوله: " إنّ الحياة في النّصّ لَتَثِبُ متحرِّكة حاضرة. وسِرُّ الحركة كُلُّه في حذف لفظة واحدة... وذلك هو الإعجاز"[1].

فهذه العبارات التي صدحَ بها الجرجاني وقطب- على الرُّغم من إيجازها- إلاّ أنّها تمثّل قاعدة تتجلّى أكثر في الحذف القرآني، بل يمكن أن تُحمل على صور الحذف جميعها في الخطاب القرآني، سواء أكانت الكلمة المحذوفة اسماً، أم فِعْلا، أم حرفا، ذلك أنّ الحذف في سياق ذلك الخطاب- كما عرفنا من خلال الشّواهد المدروسة – لا يقع إلاّ لتحقيق تناسُب بين بنية النّظم والدّلالة المفهومة من اللّفظ أو السّياق، وفي ذلك تأكيد على التّآلف والتعالق بين عناصر النّظم في الخطاب القرآني.

[1] التّصوير الفنّي في القرآن، سيّد قطب، دار الشّروق، القاهرة، مصر، ط20، 2013م، ص57.

الفصل الثاني

ظاهرة التّقديم والتّأخير وأثرها في التّنوّع الدّلالي

في

الخطاب القرآني

توطئة:

التّقديم والتّأخير ظاهرة لغويّة تمتاز بها اللّغة العربيّة عن سائر كثير من اللّغات، وتقنية لسانيّة تعبّر عن شجاعة لغة الضّاد بعامّة ولغة الخطاب القرآني بصفة خاصّة، ويخضع التّقديم والتّأخير لإرادة المتكلّم في التّعبير، وما يرنو إلى تصويره من معاني النّفْس، وهو يضفي على عباراته الإيجاز والتّماسك، مع وفرة المعاني وجمال التّصوير، فهو فنّ لطيف من فنون النّظم والتّركيب، يشتمل على أسرار دقيقة ودلالات عميقة، لذا قال عنه عبد القاهر الجرجاني:" هو باب كثير الفوائد جمّ المحاسن واسع التّصرّف بعيد الغاية لا يزال يفترّ لك عن بديعة ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثمّ تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قُدِّمَ فيه شيء وحُوِّلَ اللفظ من مكان إلى مكان "[1].

فالتّقديم والتّأخير ضرب من البلاغة في الكلام، والأصل في كلام العرب الإتيان به على ترتيب معيّن بين عناصر الجملة، مثل: ترتيب المبتدأ والخبر وترتيب الفعل والفاعل، فالفاعل مثلاً تحدَّدُ رتبته برتبة الفعل، وإنما يكون الترتيب في اللّفظ دُونَ المعنى[2]، ولكن الجملة في النّظام اللّغوي العربيّ لا تتّسم بالجمود من حيث ترتيب عناصرها، بحيث لا يستطيع المتكلّم عن هذا النّظام فكاكا، بل تتّسم بالمرونة وحرّيّة الحركة بين مواقع عناصرها بحيث يُخَوَّل للمتكلِّم أن يتحرّك بحرّيّة، فيختار من التّراكيب المحتملة للّغة عن طريق التّقديم والتّأخير ما يمنح موقفه الفكري والوجدانيّ خصوصيّته وتفرّده[3].

وتقوم دراسة ظاهرة التّقديم والتّأخير في النّحو العربي، وكذلك في البلاغة العربيّة، على مبدإ أساسيّ هو الاهتمام بموضوع القول، ففي كلّ جملة عربيّة يدور المعنى حول فكرة محدّدة أو معنى معيّن، أو شخص ما، أو غرض مقصود يتوجّه إليه الخطاب، ويوجَّه إليه الاهتمام.

---

[1] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص106.

[2] ينظر: نتائج الفكر النّحوي، أبو القاسم عبد الرحمن السّهيلي، ص420.

[3] ينظر: التّوجيه الدّلالي للظّاهرة النّحويّة، أيمن محمود موسى، دراسة في شعر ابن زيدون، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2014م، ص143.

المبحث الأول: مفهوم التّقديم والتّأخير وجهود العلماء في دراسته:

1- مفهوم التّقديم والتأخير في اللّغة والاصطلاح:

التّقديم مصدر الفعل(قدَّمَ)، أي: وضعه أمام غيره[1]، و" التّـأخير" ضـدّ " التّقـديم"، ومُؤَخّر كلّ شيء، خلاف مقدّمه. أخّر شيئا: جعله بعد موضعه[2].

فالتّقديم والتّأخير في اللّغة متضادّان، حيث يعني الأوّل وضع الشّيء أمام غيره، وقد كان خلفه ويعني الثّاني وضع الشّيء خلف غيره وقد كان أمامه.

ويُراد بالتّقديم والتّأخير اصطلاحا " التّغيير في التّرتيب الطّبـيعي لأجـزاء الجملـة؛ لغرض بلاغي أو لضرورة شعريّة "[3]، وذلك بتقديم مـا حقّـه التّـأخير، وتـأخير مـا حقّـه التّقديم[4].

ومن الثّابت نحويّا أنّ التّرتيب الطّبيعي للألفاظ في الجملة العربيّة له علاقة بالرّتبـة؛ فرتبة الفاعل- في الأصل- قبل المفعول، والمبتدأ قبل الخبر، فإذا عـدلَ المـتكلّم عـن ذلـك الأصل؛ قيل: إنّ في كلامه تقديمًا وتأخيرًا، إذ إنّ " من سنن العرب تقـديم الـكلام وهـو في المعنى مؤخَّر وتأخيره وهو في المعنى مقدَّم " [5].

2- مفهوم الرّتبة في اللّغة والاصطلاح:

الرُّتْبَةُ لغةً مشتقّة من الفعل الثّلاثي(رتب)، جاء في لسان العرب: " رتبَ الشّيءُ يرتُبُ رتُوباً، وترتّب: ثبتَ فلم يتحرّك. يقال: رتبَ رُتوب الكعب أي انتصب انتصابه...

---

[1] ينظر: لسان العرب، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن منظور، مادة (قدّم)، ج12، ص46.

[2] ينظر: المصدر نفسه، مادّة(أخّر)، ج1، ص65.

[3] معجم المصطلحات اللّغويّة والأدبيّة، علية عزّت عيّاد، المكتبة الأكاديميّة، القاهرة، مصر، ط1، 1994م، ص75،

[4] ينظر: معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة، مروان العطيّة، دار البشائر، دمشق، سوريا، ط1، 2013م، ص121.

[5] الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تحقيـق: الـسيد أحمـد صـقر، دار إحيـاء الكتـب العربيّة، القاهرة، مصر، 1977م، ص189.

والرُّتبة: الواحدة من رَتَبَات الدَّرَج. والرُّتبة والمرتبة: المنزلة عند الملوك ونحوها"[1].

فالمعنى اللّغوي للرّتبة يحمل دلالة الموضع والمنزلة.

وتُعرّف الرّتبة في الدّرس النّحوي بأنّها" الموقِعُ الذّكري للكلمة في جملتها، فيقال مثلا: رُتبة الفاعل التّقدّم على المفعول، ورتبة المبتدأ التّقدّم على الخبر" [2].

وهذا يعني أنّ الرّتبة اصطلاحا يرادُ بها موضع الكلمة وفقاً لوظيفتها في بناء الجملة. وإذا كان التّضام هو" تطلّب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعي الأخرى" [3] فعنصرا الإسناد (المبتدأ والخبر مثلا) في الجملة الاسميّة يقعان تحت علاقة التّضام؛ لأنّ كُلاّ منهما يتطلّب الآخر. والرّتبة بينهما مبنيّة على التّضامّ، وهي فرع عليه، وهي متعلِّقة به؛ لأنّه " لا رُتبة لغير متضامّين"[4].

وللرّتبة أهمّيّة كبرى عند دراسة التّقديم والتّأخير في الجملة العربيّة، فهي " تساعد على رفع اللّبس عن المعنى بتحديد موقع الكلمة فيها، إذ العبارة إنّما تدلّ على المعنى بوضع مخصوص وترتيب مخصوص، فإنْ بُدِّلَ ذلك الوضعُ والتّرتيبُ زالت تلك الدّلالة" [5].

وقد عنِيت الدّراسات النّحويّة الحديثة برتبة المكوِّنات داخل الجملة وأهمّيتها، وتوصّلت إلى أنّ ما يحدِّد تلك المكوِّنات إنّما هي الوظائف التّداوليّة والوظائف التّركيبيّة، الّتي تُعرَف بسُلَّمِيَّة إسناد الرّتبة[6].

فالتّرتيب داخل الجملة في النّظام اللّغويّ ضرورة حتميّة يقتضيها أداء المعنى، يقول عليّ أبو المكارم: " التّرتيب ضرورة في التّركيب اللّغويّ، فلا يستطيع أيُّ تركيب لغويّ أداء

---

[1] لسان العرب، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن منظور، مادة (رتب)، ج6، ص93.

[2] موسوعة النّحو والصّرف والإعراب، إميل بديع يعقوب، ص385.

[3] اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص94.

[4] المرجع نفسه، ص210.

[5] لغة الشّعر، دراسة في الضّرورة الشّعريّة، محمّد حماسة عبد اللّطيف، دار الشّروق، القاهرة، مصر، ط1، 1996 م، ص285.

[6] ينظر: قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة، بنية الخطاب من الجملة إلى النّصّ، أحمد المتوكّل، دار الأمان، الرّباط، ط1، 2001م، ص223 وما بعدها.

ما يُقْصَدُ به من التّعبير عن الأفكار الذّهنيّة أو العلاقات الاجتماعيّة بدون التزام دقيق لترتيب معيَّن يشمل صيغ هذا التّركيب ومفرداته كُلَّها "[1].

ويُقَسّم التّرتيب إلى نوعين[2]:

أوّلهما: ترتيب داخلي يشمل ترتيب الأصوات في الصّيغ والمفردات بحيث تعبِّر عن الدّلالات المقصودة تعبيرا دقيقاً.

و**الثّاني**: ترتيب بين الصّيغ والمفردات في نظام منسّق يعبِّر عن المعنى المقصود.

وما يهمّنا في هذا البحث هو التّرتيب الثّاني المتعلِّق بترتيب الصِّيَغ والمفردات في نظام الجملة بحيث تدلّ على المعنى المقصود، وهذا التّرتيب يظهر في التّراكيب اللّغويّة متأثِّرا بمؤثِّرات ثلاثة هي:

- **التّأثير في المضمون**: ويقصد به " كُلّ ما يغيِّر معنى الكلام ويؤثِّر في مضمونه وإنْ كان حرفاً "[3]، وحكمهُ التّصدُّر فيجب أن يكون في صدر الجملة " كحروف النّفي والتنبيه والاستفهام والتّحضيض وإنّ وأخواتها وغير ذلك"[4].

- **التّأثير في العمل**: إذ الأصل أن يقدَّم العامل على المعمول[5]، وأن يكون المعمول تابعاً للعامل، وأنّ التّابع لا يقع في موضع لا يقع فيه المتبوع[6].

والعوامل تختلف درجاتها وتتعدّد مراتبها وصور تراكيبها، ومن ثَمّ ينعكس كلّ ذلك على التّرتيب الّذي تخضع له الجملة.

---

[1] الظّواهر اللّغويّة في التّراث النّحويّ، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2007م، ص233.

[2] المرجع نفسه، ص233-234.

[3] الأشباه والنّظائر، ج1، ص242-243.

[4] المصدر نفسه، ج1، ص243.

[5] المصدر نفسه، ج1، ص276.

[6] المصدر نفسه، ج1، ص354.

- **التّرابط بين الصّيغ**: أي أنّ بعض الصّيغ لابدّ أن ترتبط بصيغ ملازمة لها بعلاقة خاصّةٍ؛ لأنّها كالجزء منها. وهذه الصّيغ هي ما يسمّيها النّحاة[1] الرّتبة المحفوظة، فلا تقديم فيها ولا تأخير. وهي رتبة في نظام اللّغة، وفي الاستعمال في الوقت نفسه؛ ولذلك لا ينبغي مخالفتها. وقد تكون الرّتبة ملتزمة أو محفوظة بين المبتدأ والخبر، إذا تساويا في التّعريف والتّنكير، إذ" يلزم النّظام اللّغويّ أن يتقدّم المبتدأ ويتأخّر الخبر إذا استوى الطّرفان في التّعريف أو التّنكير، ولم تكن هناك قرينة لفظيّة أو حالية معنويّة تبيّن أحدهما من الآخر، ويمثّل النّحاة لاستواء الطّرفين في التّعريف بهذا المثال: زيدٌ أخوك، ولاستواء الطّرفين في التّنكير بهذا المثال: أَفْضَلُ منك أَفْضَلُ منّي" [2]، يقول ابن مالك[3]:

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الجُزْآنِ عُرْفاً وَنُكْراً عَادِمَيْ بَيَانِ

والرّتبة المحفوظة هي قسيم رتبة أخرى تسمّى الرّتبة غير المحفوظة، ويطلق عليها أيضا الجائزة أو الحرّة أو غير الملتزمة، وهي رُتبة في نظام اللّغة فقط، قد يحكمُ الاستعمالُ بمخالفتها أو بوجوب عكسها بحسب الدّواعي الأسلوبيّة، أو القواعد النّحويّة كما في تقديم المفعول على الفاعل، نحو:﴿سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾[4]، أو بوجوب المحافظة عليها، نحو (هذا أخي)، أو (أخي صديقي)، ويكون هذا أو ذاك عند خوْف اللّبس.

ومعنى هذا أنّ الرّتبة غير المحفوظة يتنازعها النّحو والأسلوب. وإذا ما خالف المتكلّم هذه الرّتبة فإنّ ذلك لا يعدُّ من قبيل الرّخصة، وإنّما من قبيل الأسلوب العُدولي، إذ له حريّة أن يقدِّم أو يؤخِّر بحسب مقاصده في المعاني.

---

[1] ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص207، والعلامة الإعرابيّة، محمّد حماسة عبد اللّطيف، ص314-315، وأقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة، فاضل مصطفى السّاقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1397 هـ - 1977م، ص186.

[2] النّحو والدّلالة، مدخل لدراسة المعنى النّحوي الدّلالي، محمّد حماسة عبد اللّطيف، ص141.

[3] ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي(ت 672هـ)، ضبطها وعلّق عليها: عبد الله بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، 1427 هـ - 2006م، ص09.

[4] التّوبة: 71.

3- جهود النّحاة والبلاغيين القدامى في دراسة التّقديم والتّأخير:

إنّ المتتبّع لظاهرة التّقديم والتّأخير يجد قضاياها ودلائلها منتشرة عند النّحويين والبلاغيين، فهي من حيثُ الأصولُ ظاهرة نحويَّة، ومن حيث الدَّلائلُ ظاهرة بلاغيَّة، ولمّ يخصّها الدّارسون ببحث مفصّل قائم بنفسه يجمع بين ثناياه أُصولها ومعانيها، فالنّحاة درسوها مفرَّقة على أبواب النَّحو المختلفة، ولم يخصُّوها بباب معيَّن، وكانت دراستهم لها منصرفة إلى القواعد والضّوابط والأحكام النّحويّة الّتي تتحكّم فيها، مِن منطلَق الوُجوب والجَواز، دونما الإشارة إلى دلائلها إلاَّ قليلا. أمّا البلاغيّون، فركّزوا في دراستهم لظاهرة التّقديم والتّأخير على مقتضى الحال. يقول يوسف أبو العدوس: " اهتمّ النّحويّون والبلاغيّون بهذه الظّاهرة على حدّ سواء، واختلفت النّظرة إليها وفق منطق كلّ منهما، فالنّحاة يدرسون التّقديم والتّأخير للكشف عن الرّتب المحفوظة الثّابتة، والرّتب المتغيِّرة في الجملة... أمّا البلاغيّون فغايتهم من دراسة التّقديم والتّأخير الكشف عن قيمته الدّلالية والنّفسيّة في العمل الأدبي"[1].

وأوَّلُ من يطالعنا من النّحاة سيبويه(ت 180 ه) الّذي تحدّث عن التّقديم والتّأخير حديثا يعدّ هو العمدة وصاحب الرّيادة فيه، وقد تلقّف العلماء بعده إشاراته وأذاعوها، حتّى بلغت الذّروة على يد عبد القاهر الجرجاني.

فقد لفتَ سيبويه النّظر إلى أهميّة التّقديم والتّأخير ودوره في استيعاب المعنى، يقول: " فإنْ قدَّمت المفعول وأخَّرت الفاعل جرى اللّفظ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك ضربَ زيداً عبدُ الله؛ لأنّك إنّما أردتَ به مؤخَّراً ما أردتَ به مقدَّماً، ولم تُرِد أن تشغل الفعل بأوّلَ منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ. فمِن ثَمَّ كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّماً، وهو عربيّ جيّدٌ كثيرٌ، كأنهم إنما يُقدِّمون الّذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإنْ كانا جميعاً يهمّانِهم ويعنيانِهم"[2]. فمن شأن المفعول أن يتأخّر عن الفاعل، ولكن إذا تقدّم فذلك لعلّة قصد إليها المتكلّم وهي العناية والاهتمام بشأنه. وهذه العلّة تنطبق على تقديم المفعول

---

[1] الأسلوبيّة: الرؤية والتّطبيق، يوسف أبو العدوس، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 1427هـ- 2007م، ص190، 191.

[2] الكتاب، سيبويه، ج1، ص34.

على الفعل، يقول: " وإنْ قدَّمت الاسم فهو عربيّ جيّدٌ، كما كان ذلك عربيّا جيّدا، وذلك قولك: زيداً ضربتُ. والعناية والاهتمام هنا في التّقديم والتّأخير سواء منك في ضرب زيدٌ عمراً، وضرب عمراً زيدٌ "[1].

ولم يزد الفرّاء (ت207هـ) في كتابه معاني القرآن شيئا على ما قاله سيبويه، واكتفى بالإشارة إلى أنّ في الآية تقديما وتأخيرا، دون أن يتعمّق في أسرار هذا التّقديم والتّأخير، فيقول في قوله تعالى:﴿ **وَلَوْلا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَاماً وَأَجَلٌ مُسَمًّى**﴾[2] " يريد: ولولا كلمة وأجلٌ مسمّى لكان لزاماً (مقدَّم ومؤخَّر) " [3].

أمّا المبرّد (ت 285 هـ) فقد جاء حديثه عن التّقديم والتّأخير مبثوثا في ثنايا كتابه(المقتضب)، حسب الأحكام النّحويّة الّتي هو بصدد معالجتها، ومن ذلك قوله: " ألا ترى أنّك إذا قلت: ظننت زيدا أخاك، فإنّما يقع الشّكّ في الأخوّة، فإنْ قلت: ظننت أخاك زيدا، أوقعت الشّكّ في التّسميّة. وإنّما يصلح التّقديم والتّأخير إذا كان الكلام موضّحا عن المعنى، نحو: ضربَ زيدا عمرو؛ لأنّك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول، فإنْ كان المفعول الثّاني ممّا يصحّ موضعه إنْ قدّمته فتقديمه حسنٌ، نحو قولك: ظننتُ في الدّار زيدا، وعلمتُ خلفك زيداً... " [4]. وبالتّأمّل في هذا النّصّ نلفي المبرّد يضع شرطاً دلاليّا من شأنه أن يحقّق للتّركيب مستوى الصّحّة، كما يشير إلى أهمّيّة العلامة الإعرابيّة في التّمييز بين المعاني والسّماح بالتّصرّف في الرّتبة بالتّقديم والتّأخير.

وعقد ابن السّرّاج (ت316 هـ) باباً واسعاً لظاهرة التّقديم والتّأخير في كتابه (الأصول)، وممّا تحدّث فيه جواز هذه الظّاهرة عند أمن اللبس، إذ أشار إلى أنّه إذا ألبس الأمر على السّامع ولم يعرف الفاعل من المفعول كما في قولك: ضربَ عيسى موسى، لم يجز أن يقدَّم (موسى) عليه؛ لأنّه ملبس لا يبين فيه إعراب... فإنْ لم يلبس جاز التّقديم والتّأخير...[5]. كما تحدّث عن امتناع التّقديم والتّأخير في باب الإخبار بالاسم الموصول

---

[1] الكتاب، سيبويه، ج1، ص 80-81.

[2] طه، الآية: 29.

[3] ينظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج2، ص195.

[4] المقتضب، أبو العباس المبرّد، ج2، ص 80-81.

[5] ينظر: الأصول في النّحو، ابن السّرّاج، ج2، ص245.

(الّذي) قائلا: " فإذا أردت أنْ تخبر (بالّذي) عن الأخ في مثل قولهم: زيد أخوك، قلت: الّذي زيد هو أخوك ... ولا يجوز هُنا التّقديم أو التّأخير؛ لأنّه ملبس"[1]. فابن السّرّاج يجعل اللّبس وعدم الإبانة عن المعنى هنا مانعا للتّقديم والتّأخير.

وخصّ ابن جنّي(ت 392 هـ) التّقديم والتّأخير بباب مستقلّ في كتابه (الخصائص)، تحدّث فيه عمّا يتوافق وقواعد النّحو في التّقديم والتّأخير، وما يختلف عنها، مراعياً في ذلك صحّة القياس، أو ضعفه، أو فساده. فالتّقديم والتّأخير عنده " على ضربَين: أحدُهما ما يَقْبله القياس، والآخر ما يسهِّله الاضطرار. الأوّل كتقديم المفعول على الفاعل تارة، وعلى الفعل النّاصبِهِ أخرى كضربَ زيداً عمروٌ، وزيداً ضربَ عمروٌ " [2].

واستعرض ابن جنّي بعض المسائل النّحويّة الّتي يجوز فيها التّقديم والتّأخير، يقول: " وممّا يصحّ ويجوز تقديمه خبر المبتدإ على المبتدإ؛ نحو: قائم أخوك، وفي الدّار صاحبك. وكذلك خبر " كان وأخواتها على أسمائها، وعليها أنفسها... ويجوز تقديم المفعول له على الفعل النّاصبه؛ نحو قولك: طمعاً في برّك زُرتك، ورغبةً في صلتك قصدتك " [3].

وأشار ابن جنّي إلى مسائل نحويّة أخرى لا يجوز فيها التّقديم والتّأخير، منها أنّه " لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل؛ نحو قولك: والطّيالسةَ جاء البردُ؛ من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة "[4]. ويعلّل عدم الجواز في هذه المسألة بقوله: " ألا تراك لا تستعملها إلاّ في الموضع الّذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه؛ نحو: جاءَ البرد والطّيالسة. ولو شئت لرفعت الطّيالسة عطفاً على البرد... فلمّا ساوقتْ حرف العطف قَبُحَ: والطّيالسة جاءَ البرد؛ كما قَبُحَ: وزيد قام عمرو؛ لكنّه يجوز جاء والطّيالسةَ البردُ..."[5].

وذكر ابن جنّي بعض المواضع التي تحتفظ برتبة ثابتة، ويمتنَع فيها التّقديم والتّأخير، فـ" لا يجوز تقديم الصّلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصّفة على الموصوف، ولا المبدل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه... ولا يجوز تقديم المضاف إليه على

---

[1] الأصول في النّحو، ابن السّرّاج ، ج2، ص272.

[2] الخصائص، ابن جنّي، ج2، ص382.

[3] المصدر نفسه، ج2، ص 382-383.

[4] المصدر نفسه، ج2، ص383.

[5] المصدر نفسه، ج2، ص383.

المضاف، ولا شيء ممّا اتّصل به. ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب، شرطاً كان أو قسماً أو غيرهما..."[1].

وختم ابن جنّي باب التّقديم والتّأخير بقوله: " فهذه وُجوه التّقديم والتّأخير في كلام العرب. وإنْ كنّا تركنا منها شيئا فإنّه معلوم الحال، ولاحقٌ بما قدّمناه "[2].

ثمّ بيّن ابن جنّي في كتابه (المحتسب) أهمّيّة التّقديم والتّأخير بلاغيّا، وتظهر في تقديم المفعول به من جهة، وفي حذف الفاعل وإسناد الفعل إلى المفعول به[3] من جهة أخرى. فالمفعول به في أصله فضلة، ويكون بعد الفاعل، نحو: ضرب زيدٌ عمرو، ووجه العناية بذكره تكمن في تقديمه على الفاعل، نحو: ضربَ عَمْراً زيدٌ، فإنْ زادت العناية به قُدِّم على الفعل، نحو: عَمْراً ضَرَبَ زَيْدٌ[4].

فابن جنّي يرى أنّ من دلائل شدّة العناية بالمفعول به أن يحذف الفاعل فيتسلّط حينئذ الفعل على المفعول به مباشرة، وكأنّه هو الفاعل كما في حالة بناء الفعل للمجهول، نحو: ضُرِبَ عمروٌ[5].

وعلى الرّغم من تناول النّحاة لظاهرة التّقديم والتّأخير في سياق عرضهم للقواعد النّحويّة بصورة عامّة، إلاّ أنّ دراستهم لهذه الظاهرة لم تكن دراسة تفصيليّة متعمّقة، بل كانت في الغالب إشارات بسيطة يعوزها التّركيز على مقاصد التّقديم والتّأخير وأغراضه البلاغيّة، إلى أن جاء عبد القاهر الجرجاني(ت 471 ه) الّذي يعدّ مِنْ أبرزِ مَنْ درسوا التّقديم والتّأخير دراسة مستفيضة من وجهة نظر بلاغيّة نحويّة، ويرجع له الفضل الأكبر في وضع قواعده وترسيخ أركانه وبيان لطائفه وأسراره، إذ أفرد له فصلا في كتابه(دلائل الإعجاز). وقد بحثَ التّقديم والتّأخير على أساس أنّه عنصر من عناصر النّظم، والنّظم عند

---

[1] الخصائص، ابن جنّي، ج2، ص385-387.

[2] المصدر نفسه، ج2، ص390.

[3] ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، ج1، ص65.

[4] المصدر نفسه، ج1، ص65-66، والمختصر في تاريخ البلاغة، عبد القادر حسين، ص73.

[5] ينظر: أثر النّحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، ص316.

الجرجاني " عبارة عن توخّي معاني النّحو في معاني الكلم"[1]. فالجرجاني يوضّح هنا أنّ العلاقة لازمة ووطيدة بين النّظم ومعاني النّحو.

والتّقديم والتّأخيرعند الجرجاني نوعان[2]:

أ- **تقديم على نيّة التّأخير**: ويكون ذلك في كلّ شيء تُقِرُّه على حُكمه الّذي كان عليه، ومن ذلك تقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم المفعول على الفاعل، نحو: عالِمٌ زيدٌ، وأكرم عمراً زيدٌ، فالخبر والمفعول هنا لم يخرجا بالتّقديم عمّا كان عليه من حُكم إعرابيّ، بل بقي الأوّل خبر المبتدأ مرفوعا، والثّاني مفعولا به منصوبا كما لو تأخّر، فالتّصرّف نحويّ.

ب- **تقديم ليس على نيّة التّأخير**: حيث ينتقل اللّفظ بالتّقديم والتّأخير مِن حُكم إلى حُكم آخر، وإعراب غير إعرابه السّابق، كأنْ نجيء إلى اسمين يصلح أن يكون كلّ واحد منهما مبتدأ أو خبرا، فنقدِّم تارة هذا وأخرى ذاك، فيكون المتقدِّم منهما مبتدأ والمتأخّر خبرا، نحو: زيدٌ العالمُ، والعالِم زيدٌ، فالعالِمُ في الجملة الأولى خبر، ولكنّه في الجملة الثانية مبتدأ، ونحو ذلك: (أكرمتُ زيدا)، وزيد أكرمته، فـ(زيد) في الجملة الأولى مفعول به منصوب، و(زيد) في الجملة الثّانية مبتدأ مرفوع. وهنا يكون تعدُّد الجمل واختلافها، فيكون الأمر بلاغيّا.

وهذان النّوعان اللّذان ذكرَهما الجرجاني كلاهما يُدْرجَان ضِمن ما يسمّى بالتّقديم الجائز، إذ يعمد المتكلّم إلى تغيير الرّتب في الجملة لقصدٍ دلاليّ، يقابله التّقديم الواجب الّذي تفرضه الأحكام النّحويّة، وتكون الرّتبة فيه محفوظة، كتقديم ما له الصّدارة كاسم الشّرط أو الاستفهام. وهذا التّقديم الواجب يُعتبَر دليلا قويّاً على الانطلاق من البنيّة الأساسيّة الّتي تُعَدُّ نَمُوذجا تجريديّا لبناء الجملة.

وينتقد الجرجاني النّحاة الّذين درسوا التّقديم والتّأخير قبله، وخصوصا سيبويه مُورِداً مقولته: " كأنّهم إنّما يقدّمون الّذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإنْ كان جميعا

---

[1] ينظر: أثر النّحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، ص 123.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص342 ، والعلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، محمّد حماسة عبد اللّطيف، مكتبة أم القرى، الكويت، ط1، 1984م، ص 214-215.

يهمّانهم ويعنيانهم" [1]، وكان نقد الجرجاني لسيبويه منصبّا على أنّه لم يذكر أمثلة عن التّقديم والتّأخير، فأغنى – أي الجرجاني- دراسته بإيراد أمثلة متنوعة، ولم يذكر في التّقديم غير العناية والاهتمام دون تفصيل مواضعها، بل اكتفى بذكرها وسردها. ولذلك راح الجرجاني يبحث عن أسرار أخرى، ودلالات إضافيّة تنبع من تفسيره لتراكيب الأمثلة والشّواهد الّتي وظفّها.

ولقد أكسبت دراسة عبد القاهر الجرجاني التّقديم والتّأخير نظرة جديدة وبُعْداً أسمى، وحوّله من الدّرس النّحوي إلى الدّرس البلاغيّ. وشمل عنده وحدة الموضوع، بعد أنْ كان يُدرَس بصورة متفرِّقة في كتب سابقيه، أو كان ينظر إليه على أساس أنّه يؤدّي إلى تعقيد معنى الكلام[2]. وهذا يعكس قدرة الجرجاني على ربط النّظريّة النّحويّة بالجانب الدّلالي البلاغي، وبذلك فتح باباً واسعاً لمَن بعده؛ قصد التّعرّف على دقائق ظاهرة التّقديم والتّأخير وبيان أسرارها البلاغيّة الكامنة وراءها.

وتناول الزّمخشري (ت 538 هـ) ظاهرة التّقديم والتّأخير في مؤلَّفه (المفصّل)، واستهلّ حديثه بها في باب الفاعل، فهو يرى أنّ " الأصل فيه أن يلي الفعل؛ لأنّه كالجزء منه"[3]. فالزّمخشري لا يجيز أن يتقدَّم الفاعل على الفعل؛ لأنّه في حال تقدُّمه عليه تكون الجملة اسميّة ويكون هو مبتدأها. وهذه المسألة كانت مثار خلاف بين الكوفيين والبصريين، فالكوفيّون يرون جواز هذا التّقديم، والبصريّون لا يُجيزونه[4].

كما تناول الزّمخشريّ مسألة تقديم الخبر على المبتدإ وذهب إلى جوازها في التّركيب الاسميّ الواقع مبتدؤهُ نكرة وخبره ظرفاً، إذ قال: " يجوز تقديم الخبر على المبتدإ، كقولك: تميميّ أنا ومشنوء مَنْ يشنؤك، وكقوله تعالى: ﴿سَوَآءً مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡ﴾[5]... وقد الـتُزِمَ تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً، وذلك قولك: في الدّار رجُلٌ. وأمّا سلامٌ

---

[1] الكتاب، سيبويه، ج1، ص34.

[2] ينظر: أثر التّقديم والتّأخير في المعنى عند النّحويين، لطفي عمر بن الشّيخ أبو بكر، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، صنعاء، اليمن، العدد: 02، المجلّد: 07، مارس، 2014م، ص64.

[3] المفصّل في علم العربيّة، جار الله الزّمخشريّ، ص44.

[4] حاشية الصبّان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصّبّان، ج1، ص204.

[5] الجاثية، من الآية: 21.

عليك، وويلٌ لك، وما أشبههما من الأدعيّة، فمتروكة على حالها إذا كانت منصوبة، منزّلة منْزِلة الفعل"[1].

وأبرز الزّمخشري من خلال تفسيره (الكشّاف) بعض معاني التّقديم والتّأخير وأغراضه البلاغية الكامنة في الخطاب القرآني، متأثّرا في ذلك بعبْد القاهر الجرجاني، فنظرته تتّسم بالتّؤدة والتّعليل والتّحليل الفنّي، فلا يكاد القارئ يمرّ على آية تتضمّن تقديما وتأخيرا إلاّ ويدلي برأيه فيها، شارحاً ومُوَضِّحاً، ففي قوله تعالى:﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾[2] قال الزّمخشري: " أولى (أغير الله) همزة الاستفهام دُون الفعل الذي هو (أتخذ)؛ لأنّ الإنكار في اتّخاذ غير الله وليّا، لا في اتّخاذ الوليّ، فكان أولى بالتّقديم"[3]. فالغرض البلاغي المستفاد من تقديم المفعول به الأوّل(غَيْرَ اللهِ) على فعله (أتّخذ) هو إنكار أنْ يُتَّخَذ غيرُ الله سبحانه وليّا. ولو أنّ سياق الكلام كان على صورة أخرى مثل: " قُلْ أَأَتَّخِذُ غَيْرَ اللهِ وليّا " لانطفأ كلّ ما في الكلام من حرارة الإنكار ولَبَدَا الكلام وكأنّه سؤال عمَّا يُفَضَّلُ اتِّخاذهُ من الأولياء.

4- جهود النّحاة والبلاغيين المحدثين في دراسة التّقديم والتّأخير:

عُنِيَ العلماء المحدثون بدراسة ظاهرة التّقديم والتّأخير وعلاقتها بالمعنى، وكانت آراؤهم ومواقفهم بشأنها متباينة، تبعاً للمناهج التي يسيرون عليها. فإبراهيم أنيس تناولَ هذه الظّاهرة في كتابه(من أسرار اللّغة)، إذ يرى أنّ كلّ لغة تتميّز بنظام معيّن في ترتيب كلماتها، ويُلتَزَم هذا التّرتيب في تكوين الجمل والعبارات، وإذا اختلّ هذا النّظام، فإنّ الكلام لا يحقّق الغرض المراد إيصاله[4]. وتحدّث عن تقديم المفعول على فاعله عند أمن اللّبس، وذهب إلى أنّ اللّجوء إليه في النّثر ليس من الأساليب الصّحيحة، ورخصة غير مقبولة فيه إلاّ لحاجة ملحّة، لكنها مقبولة في الشّعر، يقول: " فما قاله النّحاة من جواز تقديم المفعول على فاعله حين يؤمن اللّبس لا مبرِّر له من أساليب صحيحة، ولا يعدو أن

---

[1] المفصّل في علم العربيّة، جار الله الزّمخشريّ، ص49-50.

[2] الأنعام، من الآية: 14.

[3] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ج2، ص10.

[4] من أسرار اللّغة، إبراهيم أنيس، ص295.

يكون رخصة منّ بها علينا النّحاة دون حاجة ملحّة إليها، غير أنّا قد نقبلها في الشّعر وذلك؛ لأنّ للشّعر أسلوبه الخاصّ"[1].

وليس من الأساليب الصّحيحة في شيء- عند إبراهيم أنيس - أن يتقدّم المفعول في الجملة المثبتة على الفعل والفاعل لغرض معنوي يقصده المتكلّم، وإنْ حدث تقدُّمه في الخطاب القرآني فلغرض لفظي هو مراعاة موسيقى الفاصلة، ويتجلّى ذلك في قوله: " ولست أغالي حين أقرّر أنّ المفعول لا يصحّ أن يسبق ركني الإسناد في الجملة المثبتة كما يزعم أصحاب البلاغة في تلك الأمثلة المصنوعة من نحو: (زيداً ضربت، زيداً ضربته)، أمّا التّقديم في مثل الآيات القرآنيّة: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥ ﴾[2] و﴿ فَإِيَّـٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ﴾ [3] و﴿ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴾[4] و﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝٣٠ ثُمَّ ٱلۡجَحِيمَ صَلُّوهُ ۝٣١ ﴾ و﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ۝١٠ ﴾[5]، فالأمر فيه لا يعدو أن يكون رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنيّة، فهي إذاً أشبهُ بالقافية الشّعريّة التي يحرصُ الشّاعر على موسيقاها كلّ الحرص" [6].

وإذا كان التّقديم والتّأخير في متعلّقات الجملة عند النّحاة يحكمه ضابط الأداء اللّغويّ؛ لأنّه كفيل بتحديد موقعها في الجملة، فإنّ إبراهيم أنيس يرى أنّ هذه المتعلّقات تَرِدُ في أواخر الجملة دائما، ولا يمكن أن تتقدّم على ركني الإسناد إلاّ في حالتين: أولاهما؛ ضرورة التّعبير الفنّيّ شعراً كان أو نثرا، والثانية الجمل الاستفهاميّة أو المنفيّة، ويَعُدُّ الحالات الأخرى الّتي استشهد بها البلاغيّون حالاتٍ مصنوعة، مستنداً في رأيه إلى أنّ العربيّة لغة دقيقة النّظام، والقول إنّ المتعلّقات لا تلتزم دائماً أواخر الجمل يُعَدُّ من الفوضى الّتي لا تقبلها اللّغة[7]، لكنّه غفل عن حقيقة مهمّة تتمثّل في حريّة صياغة

---

[1] من أسرار اللّغة، إبراهيم أنيس، ص225-226.

[2] الفاتحة : 5.

[3] العنكبوت، من الآية: 56.

[4] البقرة، من الآية: 57.

[5] الضحى: 9-10.

[6] من أسرار اللّغة، إبراهيم أنيس، ص333.

[7] المرجع نفسه، ص334.

الجملة على نحو ترتيب معيّن في عناصرها ، وهذا ما أشار إليها نعمة رحيم العزاوي بقوله: " إنّ من مزايا العربيّة هو أنّ الجملة فيها لا تخضع لنظام صارم في ترتيب عناصرها، وإنّما يملك المتكلّمون بها حريّة وافرة في صوغ الجملة، وتقديم أو تأخير ما يشاؤون من عناصرها استجابةً لدوافع نفسيّة معيَّنة، أو مُجاراةً لظروف القول أو ملابساته "[1].

ويعزو كمال بشر هذه الحريّة في ترتيب عناصر الجملة إلى وجود الإعراب، ويرى أنّ " العربيّة بهذه الخاصيّة- خاصيّة الإعراب- تمتاز عن غيرها من اللّغات، إذ هي تتّصف بالمرونة في قواعد ترتيب الكلام ونظمه في الجملة من حيث التّقديم والتّأخير"[2].

وتحدّث تمّام حسّان في كتابه (اللّغة العربيّة معناها ومبناها) عن التّقديم والتّأخير، ويرى أنّ دراسته في البلاغة دراسة لأسلوب التّركيب لا للتّركيب نفسه، أي أنّها دراسة تتمّ في نطاقين أوّلهما مجال حريّة الرّتبة حرّيّة مطلقة، والثّاني مجال الرّتبة الحرّة غير المحفوظة، فكلّ واحد من طرفيها صالح أن يتقدّم أو يتأخّر بحسب المقاصد الأسلوبيّة. ومن هنا كانت الرّتبة غير المحفوظة مسرحاً للتّنظير البلاغي في باب التّقديم والتّأخير. وتجنّب الحديث في الرّتبة المحفوظة؛ لأنّها لو اختلّت لاختلّ التّركيب باختلالها. فالرّتبة المحفوظة في باب النّحو قرينة لفظيّة تحدِّد معنى الأبواب المرتّبة بحسبها[3].

ومن الرّتب المحفوظة في التّركيب العربيّ تقدُّم الموصول على الصّلة، والموصوف على الصّفة، وتأخُّر البيان عن المبين، والمعطوف بالنّسق عن المعطوف عليه، والتّوكيد عن المؤكَّد، والبدل عن المبدل منه، ومنها أيضا تقدُّم حرف الجرّ على المجرور، وحرف العطف على المعطوف، وأداة الاستثناء على المستثنى، وحرف القَسَم على المقسم به... إلخ، ومن الرُّتَب غير المحفوظة في النّحو رتبة المبتدإ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الضّمير

---

[1] الجملة العربيّة في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة، نعمة رحيم العزاوي، مجلة المورد، وزارة الثقافة والإعلام، ودار الجاحظ، العراق، المجلد(10)، العدد(3-4)، 1402هـ- 1981م، ص121.

[2] دراسات في علم اللّغة، كمال بشر، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 1998م، ص267.

[3] ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص207، واجتهادات لغوية، تمّام حسّان، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2007م، ص52.

والمرجع، ورتبة الفاعل والتّمييز بعد نِعْمَ، ورتبة الحال والفعل المتصرّف، ورتبة المفعول به والفعل[1].

وساق تمّام حسّان أمثلة للتّدليل على أنّ الرّتبة تُعَدُّ قرينة على معنى الباب. فالمثال الأوّل (ضربَ زيدٌ عَمْراً) أشار به إلى أنّ قرينة الفاعل بعد الفعل، والفعل من القرائن المُعِينة على تعيين الفاعل؛ لأنّ رتبته بعده. وأشار بالمثالين الثّالث والرّابع(ضربَ موسى عيسى، أخي صديقي) إلى وُجوب حفظ الرّتبة التي تدعو الحال إلى حفظها إذا كان أمْن اللّبس يتوقّف عليها، ويتعيّن أن يُعْرَبَ (موسى) فاعلا، و(أخي) مبتدأ، محافظةً على الرّتبة؛ لأنّها تزيل اللّبس وتحقّق الفائدة[2].

فالرّتبة النّحويّة أو الظّاهرة الموقعيّة بينهما رباط متين، فالرّتبة النّحويّة هي حفظ الموقع، والظّاهرة الموقعيّة هي تحقيق مطالب الموقع[3]. وما المواقع إلاّ حالات معنويّة تضطلع الكلمات بالتّعبير عنها، أو هي وظائف يفترض في الكلمات أن تقوم بها، بيد أنّ أداء الكلمة لوظيفتها وهي في موقع من المواقع قد يرتبط بورودها في مركز معيَّن فلا تتقدّم أو تتأخَّر، فإنْ قُدِّمَتْ من تأخير أو تأخَّرت من تقديم يكون التّقديم في اللّفظ لا في الرّتبة[4].

والرّتبة عند تمّام حسّان أكثر وروداً مع المبنيّات منها مع المعرَبات، لعدم وجود قرينة العلامة الإعرابيّة[5].

وقد أوْلَت المدرسة التّوليّديّة والتّحويليّة ظاهرة التّقديم والتّأخير اهتماما، إذ ظهرت النّظريّة التّحويليّة بزعامة نعوم تشومسكي (Noam Chomsky)، وهي نظريّة تهتمّ بدراسة الجملة، " وميّز تشومسكي بين الجملة الأساسيّة وأطلق عليها الجملة النّواة

---

[1] ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص207،

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص208.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص208.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص208.

[5] ينظر: المرجع نفسه، ص209.

والجملة المشتقة الّتي أطلق عليها الجملة المحوّلة، فوصف الجملة النّواة بأنّها بسيطة وتامّة وصريحة وإيجابيّة ومبنيّة للمعلوم، والجملة المحوّلة بأنّها تنقصها خاصيّة من خواصّ الجملة النّواة. وتكون إمّا استفهاما، أو أمرا، أو نفياً، أو معطوفة، أو متبعة، أو مدمجة"[1].

وتناول تشومسكي مستويين لدراسة جمل اللّغة؛ البنية السّطحيّة الّتي نتوصّل إليها عبر تتابع الكلمات التي ينطق بها، والبنية العميقة الّتي تعكس المنطق الدّاخلي للجملة، ويؤكّد على أنّ البنية السّطحيّة والعميقة مختلفتان[2]. وقال بأنّ التّحويل يكشف لنا بطريقة جليّة كيف تتحوّل الجملة النّواة إلى عدد من الجمل المحوّلة. وتكمن مهمّة التّحويل في تحويل البنية العميقة إلى بنية سطحيّة[3].

ويرى خليل عمايرة أنّ الجملة التّوليديّة تصبح تحويليّة إذا دخل عليها أحد عناصر التّحويل، كالتّقديم والتّأخير(التّرتيب)، وهو من أبرز عناصر التّحويل وأكثرها وضوحاً ويقصد به نقل مورفيم من موقع أصل له إلى موقع جديد، مغيِّراً بذلك نمط الجملة، ناقلا معناها إلى معنى جديد تربطه بالمعنى الأوّل رابطة واضحة، وهو عنصر من عناصر التّحويل، فجملة (أكرمَ خالدٌ عليّا) جملة توليديّة فعليّة، لا تركيز فيها على أيّ جزء من أجزاء المعنى، والهدف منها الإخبار لا غير، ولكن إذا قصدَ المتكلّم أن ينقل الخبر بتركيز على جزء من أجزائه فإنّه يقدِّم ذاك الجزء اعتناء واهتماماً به[4].

وتناول فاضل صالح السّامرائي التّقديم والتّأخير في مؤلفاته بالتّفصيل، ويرى أنّ النّحاة قد جعلوا رُتَباً بعضها أسبقُ من بعض، فإنْ جئتَ بالكلام على الأصل لم يكن مِن باب التّقديم والتّأخير، وإنْ وضعتَ الكلمة في غير مرتبتها دخلتَ في باب التّقديم والتّأخير[5].

---

[1] أحمد مومن، اللّسانيّات: النّشأة والتّطوّر، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، ط2، 2005م، ص207.

[2] ينظر: مفهوم الجملة العربيّة من المنظور الوصفي إلى المنظور الوظيفيّ، فطيمة داود،:
http://dergipark.gov.tr/download/article-file/10501

[3] أحمد مومن، اللّسانيّات: النّشأة والتّطوّر، ص207.

[4] ينظر: في نحو اللّغة العربيّة وتراكيبها منهج وتطبيق، خليل أحمد عمايرة، ص93-94.

[5] ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السّامرائي، ص37.

ويمثّل لذلك بجملتين أُولاهما فيها جريان على الأصل في الكلام، والثّانية فيها خروج عن ذلك الأصل بالتّقديم والتّأخير. أمّا الأولى فهي (يخطب محمد) وقد تقدّم فيها الفعل على الفاعل وذاك الأصل في الجملة الفعليّة. وأمّا الثّانية فهي (محمد يخطب) وقد صارت الجملة اسميّة ودخلت باب التّقديم والتّأخير[1]. ويعلّق صالح السّامرائي على الجملتين بقوله: " ففي الجملة الأولى لا نسأل عن سبب تقديم الفعل؛ لأنّه هو الأحقّ بالتّقديم، أمّا في الجملة الثّانية فمن حقّنا أن نسأل عن سبب تقديم (محمّد) على (يخطب) "[2].

وأحوال التّقديم والتّأخير عند فاضل السّامرائي قسمان:

الأوّل: تقديم اللّفظ على عامله: ومن هذا القسم تقديم المفعول به على فعله، وتقديم الحال على فعله، وتقديم الظّرف والجارّ والمجرور على فعلهما، وتقديم الخبر على المبتدإ إلخ...

ويرى أنّ هذا القسم من التّقديم تنصرف إفادته في الغالب إلى الاختصاص، فقولك: (أنجدت خالداً) يفيد أنّك أنجدتَ خالداً ولا يفيد أنّك خصصته بالنَّجدة بل يجوز أنّك أنجدتَ سواه أو لم تُنْجِد معه أحدا. فإذا قلت: (خالداً أنجدت) أفاد ذلك أنّك خصصتَ خالداً بالنّجدة وأنّك لم تنجد أحداً آخر[3].

الثّاني: تقديم الألفاظ بعضها على بعض في غير العامل، كما في قوله تعالى:﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ﴾[4]، وقوله:﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾[5]، ومثل: (أَعَرْتُ خَالِداً كِتَابِي) و(أَعَرْتُ كِتَابِي خَالِداً).

وعزا فاضل السّامرائي تقديم الألفاظ بعضها على بعض وخاصَّة في الخطاب القرآني إلى أسباب كثيرة ومقاصد عديدة أجملها فيما يأتي:

---

[1] ينظر: دراسة المتشابه اللّفظي من أي التّنزيل في كتاب ملاك التّأويل، فاضل صالح السّامرائي، ص180.

[2] المرجع نفسه، ص180.

[3] ينظر: التعبير القرآني، فاضل صالح السّامرائي، ص61

[4] البقرة: 173.

[5] المائدة: 03.

- إنّ التّقديم إنّما يكون للعناية والاهتمام. فما كانت عناية المتكلّم به أكبر قدَّمَه في الكلام بمراعاة مقتضى الحال وفنّ القول وسياق التّعبير.
- التّدرّج في التّقديم حسب القدم والأولوية في الوجود.
- حسب الفضل والشّرف.
- حسب الرّتبة
- حسب الكثرة والقلّة[1].

5- أهمّيّة دراسة التّقديم والتّأخير:

تتجلّى أهمّيّة التّقديم والتّأخير في كونه من وسائل التّرابط بين عُنصرَي الإسناد، ففي الجملة الاسميّة مثلا يلزم النّظام النّحوي " تقديم المبتدأ وتأخير الخبر عند خوف اللّبس، وعدم معرفة المحكوم عليه من المحكوم به"[2]، وقد يلزم عكس الوضع الأصلي فيتقدَّم المبتدأ على الخبر في مواضع معروفة لتحقيق الفائدة وإزالة الغُموض.

والتّقديم والتّأخير يُعَدُّ وسيلة تفسيريّة دلاليّة تُعِين على فهْم النُّصوص المدوَّنة بلسان عربيّ كالقرآن الكريم، عن طريق إجراء مقارنةِ دلالاتِ النُّصوصِ قَبْل أنْ يُصيبَها عارضُ التَّقديم والتّأخير، ودلالاتِ النُّصُوصِ نفسِها بعْد أنْ يُصيبَها هذا العارض؛ لإدراك أنّ التّرتيب هنا " أمر يُرادُ به سِرٌّ مِن أسرار العربيّة، ووسيلةٌ يُقَرَّب بها المعنى العميقُ والدّلالة البعيدة "[3]، ولا يتمّ بشكل عشوائيّ، وإنّما بوعي من المتكلِّم، وبقصد منه، من أجل الوُصول إلى دلالاتٍ جديدة قد لا يكون الوصولُ إليها بغيره يسيرا[4]، ومن أبرز هذه الدّلالات:

---

[1] ينظر: التعبير القرآني، فاضل صالح السّامرائي، ص61-64، ودلالات التّقديم والتّأخير في القرآن الكريم عند فاضل السّامرائي، سميرة شادلي، مجلة البدر، جامعة بشار، الجزائر، العدد: 4، أفريل، 2017، ص117.

[2] بناء الجملة العربيّة، محمّد حماسة عبد اللّطيف، ص100.

[3] في نحو اللّغة وتراكيبها، خليل أحمد عمايرة، منهج وتطبيق، خليل أحمد عمايرة، ص92.

[4] ينظر: بناء الجملة الاسميّة، دراسة في عوارض التّركيب، فكري عبد المنعم النّجّار، ص302.

أ- الاهتمام بمدلول اللّفظ المتقدّم، يقول سيبويه: " كأنّهم إنّما يقدّمون الّذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإنْ كان جميعا يهمّانهم ويعنيانهم" [1]. والّذي يتأمّل هذه العبارة السيبويهيّة بشيء من العناية لا يتردّد في القول بأنّ سيبويه قد ذهب إلى أنّ العرب يُقَدِّمُون في كلامهم ماهو مُهِمٌّ عندهم.

ب- تنوّع الأغراض بحسب الموقف والسّياق، كالاختصاص، والقصر، والعناية والاهتمام، ومراعاة الفاصلة في القرآن الكريم، والمدح والثّناء والتّعظيم.

المبحث الثاني: تقديم العمدة (تقديم الخبر)

يرى النّحاة أنّ الأصل في الجملة الاسميّة تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، قال سيبويه: " وتأخير الخبر على الابتداء أقوى؛ لأنّه عامل فيه" [2]؛ ولأنّ الخبر وصف في المعنى، واستحقّ أن يؤخَّر كالوصف[3].

وقال عبد القاهر الجرجاني: " اعلم أن مرتبة الخبر أن يكون بعد المبتدأ؛ لأنّه إذا لم يعلم ما يخبر عنه لم يستفد من الخبر شيء، ويجوز تقديمه على المبتدأ، وتكون النية به التأخير ونقول: " منطلق زيد" و" ضربته عمرو" فيكون ضربته ومنطلق مُقَدَّمَين في اللفظ مؤخَّرين في النية "[4].

والترتيب بين المبتدأ والخبر عند النّحاة ثلاثة أقسام:

- قسم يجب فيه التزام الأصل فيقدَّمُ المبتدأ ويُؤخَّر الخبر.
- قسم يجب فهي مخالفة الأصل فَيُقَدَّمُ الخبر ويُؤَخَّرُ المبتدأ.
- قسم يجوز فيه تقديم الخبر أو تأخيره وتأخير المبتدأ أو تقديمه.

---

[1] الكتاب، سيبويه، ج1، ص34.

[2] المصدر نفسه ، ج2، ص122.

[3] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص227.

[4] المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، ج1، ص302.

والمعلوم من النّحو بالضّرورة " أنّ للخبر باعتبار حاله في نفسه حالتين- لا غير - وهما التقدّم والتأخّر، والأصل منهما هو التأخّر من حين هو أي مع قطع النظر عن كونه واجبا، أو جائزا، وباعتبار حكم هذه الحال ثلاث أحوال: وجوب التأخّر، ووجوب التّقدّم، وجوازهما " [1].

فالقسم الأوّل الذي يجب فيه تقديم المبتدأ أو تأخير الخبر ليس محطّ هذه الدراسة؛ لأنّه جاء على الأصل وله مواضع محدَّدة في كُتب النحو[2].

والقسم الثاني الذي يجب فيه تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ليس محطّ هذه الدراسة كذلك؛ لأنّه واجب فهو كالأصل أيضا وله مواضع محددة في كتب النحو[3].

أما القسم الثالث وهو الذي يجوز فيه تقديم الخبر على المبتدأ فهو موضوع الدِّراسة؛ لأنه خاضع للتركيب ويقصد إلى معنى محدَّد بمجيئه على هذه الصورة؛ إذ ليست من مواضع وجوب التّقدّم أو وجوب التأخّر فهي خاضعة للمتكلم يقول الدكتور تمام حسان: " الأصل في المبتدأ والخبر تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ولكن هذه الرُّتبة غير محفوظة؛ إذ قد تخضع للاعتبارات السّياقيّة والأسلوبيّة كما قد تخضع لجواز عكسها ووجوبه " [4].

أوّلا- تقديم الخبر على المبتدأ:

اختلف النّحاة في جواز تقديم الخبر على المبتدأ فأجازه البصريّون واحتجّوا على ذلك بقولهم: " إنّ الخبر وإنْ كان مقدَّما في اللّفظ إلاّ أنّه متأخِّر في التّقدير"[5].

أمّا الكوفيّون فمنعوه واحتّجوا على ذلك بقولهم: " إنّما قلنا لا يجوز؛ لأنّه يؤدِّي إلى تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف في أنّ رتبة ضمير الاسم أنْ يكون بعد

---

[1] شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، ج1، ص170.

[2] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، ج1، ص220-221.

[3] ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج2، ص ص34، 36.

[4] الخلاصة النّحويّة، تمّام حسّان، ص109.

[5] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، ج1، ص68-69.

ظاهره"[1]، والأرجح هو ما ذهب إليه البصريّون في جواز تقديم الخبر على المبتدأ، بشرط أمن اللّبس؛ لأنّه ورد في كلام العرب وكثيرٌ استعماله.

وإن الخبر هو العمدة الوحيدة التي يجوز فيها التقديم مع بقاء حكمه على نية التـأخير. ويكون تقديم الخبر جوازاً إذا خلا من مواضع الوُجوب تقـديماً وتـأخيرا. ومـن ذلـك أن يكون الخبر شبه جملة، أي ظرفا أو جارّا ومجـرورا والمبتـدأ معرفـة، فـإنّ المـتكلّم حينئـذ بالخيار يقدِّم الخبر ويؤخِّر المبتدأ، أو يأتي بالجملة على الأصل فيقـدّم المبتـدأ ويـؤخِّر الخـبر، " فالتّعبيران جائزان مقبولان، غير أنّ المتكلّم قد يُؤْثر أحدهما في موضع ما، ويؤْثِر الآخر في موضع ثانٍ، ولا يكاد يختلف المعنى في كلتا الحالتين. فالفرْق بينهما فـرْقُ أسـلوب، وإيثـارُ أحد الأسلوبين يرجع بالأساس إلى تلك النّواحي الفنّيّة الّتي لهـا علاقـة بقـصديّة الخطـاب وموسيقى الكلام، وعلاقة الجملة بما يليها وما يسبقها" [2].

وقد ورد وفق هاتين الحـالتين قـولُه تعـالى:﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ۝١﴾[3] فنظراً لكون المبتدأ معرفـة جـاز في الخبر الأمـران تقـديما وتـأخيرا، إذ ورد في أول الآيـة على أصـله، وورد في آخرهـا مقـدَّما. ولاختلاف المبنى أثرٌ في اختلاف المعنى، فقد ذكرَ النّحاةُ والبلاغيّون أنّ هـذا النّمـط مـن التّقديم يفيد الاختصاص[4]، وهذا ينطبق على ما ورد في الآية من تعبير، فلمّا كان (الحمـد) في أوّل الآية يشمل الحمد في الدُّنيـا والآخـرة ورد الخـبر مـؤخَّرا؛ لأنَّ (الحمـد) يكـون لله وغيره، فلا تخصيص فيه، ولمَّا كان (الحمد) في آخر الآية مقيَّدا بالآخرة، وردَ التَّعبيرُ بـصيغة

---

[1] شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص92-93.

[2] من أسرار اللّغة، إبراهيم أنيس، ص320-321.

[3] سبأ: 1.

[4] ينظر: المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، ضياء الدّين بن الأثير، ج2، ص38، والطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحي العلوي، ج2، ص31، وينظر: معاني النّحو، فاضل صالح السامرائي، ج1، ص140.

التّخصيص؛ لأن (الحمد) لا يكون فيها إلا لله تعالى، والفرق بين الحمديْن أنّ الحمد الدّنيوي على نهج العبادة والحمْد الأُخروي على وجه التّلذّذ والاغتباط[1].

وقد يشترك مع الاختصاص غرض لفظي هو" مراعاة المشاكلة لرؤوس الآي في التّسجيع" [2]، وهذا كقوله تعالى:﴿يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ۝١٠ كَلَّا لَا وَزَرَ ۝١١ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ ۝١٢﴾[3] فواضح أنّ تقديم الخبر(**إِلَى رَبِّكَ**) على المبتدإ (**المُسْتَقَرُّ**) حقّق غرضين: الأوّل، معنويّ، يتمثّل في إفادة الاختصاص، بمعنى أنّ استقرار العباد يكون إلى الله سبحانه وتعالى وحده، لا ملجأ ولا منجى لهم غيره[4]، والآخر، لفظيّ، يتمثّل في المناسبة بين رؤوس الآي.

والّذي ينبغي ألاّ يُغْفَلَ عنه في الإحاطة بسرّ مثل هذا التّقديم أنّ الخطاب القرآني يراعي المعنى مع مراعاة التّناسب بين رؤس الآيات(الفاصلة)، ولا يراعي الفاصلة على حساب المعنى[5].

إنّ للتقديم الجائز أثرا في رفْع اللّبس وإلغائه، ووضع الكلام على نَحْوٍ مِن السّلاسة والوُضوح، ما يجعله شبيها بالتّقديم الواجب من حيث لزومُه، وعدمُ جواز التّأخير فيه، وهذا الحكمُ وإنْ لم يذكره النّحاة نصّاً، إلا أنّ المعنى يقتضيه والسّياقَ يطلبه، كالإخبار بالجملة ذات الخبر الظرف أو الجارّ والمجرور، فإنه لو وقع الكلام فيها على أصله لأوهم أن يكون مبتدؤُها خبرا عن المبتدأ الأساسي من حيث تجاورُهما وافتقار ذلك المبتدإ إلى خبر عنه، غير أن تقديم خبرها كفيل برفع اللّبس ويدلّ ابتداءً على كون الخبر جملة، من حيث

---

[1] ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود، ج7، ص120.

[2] معاني النحو، فاضل صالح السّامرائي، ج1، ص141.

[3] القيامة: 10-12.

[4] ينظر: صفوة التّفاسير، محمّد عليّ الصّابوني، ج3، ص485.

[5] ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السّامرائي، ص49.

اتّصالُ الضّمير الرّابط به، فهو لا يصلح أن يكون خبرا عن ذلك الابتداء[1].

وبيان ذلك في قوله تعالى:﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ ﴿١٤﴾﴾[2] فالجملة الاسميّة (عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ) خبر عن المبتدأ – لفظ الجلالة (الله) – وقد دلّ تقديم الخبر فيها على أنّ الخبر عنه عزّ وجلّ سيَكُونُ جملة، بدليل إضافته إلى الضمير العائد عليه؛ لأنَّ عناصر الكلام تفتقر إلى ما يُتمِّمُها من لفظ ومعنى، بخلاف ما لو قيل:(واللهُ حسنُ المآب عنده) فإنّه قد يوهم أوّلا أنْ يكُون (حُسنُ المآب) خبراً عن لفظ الجلالة؛ لتتاليهما مِن جهة، ولصحَّة الإخبار بالمصدر عن الذّات من جهة أخرى، وهذا هو الوَهْم الذي أعنيه؛ لأن المعنى لا يتجلّى إلاّ بالوقوف على عناصر التّركيب كلّها.

ومن ذلك أيضا، أنَّ تأخير الخبر – إنْ كان جارّا ومجرورا – قد يُثِير لبْساً إذا ما احتمل كونه أحد متعلِّقات الفعل، فلا يدلّ شيء على كونه خبرا إلا التّقديم، إذ يقع رفعاً لذاك اللّبس والإبهام، ومثال ذلك قوله تعالى:﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا ۚ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ ﴿١٠٨﴾﴾[3] فتقديم الخبر في قوله(فيه رجال يحبّون أن يتطّهروا) وُضِعَ اللّفظ والمعنى بوضوح وبيان؛ وذاك لأن تأخيره يُوهِمُ تعلُّقه بالفعل (يتطهروا) وهذا ما يثير لبسا، ولا يحقق ما في الآية من معنى مراد.

ثانيا- تقديم خبر " كان وأخواتها " على اسمها:

الأصل في الجملة الاسميّة المنسوخة بـ " كان وأخواتها " أن يأتي المتكلّم بالفعل النّاسخ النّاقص فاسمه فخبره، فيقول: كان عبد الله أخاك، لكنّ النّحاة أجازوا تقديم خبر كان أو إحدى أخواتها على اسمها، إذا أُمِنَ اللّبس ولم يكن الخبر محصورا، ففي قولهم: كان عبد

---

[1] ينظر: البنى النّحويّة وأثرها في المعنى، أحمد عبد الله حمود العاني،ص18.

[2] آل عمران: 14.

[3] التوبة: من الآية 108.

الله أخاك، يقول سيبويه: " إنْ شئتَ قلتَ كان أخاك عبدُ الله، فقدّمتَ وأخّرتَ كما فعلتَ ذلك في ضربَ؛ لأنّه فعل مثله، وحال التّقديم والتّأخير فيه كحاله في ضربَ، إلاّ أنّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد" [1]، وقد تناول النّحاة قول سيبويه بالشّرح فقالوا: إنّ (كان وأخواتها) أفعال ناقصة تقتضي مبتدأ وخبرا؛ لذا وجب أن يكون حُكم ما بعدها كحُكم الأفعال الحقيقيّة، والأفعال الحقيقيّة ترفع فاعلا وتنصب مفعولا، فرفعت هذه الأفعال الاسم ونصبت الخبر؛ ليصير المرفوع كالفاعل، والمنصوب كالمفعول به، فأشبه قولُنا: كان زيد قائما، قولَنا: ضربَ زيدٌ عمر. ولمّا كان المرفوع في الأفعال النّاقصة يشبه الفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل، لم يجز تقديم أسماء هذه الأفعال عليها لشبهها بالفاعل. أمّا خبر هذه الأفعال فإنّه يشبه المفعول به، ولمّا كان المفعول به يجوز تقديمه على الفاعل وعلى الفعل نفسه، جاز تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها وعليها أنفسها، وذلك إذا لم يكن هناك مانع من التّقديم، فيجوز: كان زيدٌ قائما، وكان قائماً زيدٌ، وقائماً كان زيدٌ[2]، وعلى ذلك جاء قوله تعالى:﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[3]، ففي هذه الجملة الاسميّة المنسوخة بـ(كان) تقدّم خبرها (حَقّاً) على اسمها (نصرُ المؤمنين)، والدّاعي لتأخير الاسم " لكون ما تعلّق به فاصلة للاهتمام بالجزاء إذ هو محطّ الفائدة"[4]. ويرى الزّمخشري أنّ هناك غرضا معنويا لهذا التّقديم والتّأخير هو تعظيم المؤمنين، والرّفع من شأنهم، وجعلهم أهلا لاستحقاق نصر الله وإظفارهم على عدّوهم [5].

ووفق هذا النّمط أيضا ورد قوله تعالى:﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ

---

[1] الكتاب، سيبويه، ج1، ص45.

[2] ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج7، ص113، وأسرار العربيّة، أبو البركات الأنباري، ص139.

[3] الرّوم: من الآية، 47.

[4] البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج7، ص173.

[5] ينظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ج3، ص366.

﴿أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾[1] والمعنى:" أحدثَ وتقرّرَ فيهم التّعجّب من وَحْيِنا؛ لأنّ فِعْل الكون يُشعِر بالاستقرار والتّمكّن، فإذا عُبِّرَ به أشعَرَ بأنّ هذا غير متوقَّع حُصُوله. و(للنّاس) متعلّق بـ(كان)؛ لزيادة الدّلالة على استقرار هذا التّعجّب فيهم؛ لأنّ أصل اللاّم أن تفيد الملك، ويستعار ذلك للتّمكّن، أي لتمكّن الكون عجباً من نفوسهم. و(عجباً) خبر (كان) مقدَّم على اسمها للاهتمام به؛ لأنّه محلّ الإنكار.

و(أَنْ أوحينا) اسم (كان)، وجيء فيه بـ(أن) والفعل دون المصدر الصّريح وهو وَحْيُنا؛ ليُتَوَسَّل إلى ما يفيده الفعل من التّجدّد وصيغة المُضِيّ من الاستقرار تحقيقا لوقوع الوحي المتعجّب منه وتجدّده، وذلك ما يزيدهم كمدا "[2].

ثالثا- تقديم خبر " كان " عليها:

أجاز النّحاة مخالفة أصل التّرتيب في الجملة الاسميّة المنسوخة بـ(كان) ما لم يكن هناك مانع، فذهبوا إلى القول بجواز تقديم خبر (كان) عليها. وعزوا العلّة في ذلك إلى أنَّ خبر كان يُشبه المفعولَ به، والمفعولُ به يجوز تقديمُه على الفعل، فكما جاز: عُمَرَ ضَرَبَ زيدٌ، يجوز: قائماً كان زيدٌ[3].

وأمثّل لهذا النّمط من التّركيب بقوله تعالى:﴿كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوٓاْ ۝٩٤﴾[4]، وهو تقديم يفيد القصر والتوكيد، قال أبو السّعود: تقديم خبر (كان) عليها للقصر المفيد لتأكيد المشابهة بين طرفي التّشبيه، وذلك إشارة إلى الموصول باعتبار اتّصافه بما في حيّز الصّلة، والفاء في(فَمَنَّ) للعطف على(كنتم)، أي مثل الّذي ألقى إليكم السَّلام كنتم أيضا في مبادئ إسلامكم لا يظهر منكم للنّاس غير ما

---

[1] يونس، من الآية: 2.

[2] التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج11، ص83.

[3] ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج7، ص113، وأسرار العربيّة، أبو البركات الأنباري، ص138.

[4] النّساء: من الآية، 94.

ظهر منه لكم من تحيّة الإسلام ونحوها فمنّ الله عليكم بأن قَبِل منكم تلك المرتبة وعصمَ بها دماءكم وأموالكم ولم يأمر بالتّفحّص عن سرائركم"[1].

رابعا- تقديم خبر " ليس" عليها:

ذهب الكوفيّون إلى منع تقديم خبر (ليس) عليها؛ " لأنّها جامدة غير متصرّفة، فشبّهوها بـ(عسى)، و(نِعْم)، والأفعال الأخرى الجامدة، كما أنّ معناها النّفي ومعمول النّفي يمتنع تقديمه عليه، وذهب البصريّون إلى جواز تقديم خبرها عليها لتقديم معمولها في قوله تعالى:﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[2]، فكلمة(يوم)معمولة للخبر (مصروفاً) وقد تقدّمت على الفعل(ليس) وتقدُّم المعمول هنا يُؤْذِن بجواز تقدُّم العامل فيه"[3] تطبيقا للقاعدة الّتي تقول:" المعمول تابع للعامل، فلا يقع إلاّ حيث يقع العامل"[4].

خامسا- تقديم خبر " ليس" على اسمها:

أجاز النّحاة تقديم خبر(ليس) على اسمها[5] محتّجين بقوله تعالى:﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾[6]، قال الطّاهر بن عاشور: " وقرأ الجمهور(ليس البرُّ) برفع البرّ على أنّه اسم (ليس) والخبر هو(أن تولّوا) وقرأه حمزة وحفص عن عاصم بنصب البرَّ على أنّ قوله(أن تولّوا) اسم (ليس) مؤخّر، ويكثر في كلام العرب تقديم الخبر على الاسم في باب(كان وأخواتها) إذا كان أحد معمولي هذا الباب مركّبا من (أن) المصدريّة وفعلها، كان المتكلّم بالخيار في المعمول الآخر بين أن يرفعه وأن ينصبه، وشأن اسم(ليس) أن يكون هو الجدير بكونه مبتدأ به، فوجه قراءة رفع البرّ أنّ البرّ أمرٌ مشهور معروف مرغوب للجميع، فإذا جُعِل مبتدأ في حالة النّفي أصغتِ الأسماع إلى الخبر، وأمّا توجيه قراءة النّصب فلأنّ

---

[1] ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود، ج2، ص219.

[2] هود: من الآية:08.

[3] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدّين السّيوطي، ج2، ص88.

[4] الكشّاف، جار الله الزّمخشري، ج2، ص384.

[5] ينظر: أوضّح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص242.

[6] البقرة: من الآية، 177.

أمْر استقبال القبلة هو الشّغل الشّاغل لهم، فإذا ذُكِرَ خبرُه قبله ترقّبَ السّامعُ المبتدأ فإذا سمعه تقرّرَ في علمه "[1].

سادساً- تقديم خبر " إنّ وأخواتها " على اسمها:

الأصلُ في ترتيب عناصر الجملة الاسميَّة المنسوخة بناسخ حرفيٍّ البدءُ بالحرف النّاسخ، متبوعا باسمه وخبره، ولا يتركُ عُنصرٌ منها مكانَه إلاّ بمسوِّغ؛ لأنّ الحرف النّاسخ جامد لا يتصرّف تَصرُّفَ الأفعال النّاسخة الّتي أجاز النّحاة أن يتقدَّم الخبر على أسمائها وعليها، ولذلك عُدَّت من ذوات الرُّتَب المحفوظة، إلاّ إذا ورد خبر هذه الحروف شبه جملة، نحو: " إنّ زيدا عندك"، و" إنّ عندك زيدا ".

وإنْ كانت هذه الحروف بمنزلة الأفعال، إلاّ أنّها لم تتصرّف كما تتصرّف الأفعال، لذلك " لا يجوز أن نقول: إنّ أخوك عبدَ الله، على حدّ قولك: إنّ عبد الله أخاك، لأنّها ليست بفعل وإنّما جُعِلت بمنزلته فكما لم تتصرّف(إنّ) كالفعل كذلك لم يجز فيها ما يجوز فيه، ولم تقو قوّته"[2].

وإلى مثل هذا الرّأي ذهب المبرّد في عدم تصرّف إنّ وأخواتها؛ لأنّها حرف جامد. لا تقول فيه: فَعَل، ولا فاعل؛ كما كنت تقول في (كان): يكون، وهو كائن، وغير هذا من الأمثلة. ولكنّ إن كان الّذي يليها ظرفا فكان خبرا، أو غير خبر جاز. وذلك: إنّ في الدّار زيداً، وإنّ في الدّار زيداً قائم[3].

وذهبَ ابنُ يعيشَ المذْهَب نفسَهُ إلى أنّ هذه الحروف جامدة لا تقبل التّصرّف، ولا يجوز تقديمُ خبرها ولا اسمُها عليها ولا تقديمُ الخبر فيها على الاسم، وذلك لعدم تصرُّف هذه الحروف وكونها فروعاً على الأفعال في العمل، فانحطّت عن درجة الأفعال فجاز التّقديم في الأفعال نحو: " قائما كان زيدٌ، وكان قائماً زيدٌ "، ولم يجز ذلك في الحروف[4].

---

[1] التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج2، ص128-129.

[2] الكتاب، سيبويه، ج1، ص59.

[3] ينظر: المقتضب، أبو العباس المبرّد، ج4، ص109

[4] ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص103.

وأرجع ابن يعيش سبب جواز تقديم خبر إنّ وأخواتها إذا كان شبه جملة إلى أنّ النّحاة توسّعوا في الظّروف وخصّوها بذلك لكثرتها في الاستعمال[1].

ورأى ابن هشام الرّأي نفسه؛ إذ لا يجوز عنده توسُّط الخبر بين العامل واسمه ولا تقديمه عليهما كما جاز في باب كان، ولا يقال: إنّ قائمٌ زيداً، كما يقال: كان قائما زيدٌ، والفرق بينهما أنّ الأفعال أمكنُ في العمل مِن الحُروف، فكانت أحرى لأنْ يُتصرَّف في معمولها، ويستثنى من ذلك ما كان فيه الخبر ظرفا، أو جارّا ومجرورا[2]، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ۝١٢﴾[3] وقوله جلّ شأنه: ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾[4].

وعلى الرّغم من هذه الرّتبة المحفوظة إلاّ أنّ الاستعمال اللّغوي جاء في بعض أنماطه مُوجِباً لمُخالَفَة الرُّتبة، إذ يوجدُ بعضُ المواضع التي يكون معها الخبر مقدَّما. ومن الموانع التي توجب تقديم خبر إنّ وأخواتها على اسمها اقتران الاسم بلام الابتداء، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[5]، ولذلك يتأخّر الاسم لئلاّ يلتقي حرف التّوكيد مع الحرف النّاسخ[6].

وقد لاحظنا أنّ السّياقات النّحويّة الّتي تقدَّم فيها خبر" إنّ " على اسمها في الخِطَاب القُرآني كانت شبه جملة (جارّا ومجرورا أو ظرفا)، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٤٠﴾[7]، أي " يوم الفصل ميعادهم وجزاؤهم "[8]، ويقدّم الزّجّاج وجهين لقراءة الآية: " فمَنْ قرأ ميقاتهم بالرّفع جعل(يوم الفصل) اسم(إنّ)، وجعل(ميقاتهم)

---

[1] ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص103.

[2] ينظر: شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ابن هشام الأنصاري، ص 162-163.

[3] المزّمّل: 12.

[4] العنكبوت، من الآية: 32.

[5] النّور، من الآية: 44.

[6] ينظر: النّحو الوافي، عبّاس حسن، ج1، ص404-405.

[7] الدّخان: 40.

[8] البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ج8، ص39.

الخبر، ومَن نصبَ ميقاتهم جعلَه اسم(إنّ) ونصبَ(يوم الفصل) على الظّرف، يكون المعنى: إنّ ميقاتهم في يوم الفصل"[1].

ومعنى ذلك أنّ(يوم) وإنْ كانت منصوبة في الوجهين إلاّ أنّها إذا جُعِلت اسم(إنّ) مُقدَّما تكون منصوبة على السّعة، وإذا جُعِلت الخبرَ تكون منصوبة على الظّرفيّة ويكون لها معنى الظّرف، وهو ما يظهر في تقدير الزّجّاج.

ومن مواطن وُرودِ خبر " إنّ " جارّاً ومجرورا ما جاء في قوله تعالى:﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ ﴾[2]، فتقديم خبر إنّ (لِلْمُتَّقِينَ) على اسمها (مَفازاً) للاهتمام بالخبر لئلاّ يشكّ فيه أحد، تنويهاً بالمُتَّقِينَ[3] المختصّين بالفوز بالنّعيم الّذي قُصِر عليهم دُون غيرهم. وفي هذا يربط محمّد عبد المطّلب بين الثّابت والمتغيّر في الرّتبة بشكل عامّ، حيث " يتمثّل الثّبات في تواجد أطراف الإسناد وما يتّصل بها من متعلّقات. أمّا المتغيّر فيتمثّل في تحريك بعض هذه الأطراف من أماكنها الأصليّة، الّتي اكتسبتها من نظام اللّغة إلى أماكن جديدة ليست لها في الأصل، كما يتمثّل هذا التّغيّر –أحيانا- في تثبيت أحد الأطراف في مكانه الأصليّ وإعطائه حتميّة يُمتَنعُ معها نقله أو تحريكه، وهذا يمثّل تغيُّرا؛ لأنّ اللّغة العربيّة لا تلتزم بحتميّة في ترتيب عناصرها. ينتج عن هذين العنصرين ما يمكن أن نسمّيه المعنى والدّلالة، فالمعنى لا يختلف سواء قدَّمنا أو أخّرنا، في حين يحدث التّغيّر في الدّلالة ذاتها "[4]. وهذا التّغيّر إنّما ينشأ من المعاني المضافة الّتي يضفيها الأسلوب على الحالة التّركيبيّة النّاتجة عن إزاحة العناصر عن مواضعها. فالمتمعّن في قوله تعالى:﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ﴾[5] يجد أنّ المعنى العامّ الّذي يكون عليه في حال تقدُّم الخبر أو تأخُّره

---

[1] معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم الزجاج، ج4، ص427.

[2] النّبأ: 31.

[3] ينظر: التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج30، ص 44.

[4] البلاغة والأسلوبيّة، محمّد عبد المطّلب، الشّركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مصر، ط1، 1994م، ص333-334.

[5] الغاشية: 25.

واحد، ألا وهو رُجوع النّاس بعد الموت إلى الله عزّ وجلّ. أمّا مِنْ حيثُ الدّلالةُ، فإنّ تحريك عناصر التّركيب بتقديم خبر(إنّ) على اسمها قد أضاف إلى البنيّـة الدّلاليّـة معـاني إضـافيّة تتمثّل في الاهتمام بالمتقدِّم والتّخصيص، والمبالغة في الوعيد[1].

المبحث الثالث: تقديم الفضلات:

لا يحصرُ النُّحاة التّقديم التّأخير في العُمدة أو عُنصري الإسناد فحسْب، بل يُجِيزون ذلك في الفضلات أيضا حسب ما تتطلّبه مُناسبات القول وحاجاته وما يقتضيه الكلامُ العربيُّ الفصيح[2]، جاعلين التزامَ الرُّتب النّحويّة معياراً لهذا التّقديم.

ولتقديم الفضلات أغراضٌ عديدة، ذكر النّحويّون منها العناية والاهتمام[3]، بالإضافة إلى أغراض أُخَر، سنشير إليها في الصّفحات اللاّحقة، عند الوقوف على أهمّ صور التّقديم والتّأخير.

أوّلا- تقديم المفعول به على الفاعل:

إنّ التّرتيب الأصلي في عناصر الجملة الفعليّة أن يتقدّم الفعل ثمّ يليه الفاعل بناءً على أنّ الفاعل منزَّل من الفعل منزلة جزئه، ثم يجيء المفعول بعدهما[4].

وتقديم المفعـول به على الفاعل وردَ بكثرة في كـــلام العرب، يقول ابن جنّي:" إنّ المفعول قد شاع عنهم واطّرد كثرة تقدِّمه على الفاعل" [5]. ونظرا للمرونة الّتي تتّسم بها اللّغة العربيّة فإنّ المتكلّم يستطيع أن يقدّم ويؤخّر المفعول به حسب العناية والاهتمام، قال سيبويه:" إنْ قدَّمت المفعول وأخَّرت الفاعل جرى اللّفظ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك ضربَ زيداً عبدُ الله؛ لأنّك إنّما أردتَ به مؤخَّراً ما أردتَ به مقدَّماً، ولم تُرِد أن تشغل

---

[1] ينظر: التّفسير المنير في العقيدة والشّريعة والمنهج، وهبة الزّحيلي، دار الفكر، دمشق، ط10، 2009م، المجلد الثالث، ج15، ص593.

[2] ينظر: الألسنية العربية، ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط، 1، 1972م، ج2، ص79.

[3] ينظر: الكتاب: سيبويه، ج1، ص80.

[4] ينظر: شرح الكافية في النحو، رضي الدين الاستراباذي، ج1، ص175.

[5] الخصائص، ابن جنّي، ج1، ص295.

الفعل بأوّلَ منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ. فمِن ثَمَّ كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّماً، وهو عربيّ جيّدٌ كثيرٌ، كأنهم إنما يُقدِّمون الّذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإِنْ كانا جميعاً يهمّانِهم ويعنيانِهم". [1]

ويظهر قُصور النّحويّين – عند عبد القاهرالجرجاني - جليّا حينما قصروا التّقديم في الكلام على العناية والاهتمام، وهذا ما جعله يقول: " أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه (التّقديم) شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام" [2].

لكن ما قال به الجرجاني عن قُصور النّحاة هنا، يفتقر إلى الدّقّة؛ لأنّ سيبويه لم يقتصر في بيان سرّ التّقديم على العناية والاهتمام، بل جعله أحيانا لتنبيه المخاطَب وتأكيد الكلام[3]، وليس أدلّ على ذلك من كلام الجرجاني نفسه الذي يعود وينقل عن سيبويه في موضع آخر من كتابه (دلائل الإعجاز) أنّه " ... وهذا الّذي قد ذكرتُ من أنّ تقديم ذِكر المحدَّث عنه يفيد التّنبيه له قد ذكره صاحب الكتاب"[4] ثمّ يستشهد بالعبارة الّتي ذكرها سيبويه، وهي قوله: " المفعول إذا قُدِّم فَرُفِعَ بالابتداء وبُنِيَ الفعلُ النّاصب كان له عليه وعُدِّي إلى ضميره فَشُغِلَ به كقولنا في(ضربتُ عبد الله): عبدُ الله ضربتُهُ: فقال وإنّما قُلتَ عبد الله فنبّهته، ثمّ بنيت عليه الفعل، ورفعته بالابتداء"[5].

ولرتبة المفعول هذه، فإنّه يحقّق التقديم في حالتين: الحالة الأولى، هي أن يتقدَّم على الفاعل، والحالة الأخرى، هي أن يتقدَّم على الفِعل، وهو في ذلك كلّه ينقسم بين الوجوب والجواز.

---

[1] الكتاب، سيبويه، ج1، ص34.

[2] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص143.

[3] ينظر: البلاغة والأسلوبيّة، محمّد عبد المطّلب، ص331.

[4] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص160.

[5] الكتاب، سيبويه، ج1، ص80.

1) تقديم المفعول به على الفاعل وجوبا:

وذلك يكون في ثلاثة مواضع[1]:

- أن يكون المفعول به ضميرا متّصلا، نحو قوله تعالى:﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾[2].

- **أن يتّصل ضمير بالفاعل يعود على المفعول**، وإنّما وجب التقديم هنا؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة نحو قوله تعالى:﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾[3].

- **أن يكون الفاعلُ مقصوراً عليه**، نحو قوله تعالى:﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾[4]، ونحو قوله جلّ شأنه:﴿إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا۟﴾[5].

ويمكن تقسيم هذه المواضع إلى ضربين من حيث طبيعة المعنى الذي يمكن أن تؤدِّيه.

الضرب الأول: هو ما كان التّقديم فيه أصالة، بمعنى أنه لا يصحّ في اللّفظ التأخير، وهذا ينطبق على الموضع الأول، فإنّ كون المفعول به ضميرا متصلا هو سبب التقديم، إذ لا يصح انفصاله؛ لتعذُّر ذلك نُطقا.

ولذا، لا يمكن أن يؤدي هذا الضرب دلالة في المعنى من اختصاص أو عناية واهتمام؛ لأنه لا خيار للمتكلِّم فيه، بل هو تقديم يفرضه واقعُ اللغة وعناصرُ الكلام.

الضرب الثاني: هو ما كان الوُجوب فيه فرعاً وليس أصالة، وذلك بأن يكون مُوجِبُ

---

[1] ينظر: الجمل في النّحو، أبو القاسم عبد الرحمن الزجاج، وشرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص76.

[2] التوبة، من الآية: 128.

[3] غافر، من الآية: 52.

[4] آل عمران، من الآية: 7.

[5] السورة نفسها، من الآية: 155.

التَّقديم عارِضاً لفظيا أو معنويا[1]، ولعلّ هذا الضرب هو الذي يؤدِّي تلك المعاني والدَّلالات.

فأمّا العارض اللّفظي، فينطبق عليه الموضع الثاني، إذ إن اتصال ضمير بالفاعل يرجع إلى المفعول هو المُوجِب في هذا التَّقديم - عند بعض النحاة[2]-؛ لئلا يعود الضمير على متأخِّر لفظا ورُتبة.

وإنّما يُعَدُّ هذا الوُجوب من قَبِيل الفرع دُون الأصالة لأمرين:

الأمر الأول، يرجع إلى ما حدثَ من خلاف بين النُّحاة فيه، إذ أجاز بعضهم تأخيره ولم يجعلوه تقديماً واجباً، ولَهُمْ في ذلك حُجَّتان: أُولاهما، هي شدّة اقتضاء الفعل للمفعول كاقتضائه للفاعل والأخرى، هي وُرود ذلك في كلام العرب، وقد جعلوا من قول الشّاعر[3]:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ العَاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ

شاهِداً لِمَا ذهبُوا إليه، إذ اتّصل بالفاعل ضمير عائد على المفعول، غير أنّ كُلاّ من الرُّتبتين لَزِمَتْ أصلها مِن تقديم الفاعل(ربُّه)، وتأخير المفعول به (عديّ)، والحقُّ تقديم(عديّ) وتأخير لفظة(ربّه)؛ لأنّ الضّمير على الوجه الأوّل عائد على (عديّ) المتأخِّر لفظا ورتبة، وهذا لا يجوز، ولكن بعض العلماء أجازوا ذلك في الشِّعْر فقط، يقول الأزهريّ: " والصّحيح جوازه في الشّعر فقط للضّرورة، وهو الإنصاف؛ لأنّ ذلك إنّما ورد في الشِّعر" [4].

---

[1] ينظر: شرح الكافية في النحو، رضي الدين الاستراباذي، ج1، ص72.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص72.

[3] هذا البيت منسوب إلى قائلين هما: النابغة الذبياني، وأبي الأسود الدؤلي.

ديوان النّابغة الذبياني، شرح وتقديم: عبّاس عبد السّاتر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1416هـ-1996م، ص161، وديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط2، 1418 هـ- 1998م، ص237.

[4] شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، ج1، ص416.

ويقول الصّبّان:" وقد أجاز بعض النّحاة ذلك في الشّعر دُون النّثر وهو الحقّ والإنصاف؛ لأنّ ذلك إنّما ورد في الشّعر " [1].

الأمر الآخر، يعود إلى أنّ هذا التّقديم – على رأي القائلين بوجوبه - جاء بسبب اختيار لفظة مُضَافة إلى الضّمير، فإذا ما عُدِلَ عنه لم يكن التقديم واجبا.

وأمّا المعنى الذي يمكن أن يحقّقه هذا التقديم فهو في العارض نفسه من إضافة اللفظة(الفاعل) إلى ذلك الضمير، فهو يحقِّق الإيجاز من خلال الاستغناء عن ذكر اللفظ صريحا مرَّتَين، ففرقٌ كبير بين قوله تعالى:﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعۡذِرَتُهُمۡ﴾[2] وأن يُعْدَلَ عن الضّمير ويوضع المفعول على أصله من التأخير فيقال مثلا: " يوم لا يَنْفَعُ معذرةُ الظالمين الظالمين".

ثم إنّ هُناك غرضاً خاصّا تضطلع بتأديته الإضافة، وذلك من خلال فوائدها كـ(التشريف) – مثلا – نحو ما جاء في قوله تعالى:﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ﴾[3] فقد قُدِّم المفعول به وهو لفظ (إبراهيم) على الفاعل (ربُّهُ)؛ لأنّ المراد تشريف إبراهيم عليه السلام بإضافة اسم(ربُّ) إلى اسمه مع مراعاة الإيجاز فلذلك لم يقل(وإذ ابتلى اللهُ إبراهيم)[4]. فلفظة (الرَّبّ) في الآية تدلّ على أن ابتلاء إبراهيم عليه السلام هو تربيّة له وترشيحه لأمر جليل، وأمّا الإضافة فتدلّ على التّكريم والتّشريف؛ لأنّ الله عزّ وجلّ لا يضيف شيئا إلى نفسه إلاّ إذا كان شريفا أو عظيما.

فهذه المعاني لا يمكن أن تضطلع بتأديتها أيّةُ مفردة أخرى، وإنّ هذه المفردة (ربّه) تُعَدُّ مُوجِباً في التّقديم، وهذا يدلّ بجلاء على وجود تلاحُم بيْن الألفاظ ووظائفها النّحويّة،

---

[1] حاشية الصبّان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصّبّان، ج2، ص547.

[2] غافر، من الآية: 52.

[3] البقرة: من الآية 124 .

[4] التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج1، ص702.

وهو " تفاعلٌ دلاليٌّ نحويٌّ معا، لا يمكن فصلُ أحدهما عن الآخر"[1].

ومن شواهد تقديم المفعول به حين يكون الفاعل مقصورا عليه ما جاء في قوله تعالى:﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾[2] فمجيء صيغة القصر في الآية " مُؤْذِن بأنّ المقصود إقصاء فِرَق أُخرى عن أن يعمروا مساجد الله، غير المشركين الذين كان إقصاؤهم بالصّريح، فتعيَّنَ أن يكون المرادُ من الموصول وصلته خُصوص المسلمين؛ لأنّ مجموع الصّفات المذكورة في الصّلة لا يثبت لغيرهم" [3]، ولعلّ في ذلك دليلا نحويّا ومعنويّا هو تأخّرُ الفاعل وتقدُّم المفعول، بخلاف ما لو وُضِعَ الكلامُ على أصله تقديما وتأخيرا وقيل: " إنّما يعمر المؤمنون مساجد الله" فإنها لا تدلّ على تلك المعاني أبدا؛ لأنها قصرت عمارة المؤمنين على المساجد دُون غيرها، وأنها لم تمنع أن يكون لغيرهم فيها نصيب.

2) تقديم المفعول به على الفاعل جوازا:

يتقدَّمُ المفعولُ به على الفاعل جوازا عند خلوّ بنية الجملة من مواضع الوُجُوب الّتي سلف ذِكْرُها، مع أمْن اللبس بين الرتبتين (الفاعل والمفعول)[4]، ولذلك أثر في المعنى، إذ إنّ الاختلاف بين بنية وأخرى لا يكون إلا لغرض مقصود ومعنى مراد[5].

ومن ذلك غرضُ العناية والاهتمام نحو قوله تعالى:﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[6] فتقديم المفعول به اسم الإشارة (هذه)- الدال على القرية الخربة- على الفاعل لفظ الجلالة " اللهُ " للاهتمام به، علاوة على انصراف استفهام المارّ على القرية إلى غرض الاستبعاد والاستعظام، فهو يستبعد

---

[1] النّحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النّحوي الدّلالي، محمّد حماسة عبد اللّطيف، ص166.

[2] التوبة، من الآية: 18.

[3] التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج10، ص141.

[4] ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص86.

[5] ينظر : معاني الأبنية في العربية، فاضل صالح السّامرائي، دار عمّار، الأردن، ط2، 2007م، ص7.

[6] البقرة، من الآية: 259.

" عمرانها بالبناء والسّكّان، بعد أن خربت وتفرّق أهلها، ولكنّه في الوقت نفسه يستعظم قدرة الله تعالى لمَّا رأى شدّة خرابها، فقوله اعترَافٌ بالعجْز عن معرفة طريقة الإحياء، واستعظام لقدرة المحيي"[1].

وقد يكون الغرض لفظيّا عند بعض أصحاب المعاني، كأنْ يأتي التّقديم لتناسب الفواصل أو رُؤوس الآي[2]، علاوة على الغرض المعنوي نحو قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾ ﴾[3] فقد تقدّمَ المفعول وتأخّر الفاعل؛ لمناسبة فاصلة الآية مع فواصل الآي الأخرى، إذ إنّ الفاصلة في السّورة مبنيّة على حرف الرّاء فقط منفردا. وأشار أحد الباحثين المحدثين إلى أثر التّقديم من هذا القبيل فقال:" لقد كان للتقديم والتّأخير دورٌ عظيم في تحقيق الانسجام الموسيقيّ بين الفواصل من ناحية، كمّا وفّر للآية بأكملها انسجاما وتوازنا موسيقيا من ناحية أخرى"[4] فلو جاءت الآية على الأصل بهذه الصّورة (ولقد جاء النّذرُ آلَ فرعون) لشكّل ذلك نَبْواً إيقاعيّا، ونشازا موسيقيّا، وهذا لا يكون. ولذا فتقديم المفعول به على الفاعل حقّق انسجاما صوتيّا مع الفواصل الأخرى التي تنتهي جميعها بحرف الرّاء، فضلا عن المعنى الّذي أفاده ذاك التّقديم من العناية والاهتمام بالمفعول به، وهو إبطال حجّة (آل فرعون) بمعنى أنّ الله تعالى إذا عذّبهم وعمّهم بهذا العذاب فقد أبطل حجتّهم بإرسال الرّسل(النُّذر).

وغرض التقديم في القرآن الكريم يشمل اللفظ والمعنى على حدّ سواء، نحو ما جاء في قوله تعالى:﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ﴾[5] فقد تقدَّم المفعول به في

---

[1] التّفسير المنير في العقيدة والشّريعة والمنهج، وهبة الزّحيلي، المجلد الثاني، ج3، ص39.

[2] ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشّاعر، ضياء الدّين بن الأثير، ج2، ص43، و الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحي العلوي، ج2، ص71.

[3] القمر: 41.

[4] من صور الإعجاز الصّوتي في القرآن الكريم، محمّد السيّد سليمان العبدة، المجلّة العربيّة للعلوم الإنسانيّة، العدد 36 المجلد 9، خريف 1989، الكويت، ص105.

[5] آل عمران، من الآية: 140.

جملة الجواب لغرضين: لفظي ومعنوي.

فأمّا الغرض اللّفظي، فيتمثّل في أن تقديم المفعول جاء لمناسبة جملة الجواب مع جملة الشّرط التي تقدَّمَ فيها المفعول أيضا، ثم إنّ الفاعل مؤخَّرا أحسنُ منه مقدَّما؛ لِما فيه من تناسُبٍ وتوحيدٍ لنهاية كُلٍّ من الجُملتين لفظاً، فضلا عن تحقيقه لنهاية الشرط وقفة فاصلة – عمَّا بعْدها – لا يحققها تأخّر المفعول، ففرقٌ لفظي كبير بين ما عليه الآية، وأن يقال مثلا: " فقد مسّ قرح مثله القوم".

وأمّا الغرض المعنوي، فمردّه إلى أنّ تقديم المفعول به(القوم) الكافرين جاء تعجيلا بذكرهم، وما مسّهم من قرح وأذى، وذلك مواساة للمؤمنين وتخفيفا عنهم عمّا مسّهم، وكأن الأمر بينهما سواء[1].

وقد يكون غرض التقديم والتأخير هو تحقيق التَّناسُق اللَّفْظِي والمعنوي بين الرُّتَب النّحويّة بوجه عام، وبيان ذلك ما جاء في قوله تعالى:﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ۝٥٠﴾[2]، فتقديم المفعول وتأخير الفاعل هنا منحَ الرُّتبَ النّحويَّةَ في سياقها تتابُعاً سَلِساً، لا يفصل بين تابعها ومتبوعها فاصل؛ ذلك أن جملة(يضربون) في موضع الحال، وصاحبها هو (الملائكة)، فقصد تأخير الفاعل لتتابعهما، وهذا ما يجعل الفكر مُنتظِماً غيْرَ مُضطرِب في تنقُّله بين الرُّتب ومعاني المفردات، فالفهم الذي تحقَّقَ من بنية الآية لا يتحقَّقُ فيما لو قيل " يتوفى الملائكة الذين كفروا يضربون"؛ وذاك لعدم التَّنَاسُق اللّفظي والمعنوي، إذ وقع الفاصل بين الحال وصاحبها، ثم إنّ هذه البنية الأخيرة تحمل من اللّبس ما لا يخفى على ذي حسّ لغوي؛ لما قد يحصل من توهُّم في أنّ جملة (يضربون) ستكون حالا من (الذين كفروا) وهو معنى لا يُراد.

---

[1] ينظر: البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ، ج3، ص62، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، السيد محمود الألوسي، ج4، ص67-68.

[2] الأنفال: 50.

ثانيا- تقديم المفعول به على الفعل:

ويندرج تحت هذا التقديم قسمان، هما: الوجوب والجواز.

1) تقديم المفعول به على الفعل وجوبا:

يجب تقديم المفعول به على فعله في ثلاثة مواضع[1]:

- **أن يكون المفعول به من أسماء الصدارة في الكلام**، كأنْ يقع اسما من أسماء الشّرط أو الاستفهام نحو قوله تعالى:﴿ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُ ﴾[2]، ونحو قوله تعالى: ﴿مَّاذَا تَفۡقِدُونَ ﴾[3]، أو (كم) الخبرية، نحو قوله تعالى:﴿ كَمۡ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٖ وَعُيُونٖ ٢٥ ﴾ [4].

المُلاحَظُ أنّ علّة تقديم المفعول به في هذه الشّواهد واحدة، وهي مقصورة على طبيعة الألفاظ لاستحقاقها الصدارة في الكلام.

- **أن يكون المفعول به ضميرا منفصلا**، نحو قوله تعالى:﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ٥ ﴾[5] فقد قُدِّم المفعول به (إيّاك) على فعل العبادة وعلى فعل الاستعانة دون فعل الهداية فلم يقل: (إيّانا اهد) كما قال في الأوَّلَيْنِ(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)؛ وسبب ذلك أنّ العبادة والاستعانة مختصّتان بالله تعالى، فلا يُعْبَدُ أحدٌ غيرُه، ولا يستعَانُ به[6]. قال

---

[1] ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص97.

[2] البقرة: من الآية 197.

[3] يوسف، من الآية: 71.

[4] الدّخان: 25.

[5] الفاتحة : 5.

[6] ينظر: التعبير القرآني، فاضل صالح السّامرائي، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط1، 1436 هـ- 2015م، ص62، ومعاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ج2، ص76، والجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السّامرائي، ص43.

الزّمخشري:" وتقديم المفعول لقصد الاختصاص، كقوله تعالى:﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴿٦٤﴾﴾[1]. والمعنى نخصّك بالعبادة، ونخصّك بطلب المعونة "[2].

ولكنّ ابن الأثير يرى أن التّقديم في هذه الآية ليس للاختصاص، وإنما قُدِّم لمكان نَظْم الكلام، ولمراعاة حُسْن النَّظْم السَّجْعي، فلو قال بدلاً من(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)، نعبدُك ونستعينك، لَمَا كان هُناك مراعاةٌ لرُؤُوسِ الآي ولذَهَبَتْ حلاوةُ الكلام وطلاوته[3].

وقد اختار صاحبُ الطِّرَاز الأمرين كليهما، أي الاختصاص ومراعاة التّناسب في رؤوس الآي، قال: " والمختار عندنا أنّه لا منافاة بين الأمرين، فيجوز أن يكون التّقديم من أجل الاختصاص، والتّشاكل في التّقديم، مراعاة لجانب اللفظ والمعنى جميعاً، فالاختصاص أمر معنوي، والتشاكل أمر لفظي"[4].

- **أن يكون العامل في المفعول واقعا في جواب (أمّا)** وليس هناك ما يفصل بين(أمّا) و(الفعل) من معمولاته سوى هذا المفعول، سواء أكانت (أمّا) مذكورة أم مقدَّرة في الكلام، نحو قوله تعالى: و﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿١٠﴾﴾[5]، فإنْ وُجِدَ فاصلٌ بين(أمّا) و(الفعل) عدا المفعول به، فإنّ وجوب التّقديم مُنتفٍ، إذ يجوز القول: (أمَّا اليومَ فأتقنْ عملك).

إنّ هذا الموضع من وجوب تقديم المفعول به على الفعل، محكوم عليه بالفرع وليس بالأصالة؛ لوجود عارض لفظيّ ومعنويّ فيه، يتمثّل في دخول أداة التّفصيل(أمّا) التي أوجبت تقديم المفعول به، ودليل ذلك هو أنّ هذا الحُكم لم يَبْقَ واجباً في حال رفع الأداة وإرجاع البنية إلى أصلها، فيقال – مثلا-: (فلا تقهر اليتيم) إذ يكون المفعول به مؤخَّرا،

---

[1] الزّمر: 64.

[2] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ج1، ص28.

[3] ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشّاعر، ضياء الدّين بن الأثير، ج2، ص218، وعلم المعاني، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1974م، ص156.

[4] الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحي العلوي، ج2، ص62.

[5] الضحى: 9-10.

ولذا فمن الأهمّية بمكان وجود هذه الأداة لِمَا توجبه من دلالة على الاستدعاء الذي يكون في الجملة بانتظار جوابها؛ ولما تحمله من دلالة على الشّرط والجزاء، ويكون الاستدعاء في السّياق أيضا، وذلك بانتظار جملة مفصّلة أخرى معطوفة عليها؛ لدلالة هذه الأداة على التّفصيل[1].

ثمّ إنّ تقديم المفعول به (اليتيم، السّائل)، لا يعني جواز قهْر غير اليتيم ونهر غير السّائل، وإنّما هو من باب التّوجيه، فإنّ اليتيم ضعيف وكذلك السّائل وهما مظنّة القهر. فَتوظيف الأداة (أمّا) مقصود في تقديم المفعول به وجوباً لغرض التّأكيد والعناية والاهتمام بشأنهما والتّوجيه إلى عدم استضعافهما[2]؛ وذلك بجعل المفعول به واقعاً موْقع جُملة أشبه ما تكون بجملة الشّرط لتستدعي الجواب حُكما لها وجزاء، ولعلَّ ذلك كلّه يكون أبْعدَ عن التّحقيق فيما لو تمّ رفع الأداة وتأخير المفعول به.

2) تقديم المفعول به على الفعل جوازا:

يتقدَّمُ المفعولُ به جوازا إذا خلا من مواضع الوجوب[3]، نحو قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[4] فالاسم المتقدِّم(فريقا) مفعول به للفعل المذكور باتّفاق النّحويّين، وقُدِّم هنا لِمَا فيه من الدّلالة على التّفصيل[5]، ومن إفادة العناية والاهتمام أو مناسبة رؤوس الآي. قال أبو البركات الأنباري: " إنّما تقدَّم المفعول للاهتمام به، وإنّما قال:(تقتلون)، وإن كان الوجه: قتلتم لتطابق كذّبتم، لأجل الفواصل، فإنّ فواصل الآيات كرؤوس الأبيات"[6].

---

(1) ينظر: البنى النّحويّة وأثرها في المعنى، أحمد عبد الله حمود العاني، ص32.

(2) ينظر: الانزياح التّركيبي في النّص القرآني، دراسة أسلوبيّة، ثيرداود عبد الله خضر، دار اليازوري، عمان، الأردن، ط1، 2016م، ص121.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ج2، ص98.

(4) البقرة، من الآية: 87.

(5) ينظر : التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج1، ص598.

(6) البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ج1، ص106.

ويرى أبو البقاء العكبري ذلك، فإنّما " قدِّم المفعول لتتّفق رؤوس الآي"[1]، وذهب إبراهيم السّامرائي إلى مثل ذلك فقال: " إنّ مراعاة التّناسب في الأصوات والأوزان متطلّبة في آي القرآن؛ ألا ترى أنّ من أجل ذلك قال تعالى: (فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُون) فتقديم المفعول يخدم ما أشرنا إليه لإحكام النّظم وحسن الأداء" [2].

وقد يتقدّم المفعول به على الفعل قصد المدح والثّناء والتّعظيم، نحو قوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾[3]، فالبقاعي يرى أنّ التّقديم هنا للاختصاص يقول: " ولمّا كانت النّعمة لا تتمّ إلاّ بالهداية قال مستأنفا مقدِّما للمفعول ليشمل الكلام إيّاهما (كُلاّ) منهما ومن أبِيهِما للاختصاص"[4]، إلاّ أنّ فاضل صالح السّامرائي ينفي ذلك الغرض، بقوله: " فهذا ليس من باب التّخصيص إذ ليس معناه أنّنا ما هدينا إلاّ نوحا وإنّما هو من باب المدح والثّناء "[5].

3) تقديم المفعول الثاني على المفعول الأوّل:

الأصل في الجملة الّتي تحتوي مفعولين أن يتقدّم الفعل ففاعله ثمّ المفعول الأوّل الّذي هو الفاعل في المعنى – كما يقول النّحاة – ثمّ المفعول الثّاني[6]. ولهذا التّرتيب أساس يقوم عليه، إذ لا يمكن القول بتقديم مفعول على آخر دون اعتماد على مذهب النحاة في ترتيب موضع كل منهما.

فقد أمعن النّحاة النّظر في مفعولي الفعل المتعدّي فوجدوهما قسمين:

---

[1] إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء العُكبريّ، مراجعة: نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423هـ- 2002م، ج1، ص50.

[2] من بديع لغة التّنزيل، إبراهيم السّامرائي، ص244.

[3] الأنعام: من الآية: 84.

[4] نظم الدّرر في تناسب الآيات والسور، أبو الحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي(ت 885هـ)، دار الكتاب الإسلامي، ط1، 1984م، ج2، ص92-93.

[5] التّعبير القرآني، فاضل صالح السّامرائي، ص64.

[6] ينظر: شرح ابن عقيل، ج1، ص181، ومعاني النّحو، فاضل صالح السّامرائي، ج2، ص74.

أ- قِسم يشمل مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وإنّما تحوَّلَ المبتدأ والخبر إلى مفعولين لدخول الأفعال النّاسخة عليهما مثل(ظنّ وأخواتها)[1] نحو قوله تعالى:﴿ يَحۡسَبُهُمُ ٱلۡجَاهِلُ أَغۡنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾[2].

ويقوم ترتيب المفعولين في هذا القسم على أساس أصلهما قبل دخول الفعل عليهما، أيْ أنّ المفعول الَّذي أصلُه مبتدأ تكون رتبتُه التَّقديم، والمفعول الّذي أصله خبر تكون رتبتُه التَّأخير، ولكن يجوز أن يجيء الكلام خلافاً لذلك الأصل، مع إفادته غرضاً في المعنى، نحو قوله تعالى:﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ ﴾ [3] فدلالة الجملة هنا ذات وجهين: أحدُهما أنّ لفظ الجلالة (لله) هو في موضع المفعول الثاني، وقد تقدّم على المفعول الأول (شركاء)[4] والمتتبّع للسّرّ في ذلك يجد فائدة جليلة ما كانت لتتحقّق فيما لو جاء المفعول الثاني على أصله، أي مؤخّرا، إنّ فائدة هذا التّقديم هي الزّيادة في التّوبيخ والسّعة في الإنكار على مَنِ اتَّخذ مع الله شريكا، سواء أكان الشريك جِنّا أم غيره، فيفيد الكلام إنكار الشّرك مطلَقا[5]، بخلاف ما لو ورد المفعول الثّاني على أصله من التّأخير، فإنَّ الكلام لا يفيد حينها سوى الإخبار عنهم بأنّهم عبدوا الجنّ مع الله، ولا يفيد أيضا إنكارا على اتخاذ غير الجِنّ شُركاء[6].

والوجه الآخر: عُدَّ فيه (شركاء الجنّ) هما المفعولين، وقد تقدّم المفعول الثّاني على الأوّل كذلك[7]، وفائدة هذا التّقديم " استعظام أن يتخذ الله شريكا – مَلَكاً كان أو جِنِّياً

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل، ج2، ص148.

[2] البقرة، من الآية: 273.

[3] الأنعام، من الآية: 100.

[4] ينظر : دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 286 – 287 ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ج2، ص41.

[5] ينظر : المصدر نفسه، عبد القاهر الجرجاني، ص280.

[6] ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدّين القزويني، ص89.

[7] ينظر : المصدر نفسه، ص89.

أو غيرهما – ولذلك قُدِّم اسمُ الله على الشُّركاء، ولو لم يُبْنَ الكلام على التّقديم، وقيل: (وجعلوا الجن شركاء لله) لم يُفِدْ إلا إنكار جعْلِ الجِنِّ شركاء"[1].

ب- قِسم وجدوا فيه أنّ أحد المفعولين هو فاعل في المعنى[2] كأن يكون هو القائم بالفعل، نحو قولنا: (ألبستُ الأستاذَ بُرنُوساً) فإنّ (الأستاذ) وإنْ كان مفعولا لفظا بَيْد أنّه فاعلٌ معنى؛ لأنّه هو اللابس، ويمكن القول، إنّ أحد هذين المفعولين أصله فاعل لفظاً ومعنى؛ لأن أصل الجملة هو (لَبِسَ الأستاذُ بُرْنُوساً) فـ(الأستاذُ) هو الفاعل، وإنّما صار إلى المفعول لفظا؛ لدخول همزة النّقل(التّعديّة) على فعله، فجعلته متعديّا إلى مفعولين أحدهما هو ذلك الفاعل.

فالأحسن في التّرتيب بين المفعولين هنا هو " تقديم ما هو فاعل في المعنى على غيره، ويجوز مخالفة هذا الأصل"[3]، وذلك بتقديم المفعول الثّاني على الأوّل - الّذي هو فاعل في المعنى– لغرض بلاغيّ يقتضيه المقام؛ فيقال:(ألبستُ برنوساً الأستاذَ) إذا كان الاهتمام منصبّا على البرنوس لا على لابسه، ونحوه قوله تعالى:﴿ ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا﴾[4] فقد ألمح الطّاهر بن عاشور إلى أنّ في الإيراث معنى الإعطاء فيكون الفعل(أورث) حقيقا بأن ينصب مفعولين. وكان مقتضى الظّاهر أن يكون أحد المفعولين الّذي هو الآخِذ في المعنى (الذين اصطفينا) هو المفعول الأوّل والآخَر (الكتاب) ثانياً، وإنّما خُولِفَ هنا فقُدِّم المفعول الثّاني؛ لأمن اللبس قصداً للاهتمام بالكتاب المعطى. وأمّا التّنويه بآخذي الكتاب فقد حصل من صلة الموصول[5].

---

[1] الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدّين القزويني، ص89.

[2] ينظر: شرح ابن عقيل، ج2، ص153.

[3] ينظر: النّحو الوافي، عبّاس حسن، ج2، ص177.

[4] فاطر، من الآية: 32 .

[5] ينظر: التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج22، ص311.

كما يفيد هذا التّقديم الاختصاص، فالمعنى هو أنّنا خصصنا بهذا الفضل العظيم - وهو القرآن الكريم المعجز خاتمة الكتب السّماوية - أمّة محمّد ﷺ الّذين اخترناهم على سائر الأمم، وهم محمّد ﷺ والصّحابة والتابعون والمؤمنون إلى يوم القيامة[1].

ثالثا- تقديم الحال:

إنّ أصل التّرتيب بين الحال وصاحبها أنْ يتقدّم صاحب الحال عليها، لكنّ النّحاة أجازوا تقديم الحال على العامل فيها (الفعل)، وعلى صاحبها أيضا، ووضعوا لذلك قاعدة نحويّة مفادها أنّ العامل في الحال إنْ كان فعلا متصرِّفا جاز تقديمُها وتأخيرُها على صاحبها أو العامل فيها، فنقول: " جاء زيد راكبا، وجاء راكبا زيد، وراكبا جاء زيد"[2] ثم إنَّ لهذه القاعدة ما يُسانِدُها مِن أقوى دعائم النَّحو واللُّغَة وهو القرآن الكريم.

أمّا ما ذهب إليه بعضُ المحدثين من استهجان تصرُّف النُّحاة في تقديم الحال، وعدِّه ضرباً من الفوضى الّتي لا تقبلها لغة منظَّمة، وأنه لم يرِد في القرآن الكريم[3] فمردود بما ذهب إليه أئمة النحاة وقدماؤهم، وأن قاعدتهم لم تكن بِدْعاً، بل هي مبنيَّة على أشهْر الكلام العربيِّ الفصيح، وهو القُرآن الكريم.

وإذا ثبت هذا، فإنّه يؤدِّي معانيَ ودلالاتٍ ترتبط بطبيعة المعنى والسياق، فمِن المعاني التي يؤدِّيها تقديم الحال على العامل فيها هي العناية والاهتمام نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ۝٧﴾[4] فقدِّمَتِ الحال(خُشّعاً) على صاحبها الضّمير(الواو) في (يخرجون)؛ وتقديمها هنا يؤكِّد حاسّة الإبصار لديهم قبل كل

---

[1] ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ج3، ص484، وصفوة التّفاسير، محمّد عليّ الصّابوني، ج2، ص576.

[2] ينظر: المقتضب، أبو العباس المبرد، ج4، ص 168-169، والإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج1، ص251.

[3] ينظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص334-335.

[4] القمر: 7.

شيء؛ لأنها أُولى الحواس تأثُّراً بالأمور، بحكم أنّ " ذلّة الذليل وعزّة العزيز تظهران في عيونهما"[1] أكثر من سائر الحواس والجوارح.

ومن هذا المُنطلَق، فإنَّ هذا التقديم يُظْهِر المشركين في صورة الخائفين من هول المطلع، وهم يخرجون من قبورهم، أكثر ممّا يبرز خشوع أبصارهم وذلّتها.

ومن المعاني التي يفيدها تقدُّم الحال على صاحبها العناية والاهتمام أيضا نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٢٨﴾[2] فـ" كافّة" حال، صاحبها هو(الناس) وقد تقدّمت عليه؛ لإفادة العناية والاهتمام[3]، فضلا عن المبالغة والتأكيد، بمعنى أنه إرسال للناس كافّة مِنْ دُون تمييز أو استثناء.

وتقديم الحال على صاحبها المجرور موضع خلاف بين النُّحاة، فقد منعه البصريُّون ومعظم الكوفيين[4]، في حين أجازه بعض النُّحاة مستدلّين بالآية المذكورة آنفا، إذ يرون أنّ الحال تقدّمت على صاحبها المجرور[5].

وأمّا المانعون، فجعلوا " كافّة " هنا حالاً من صاحبها (الكاف) في " أرسلناك " وفسّروه بمعنى جامع للنّاس في الإنذار والإبلاغ[6].

ونرى أنّ المجوِّزين على صواب؛ لأنّ هذا المنع والتأويل تكلُّف، لا مُوجِبَ له ولا بيان، بل هو إخلال بالمعنى المقصود، فمعنى الآية هو إنّا أرسلناك للناس عموما، وهناك

---

[1] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج4، ص344، وينظر: البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ، ج8، ص174.

[2] سبأ : 28.

[3] ينظر: البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ، ج7، ص281 – 282.

[4] ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص19، وشرح التّسهيل، جمال الدّين بن مالك، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م، ج2، ص340.

[5] ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص264.

[6] ينظر: التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج22، ص198.

قرينة تدلّ عليه، هي ما وقع من استدراك بقوله:(وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ). في حين أنّ تأويل المانعين بعيدٌ كلّ البعد عن هذا المعنى، إذ يدلّ على أنّ الإرسال هو لكافّة النّاس دُونَما إشارة إلى عُمومهم أو خصوصهم.

رابعا- تقديم شبه الجملة:

1) تقديم الظّرف:

أشار المبرّد إلى أنّ " الظّرف حدّه أن يكون بعد الفاعل" [1]؛ لأنّه لمّا كان الظّرف أحد المفعولات كان حكمُه حُكم المفعول[2] وحُكم المفعول في الأصل أن يتأخّر في رُتبته عن الفعل والفاعل، إلاّ أنّ النّحاة أجازوا تقدُّمه على الفاعل، لذلك جاز أن يتقدّم الظّرف على الفعل وعلى الفاعل؛ لأنّه في حكم المفعول به، فيقال: " قام عندك زيد، وعندك قام زيد، وسار يوم الجمعة جعفر، ويوم الجمعة سار جعفر[3].

والظّرف قويّ الارتباط بالفعل، ولقوّة هذا الارتباط، فإنّه لا يشترط له موقع معيّن مع الفعل، فيجوز أن يتقدّم عليه أو يتأخّر؛ لأنّه يُتَوسَّع في الظّرف والجارّ والمجرور ما لا يُتوسَّع في غيرهما، وقد أتاحت حريّة موقع الظّرف صُوَرا متعدِّدة للجملة الفعليّة، ممّا يتيح ثراء دلالاتها وتنوّعها[4].

فمن تقديم الظّرف على الفعل لضرْبٍ من العناية والاهتمام ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾[5] فتقديم الظرف (يوم القيامة) على الفعل(ترى) جاء لضرب من العناية والاهتمام، وذلك لما يكون فيه من خَطْب جليل، وهول عظيم.

---

[1] المقتضب، أبو العباس المبرد، ج4، ص102.

[2] شرح المفصل، ابن يعيش، ج2، ص47.

[3] الخصائص، ابن جنّي، ج2، ص384.

[4] ينظر: بناء الجملة العربيّة، محمّد حماسة عبد اللّطيف، ص125.

[5] الزّمر: 60.

ومن تقديم الظّرف على الفاعل للغرض نفسه ما جاء في قوله تعالى:﴿ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾[1] فقد تقدّم الظرف(بيننا) على الفاعل (الْعَدَاوَة) عناية واهتماماً.

ومن تقديم الظرف على نائب الفاعل ما جاء في قوله تعالى:﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾[2]، إذ إنّ تقديم الظّرف(ليلة) على القائم مقام الفاعل (الرَّفَثُ) للتشويق؛ لأنّ ما حقّه التّقديم إذا أُخِّر تبقى النّفس مترقّبة إليه، فيتمكّن وقت وروده فضل تمكُّن[3].

ومن تقديمه على المفعول به ما ورد في قوله جلّ عُلاه:﴿إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ﴾[4]، فقُدِّم الظّرف(فوق) على المفعول به(خُبزاً) للاهتمام بالمقدّم والتّشويق إلى المُؤَخَّر[5].

2) تقديم الجارّ والمجرور:

يجوز تقديم الجارّ والمجرور على الرّتب التي تسبقه من فعل وفاعل ومفعول، وهذا التّقديم يحقّق أغراضا في المعنى كالعناية والاهتمام أو الاختصاص.

أمّا تقديم الجارّ والمجرور على الفعل فيفيد الاختصاص في الغالب، نحو ما جاء في قوله تعالى:﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾[6] هكذا جاء النّظم الكريم دون قوله:" لتحشرون إلى الله"، والمراد تُحْشَرُونَ إليه لا إلى غيره[7]. وقال الزّمخشري: "معناه لإلى الله الرّحيم الواسع الرّحمة المُثيب العظيم التّوّاب تحشرون، ولوقوع اسم الله تعالى هذا

---

[1] الممتحنة، من الآية: 04.

[2] البقرة، من الآية: 187.

[3] ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود، ج1، ص317.

[4] يوسف، من الآية: 36.

[5] ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود، ج4، ص275.

[6] آل عمران: 158.

[7] خصائص التّراكيب، دراسة تحليليّة لمسائل علم المعاني، محمد محمد أبو موسى، ص291.

الموقع مع تقديمه، وإدخال اللاّم على الحرف المتّصل به، شأن ليس بالخفيّ "[1]. وهو يعني بهذا الاختصاص.

ومنه أيضا قوله تعالى:﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾[2] فقدّم الجارّ والمجرور (عَلَى اللهِ) للدّلالة على الاختصاص، وذلك؛ لأنّ التوكّل لا يكون إلاّ على الله وحده.

ويتقدّم الجارّ والمجرور في بعض الأحيان؛ لأهمّيته، وللفت الخاطر إليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ ﴾[3]، حيث تقدّمَ الجارّ والمجرور (لله) على المفعول به (شركاء)، لأهمّيّة توجيه الإنكار إلى كون الشّركاء لله، لا إلى مطلق الجعل.

وقد يتقدّم الجارّ والمجرور على الفعل والفاعل أو المفعول به؛ لمراعاة الحُسن في نظْم الكلام، نحو قوله تعالى:﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ٢٣﴾[4] فذهب ابن الأثير إلى أنّ " تقديم الظّرف في الآية السّابقة إنّما هو مِنْ أجل نَظْم الكلام؛ لأنّ قوله تعالى:(وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) أحسنُ من أنْ لو قيل: (وجوه يومئذ ناضرة ناظرة إلى ربّها)، والفرق بين النّظمين ظاهرٌ"[5]. وربّما يكون تقديم شبه الجملة هنا لإبراز محلّ النّظر، فهو(إلى ربّها) لا إلى شيء آخر، فأبرز ذلك المعنى من خلال التّقديم، زيادة على ما في ذلك من حُسن السَّبك وجمال النّظْم.

وقد يكون لتقديم الجارّ والمجرور غرضُ التّناسب مع السياق، نحو ما جاء في قوله تعالى:﴿قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِنَعۡبُدَ ٱللَّهَ وَحۡدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَاۖ فَأۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ٧٠ قَالَ قَدۡ وَقَعَ عَلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ رِجۡسٞ وَغَضَبٌۖ أَتُجَٰدِلُونَنِي فِيٓ أَسۡمَآءٖ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّا نَزَّلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٖۚ﴾[6]،

---

[1] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري ج1، ص474.

[2] المائدة، من الآية: 11.

[3] الأنعام، من الآية: 100.

[4] القيامة: 22-23.

[5] المثل السائر في أدب الكاتب والشّاعر، ضياء الدّين بن الأثير، ج2، ص39-40.

[6] الأعراف: 70-71.

فمحلّ الشّاهد هنا هو تقديم جارَّين ومجرورين (عَلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ) على " فاعل الفعل للاهتمام بتعجيل ذكر المغضوب والغاضب، إيقاظا لبصائرهم لعلّهم يبادرون بالتّوبة، ولأنّ المجرورَيْن متعلّقان بالفعل فناسبَ إيلاؤهما إيّاه، ولو ذُكِرا بعد الفاعل لَتُوُّهِّمَ أنّهما صفتان له. وقُدِّم المجرور الّذي هو ضميرهم، على الّذي هو وصف ربّهم؛ لأنّهم المقصود الأوّل بالفعل"[1]، وفضلا عن ذلك، فإنّ تأخير الفاعل (رِجْس) جاء ليعطف عليه (غضبٌ) وليكون المتعاطفان محطّة وقْفٍ ونهاية مطاف، وهو أنَّ الرِّجْسَ والغضب واقِعٌ بهم لا محالة، ولعلَّ هذه الوقفة لا تتحقَّقُ فيما لو وقعَ الكلامُ على أصله من التقديم والتأخير.

وقد يكون هذا النّمط من التّقديم " لأداء معنى لا يُفهَمُ بدونه، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾[2] حيث قُدِّم الجارّ والمجرور(مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ) على الفعل(يكتم) لإفادة أنّ هذا الرَّجُل هو مِنْ آل فِرْعَوْنَ، ولو أخَّره وقال:(وقال رجل مؤمن يكتم إيمانه من آل فرعون) لَمَا فُهِمَ أنّه منهم، بل لاحتمل المعنى أنّ هذا الرّجل، يكتم إيمانه من آل فرعون، أي يُخْفِيه عنهم، والمعنى الأوّل هو المقصود "[3] .

ويكون التقديم أساسا أيضا في وضع العناصر المتلازمة كالصِّفة والموصوف بتَتَابُع دُون فاصل بينهما، نحو ما جاء في قوله تعالى:﴿وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا ۖ مِّنْهُمُ ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ﴾[4] فقد تقدّم الجارّ والمجرور على المفعول الثاني ليردف هذا الأخير بجملة هي صفة له، فيكون بينهما تتابعٌ بدون فصل.

---

[1] التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج8، ص 210-211.

[2] غافر، من الآية: 28.

[3] معاني النّحو، فاضل صالح السّامرائي، ج3، ص108.

[4] الأعراف، من الآية: 168.

المبحث الرّابع: التّقديم والتّأخير في الجملة الشّرطيّة

الأصل في ترتيب عناصر الجملة الشّرطيّة عند جمهور النّحاة مراعاة تقدُّم أداة الشّرط، يليها فعل الشّرط، ويعقبه جواب الشّرط وما قد يكون له من معمولات. بيد أنّ الاستعمال اللّغويّ قد تضمَّن عدداً من الصُّوَر الّتي خُولِف فيها هذا الأصلُ العامّ. وكان ذلك مثارَ خلافٍ بين النُّحاة جعلَ جمهورهم يميل إلى تأويل الشّواهد المستعملة لضمان سلامة القواعد النّحويّة[1]. ومن بين هذه الصّور:

1) تقديم جملة جواب الشّرط على جملة فعل الشّرط:

اختلف النُّحاة حول تقديم جملة جواب الشّرط على جملة فعل الشّرط، فرفض البصريّون هذا التّقديم إذا كانت الأداة جازمة، قال سيبويه: " وتقول: آتي من يأتيني، وأقول ما تقول، وأعطيك أيّها تشاء، هذا وجه الكلام وأحسنُه، وذلك أنّه قبيح أن تؤخِّر حرف الجزاء، إذا جزم ما بعده، فلمّا قبح ذلك حملوه على الّذي، ولو جزموه هاهنا لحسن أن تقول: آتيك إن تأتني. فإذا قلت: آتي من أتاني، فأنت بالخيار، إن شئت كانت(أتاني) صلة، وإن شئت كانت بمنزلتها في(إنْ) "[2]. إلاّ أن سيبويه والمبرّد اتّفقا على تقدُّم جملة الجواب إذا كان فعل جملة الشّرط ماضيا، قال سيبويه: " ألا ترى أنّك تقول: آتيك إن أتيتني، ولا تقول: آتيك إن تأتني إلاّ في شعر"[3]، كما نصّ المبرّد على أنّه" إذا كان الفعل ماضيا بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدّم الجواب؛ لأنّ(إنْ) لا تعمل في لفظه شيئا، وإنّما هو في موضع الجزاء، فكذلك جوابه يسدّ مسدّ جواب الجزاء"[4].

ومعنى كلام المبرّد أنّه أجاز تقدُّم جملة الجواب إذا كان فعل الشّرط ماضيا؛ لأنّ أداة الشّرط لا تعمل في الماضي، وإنّما هي مختصّة بجزم المضارع، فالشّرط " لا يقع إلاّ على فعل لم

---

[1] ينظر: التّراكيب الإسناديّة، علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 1428هـ- 2007 م، ص187.

[2] الكتاب، سيبويه، ج3، ص70.

[3] المصدر نفسه، ج3، ص66.

[4] المقتضب، أبو العباس المبرّد، ج2، ص68.

يقع، فتكون مواضعها مجزومة وإن لم يتبيّن فيها الإعراب"[1]، فالماضي في الجملة الشّرطيّة موضوع موضع المضارع، ولمّا كانت أداة الشّرط لا تعمل في الماضي الواقع موقع فعل الشّرط، فكذلك الجواب الكائن في السّياق ليس بجواب الشّرط الحقيقيّ، وإنّما هو موضوع موضع جواب الشّرط الأصليّ؛ وذلك لأنّ فعل الشّرط الموجود في السّياق ليس فعل الشّرط الحقيقيّ؛ لأنّ فعل الشّرط يشترط فيه أن يكون مضارعا.

وأشار السّيوطي إلى أنّه " يجوز تقديم الجواب إذا كان مضارعا، ويمتنع إذا كان ماضيا وعليه المازني؛ لأنّ المضارع هو الأصل، فلم يكثر فيه التّجوّز بخلاف الماضي فإنّه يجوز فيه بأن عبِّر بصيغته في المستقبل، فإنْ قُدِّم وحقّه التّأخير كثر التّجوّز "[2]، وقيل يجوز تقديم الجواب إنْ كان كُلّ من الشّرط والجواب ماضيين بخلاف ما إذا كان الشّرط وحده ماضيا " لأنّه لمّا لم يظهر للأداة فيه عمل إذا تأخَّرَ، جاز تقديمه؛ لأنّه مُقدَّماً كحاله مؤخَّرا، فكان كأنّما لم يعمل فيه، بخلاف المضارع فإنّه متأثِّر بها، فصار تقديمه على الجازم كتقديم المجرور على الجارّ"[3].

أمّا ابن جنّي فموقفه جليّ في منع تقديم جواب الشّرط عليه منْعا مطلقا، ففي قول أحدهم:(أنْتَ ظَالِمٌ إنْ فعلت) يقول: " فهذا ربّما أوهم أنّ(أنت ظالم) جواب مقدَّم، ومعاذ الله أن يُقَدَّم جواب الشّرط عليه، وإنّما قوله(أنت ظالم) دالّ على الجواب وسادٌّ مسدّه، فأمّا أن يكون هو الجواب فلا "[4]، ويخالف ابن جنّي مذهب القائلين بتقديم الجواب إذا كان فعل الشّرط ماضيا، فأشار إلى أنّ قولهم:(لا أقوم إن قمتَ)، فإنّ قولك: (أقوم)، ليس جوابا للشّرط، ولكنّه دالّ على الجواب" [5]. وكذلك إذا كان فعل الشّرط مضارعا فلا يجوز عنده

---

[1] المقتضب، أبو العباس المبرّد، ج2، ص50.

[2] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج2، ص61.

[3] المصدر نفسه، ج2، ص61-62.

[4] الخصائص، ابن جنّي، ج1، ص284.

[5] المصدر نفسه، ج2، ص389-390.

تقديم الجواب على الشّرط؛ لأنّه " لا يجوز تقديم الجواب على المجاب شرطا كان أو قَسما أو غيرهما، ألا تراك تقول: (أقم إن تقم)"[1].

وبرّر النّحاة البصريّون منعهم تقدُّم جواب الشّرط عليه بالحجج الآتية:

1- أنّ لأدوات الشّرط صدْر الكلام، فهي تشبه أسماء الاستفهام في أنّ العامل فيها يقع بعدها، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله، فكذلك الشّرط، كقولك: (أيّهم تكرمْ أكرم)، كما تقول في الاستفهام: (أيّهم أكرمت)"[2].

2- أنّ الشّرط قائم على علّة ومعلول، وذلك " أنّ كلّ شيء يكون سببا لشيء أو علّة له، فينبغي أن تقدّم فيه العلّة على المعلول، فإذا قلت:(إنْ تأتني أعطك درهما)، فالإتيان سبب للعطية، به يستوجبها، فينبغي أن يتقدّم، وكذلك إذا قُلت:(إنْ تعصِ الله تدخلِ النّار)، فالعصيان سبب لدخول النّار فينبغي أن يتقدّم"[3].

3- أنّ " جواب الشّرط مجزوم بنفس الشّرط، ومحالٌ تقدُّم المجزوم على جازمه، بل إذا كان الجارّ – وهو أقوى من الجازم؛ لأنّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال- لا يجوز تقديم ما انجرّ به عليه، كان ألاّ يجوز تقديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر"[4].

4- أنّ المتقدِّم في جملة الشّرط لا يصلح أن يكون جوابا، إمّا لكونه جملة اسميّة غير مقترنة بالفاء، نحو: (أنت ظالم إنْ فعلتَ)، وإمّا لكونه جملة فعليّة منفيّة بلم مقرونة

---

[1] الخصائص، ابن جنّي، ج2، ص389.

[2] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج3، ص71-72، والمقتضب، أبو العباس المبرّد، ج2، ص68، والإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ص627، وشرح التّصريح على التّوضيح، خالد الأزهري، ج2، ص253، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج2، ص61، واللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص224.

[3] الأصول في النّحو، ابن السرّاج، ج2، ص187، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج2، ص61.

[4] الخصائص، ابن جنّي، ج2، ص390.

بالفاء، نحو:(فلم أَرْقِه إِنْ ينجُ منها)؛ لأنّ الجواب المنفيّ بلم لا تدخل عليه الفاء، وإمّا لكونه مضارعا مرفوعا نحو: (أقوم إنْ قُمتَ)، ورفعُ المضارع ينافي جعله جوابا[1].

ولهذه الأسباب، فالنّحاة البصريّون على اتّفاق بأنّ جواب الشّرط لا يتقدّم على الشّرط، فإذا تقدّم ما هو شبيه بالجواب، فهو دليل عليه وسادٌّ مسدَّه وليس إيّاه، كقولك:(أجيئك إنْ جئتني)، فالجواب هنا محذوف دلّ عليه الفعل المقدَّم[2].

أمّا النّحاة الكوفيّون فذهبوا إلى جواز تقدُّم جملة الجواب على جملة الشّرط، إذ يرون أنّ الأصل في الجزاء أن يكون مقدَّما على الشّرط، كقولك:" (أضرب إن تضرب)، وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً، إلاّ أنّه لمّا أُخِّر انجزم بالجواب"[3]. واستدلّ الكوفيّون على صحّة مذهبهم بما ورد في الشّعر، كقول الشّاعر[4]:

يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَع

والشّاهد فيه رفع الفعل المضارع (يُصْرَعْ) على نيّة التّقديم ولولا أنّه يقدّر مقدَّما لما جاز أن يكون مرفوعا، ولوجب أن يكون مجزوما، وقول الشّاعر[5]:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

والشّاهد فيه رفع (يقول) على نيّة التّقديم، والتّقدير: يقول إنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ، بدليل رفع

---

[1] الخصائص، ابن جنّي، ج2، ص390.

[2] ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج9، ص7، والأصول في النّحو، ابن السرّاج، ج2، ص187، والخصائص، ابن جنّي، ج1، ص284، وشرح التّصريح على التّوضيح، خالد الأزهري، ج2، ص253، وشرح الكافية في النّحو، رضي الدّين الاستراباذي، ج2، ص257.

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ص623.

[4] البيت من الرجز، نسبه سيبويه إلى جرير بن عبد الله البجلي، وقيل لعمرو بن خثام العجلي الكتاب، سيبويه، ج3، ص67، والمقتضب، أبو العباس المبرّد، ج2، ص72، والإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ص623.

[5] المصدر نفسه، أبو البركات الأنباري، ص623.

الفعل، وقول شاعر آخر[1]:

فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وإِنْ يَمُتْ فَطَعْنَةٌ لاَ غِسٍّ ولاَ بِمُغَمَّرِ

والشّاهد فيه تقديم الجواب على الشّرط، والتّقدير: إِنْ يَنْجُ فلم أَرْقِه.

وقد ردّ البصريّون احتجاج الكوفيين بهذه الشّواهد مشيرين إلى أنّ التّقديم في البيت الأوّل كان للضرورة فلا حجّة فيه، وفي البيت الثاني رُفِعَ الفاعِل؛ لأنّ فعل الشّرط ماضٍ، وفي البيت الثّالث أشاروا إلى أنّ المتقدِّم فيه دليلٌ على الجواب وليس الجواب[2].

لكنّ الكوفيين ردّوا ما ذهب إليه البصريّون من أنّ الجواب إذا كان جملة اسميّة متقدِّمة لم يقترن بالفاء، والقياس اقترانه بها، فقالوا إنّها لم تقترن بالفاء لتقدُّمها، والفاء لا تناسب الصّدر. وعن احتجاجهم بورود الفاء جواب الشّرط مضارعا مرفوعا ممّا ينافي جعْلَه جواباً، ردّ الكوفيّون بأنّ الحرف ضعيف أن يعمل مؤخَّرا. وأمّا عن احتجاجهم بأنّ الفاء لا تدخل على الجملة المنفيّة بلم، فقد استشهد الكوفيّون بإجازة الزّمخشري دخول الفاء على جملة جواب الشّرط المنفيّة بلم، وذلك في تعليقه على قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾[3] حيث قال:" والفاء جواب شرط محذوف تقديره: إنِ افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم"[4].

ونرى أنَّ رأْيَ الكُوفيين أَوْلَى بالقبول في هذه المسألة، لمجيء الخطاب القرآني عليه، كقوله تعالى:﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾[5]، ففي هذه الجملة نلاحظ " اختصاص شرْطِها بحال المسند إليه فيها. فالتّقدير: (ولولا أن رأى برهان ربّه لهمَّ

---

[1] البيت من الطّويل منسوب لزهير بن مسعود، وهو مُدْرَج في:
الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ص626، والخصائص، ابن جنّي، ج2، ص390.

[2] ينظر: المصدر نفسه، أبو البركات الأنباري، ص628.

[3] الأنفال، من الآية: 17.

[4] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج2، ص 154-155.

[5] يوسف، من الآية:24.

بها)، فَقُدِّمَ الجواب على شرطه للاهتمام به. ولم يقرن الجواب باللاّم الّتي يكثر اقتران جواب(لولا) بها؛ لأنّه ليس لازما ولأنّه لمّا قُدِّم على (لولا) كَرُهَ قرنُه باللاّم قبل ذكر حرف الشّرط، فيحسن الوقف على قوله:(ولقد همّت به) ليظهر معنى الابتداء بجملة (وهمّ بها) واضحا. وبذلك يظهر أنّ يوسف عليه السلام لم يخالطه همٌّ بامرأة العزيز؛ لأنّ الله عصمهُ من الهمّ بالمعصيّة بما أراه من البرهان"[1].

ويستدلّ الطّاهرُ بن عاشور على ذلك بما نقله أبو حاتم بقوله: " كنت أقرأ غريب القرآن على أبي عبيدة فلمّا أتيت على قوله (ولقد همّت به وهمّ بها) قال أبو عبيدة: هذا على التّقديم والتّأخير، أي تقديم الجواب وتأخير الشّرط، كأنّه قال: (ولقد همّت به ولولا أن رأى برهان ربّه لهمَّ بها " [2].

لكنّ الطّبريّ لم يستسغ هذا التّأويل فطعن فيه متحجِّجا بـ" أنّ العرب لا تقدّم جواب(لولا) قبلها، لا تقول: (لقد قمت لولا زيد)، وهي تريد (لولا زيد لقد قمت)"[3].

وذهب صاحب التّحرير والتنوير إلى أنّ ما " يدفع هذا الطّعن أنّ أبا عبيدة لمّا قال ذلك علمنا أنّه لا يرى منع تقديم جواب (لولا)، على أنّه قد يجعل المذكور قبل (لولا) دليلا للجواب، والجواب محذوف لدلالة ما قبل (لولا) عليه. ولا مفرّ من ذلك على كلّ تقدير فإنّ (لولا) وشرطها تقييد لقوله:(وهمّ بها) على جميع التأويلات، فما يقدَّر من الجواب يقدَّر على جميع التّأويلات"[4].

2) تقديم الاسم على فعل الشّرط:

قد يتقدَّم الاسمُ على فِعل الشّرط مفيداً العناية والاهتمام الّذي هو الغرض من

---

[1] التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج12، ص253.

[2] المرجع نفسه، ج12، ص253.

[3] جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، ج4، ص343.

[4] التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج12، ص253.

التّقديم عُموماً، وتختلف أوْجُهُ العنايةِ هذه، فقد يكون التّقديمُ للتّخصيص، وهو أهمُّ غرضٍ للتّقديم، وذلك نحو قولنا:(إذا عليٌّ زَارَكَ فأكْرِمْهُ)، و(إذا زارك عليّ فَأَكْرِمْهُ) فإنّ الجملة الأولى تفيد التّخصيص، ومعناه أنّ الإكرام مختصّ بعليّ دُون سواه، فإذا زارك غيره فلا تُكْرِمْهُ، أمّا الثّانية فتضمّنت طلب الإكرام لعليّ من غير تخصيص له به والمعنى أكرم عليّا عند زيارته، وهو أيّ المخاطب، غير منهيّ عن إكرام غيره، وهو كقولنا: (أكرم عليّا) و(عليّا أكرم) فإنّ في الثّانية تخصيصا دون الأولى[1].

ومن مواضع تقدُّم الاسم على فعل الشّرط قوله تعالى:﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾[2]. والمعنى:" لو أنتم اخْتَصَصْتُمْ بِملْكِ خزائن رحمة الله دُون اللهِ لَمَا أنفقتُمْ على الفُقراء شيئا. وذلك أشدُّ في التّقريع وفي الامتنان بتخييل أنّ إنعام غيره كالعدم "[3].

جاء في الكشّاف:"(لو) حقّها أنْ تدخل على الأفعال دُون الأسماء، فلابدّ من فعل بعدها في(لو أنتم تملكون) وتقديره (لو تملكون تملكون)، فَأُضْمِرَ (تملك) إضماراً على شريطة التّفسير، وأُبْدِلَ مِن الضّمير المتّصل الّذي هو الواو ضمير منفصل، وهو(أنتم)، لسقوط ما يتّصل به من اللّفظ، فـ(أنتم): فاعل الفعل المضمر، و(تملكون): تفسيره. وهذا هو الوجه الّذي يقتضيه علم الإعراب. فأمّا ما يقتضيه علم البيان، فهو: أنّ(تملكون) فيه دلالة على الاختصاص، وأنّ النّاس هو المختصّون بالشّحّ المتبالغ "[4].

وقد استغربَ عبدُ الملك مرتاض بعض ما ورد في توجيه الزّمخشري للآية على هذا النّحو، عادًّا ذلك من باب المغالطَة والتّعسُّف في التّقدير، ومُبديا تأييده له في باقي التّوجيه، قال:" ونحن نعجب من قول الشّيخ: (وهذا هو الّذي يقتضيه علم الإعراب)! فهل العِلْم

---

[1] ينظر: معاني النّحو، فاضل صالح السّامرائي، ج4، ص88.

[2] الإسراء، من الآية: 100.

[3] التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج15، ص223.

[4] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ج2، ص512-513.

يُلتجَأ فيه إلى كُلّ هذه المماحلات الّتي لا تعني غير المغالطة والتّرقيع؟ ومن أخبر النّحاة أنّ الله جلّ جلاله كان يريد أن يقول:(لو تملكون، تملكون)، ثمّ بدا له، فعدل عن النّسج الإعجازيّ المدهش، وجاء بما قدَّرُوا وافترضوا، فركّكوا الفصيح المعجز، وغمّضوا البليغ المبين، بل عتّهوه وعيّيوه، فقدّروه على النّحو الّذي انتحَوْه؟ والأسوأ من كلّ هذا التّعسّف أنّ الزّمخشريّ جعل المضمر، هنا، أي: غير الموجود، تفسيرا للظّاهر، أي الحاضر. ولكنّا نتّفق مع الزّمخشريّ على أنّ (أنتم) في الآية هو، فِعْلاً، فاعل، ولكنّنا نختلف معه في هذا الإضمار الّذي لا معنى له، ونرى أنّ (أنتم) فاعل تقدَّمَ على فِعله (تملكون) لانزياح النّظم القرآني"[1].

ويفهم من كلام عبد الملك مرتاض أنّ التّقدير والتّوجيه الّذي قدّمه الزّمخشري بيِّنُ التَّمَحُّل والتّكلّف والتزام ما لا يلزم، ويُخرِج الآية الكريمة عن دلالتها المرادة من تقديم الفاعل على فعله، ولعلّ أبرزها العناية والاهتمام بالمقدَّمِ الواقع في غير موقعِه لغرضٍ بلاغِيٍّ مقصودٍ، وسوى هذا الغرض من جمالياتٍ يُطيحُ بِها التقيُّدُ بضابطٍ موضوعٍ بمنأى عن استقراء نَظْمِ الخطاب القرآني. إذ يقضي هذا النظمُ - لوِ التُزِمَ - بمجيءِ الفاعل قبلَ فعلِه - في صورٍ مقصودةٍ ومحدَّدةٍ، كما في الآية السّابقة لغايةٍ وأمرٍ، وهو مجيءٌ لفظيٌّ نظميٌّ لا دخلَ لقضيةٍ جدليّةٍ بعيدةٍ عن سَمْتِ اللغة ومرونةِ تراكيبِها - وتقوم على فكرةِ أنَّ الفاعل محدِثٌ، والفعلَ هو الحدَثُ، وهذا الحدثُ هو العاملُ، أما المحدِثُ فهو معمول، ولا يصِحُّ وقوعُ المعمول (الحادث) قبلَ العامل (المحدِث)- في تقويمِه أو تعديلِه بهذا الشّكل المستنِد إلى القول بالإضمار زعماً.

وقد يكون تقديم الاسم على فعل الشّرط للتّهويل، وذلك نحو قوله تعالى:﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾[2]، وقوله عزّ وجلّ:﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلۡكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتۡ ۝٢﴾[3].

ففي هذه الآيـات، لا يذهب النّحاة العرب في (إذا) إلاّ ما ذهبُـوا إليه في (لو)؛ فَهُـمْ

---

[1] نظريّة اللغة العربيّة، عبد الملك مرتاض، ص106-107.

[2] الانشقاق: 1.

[3] الانفطار: 1-2.

يُخَرِّجون قوله تعالى في الآي السّابقة على أنّها: (إذا انشقّت السّماء[1]، وانفطرت السّماء، وانتثرت الكواكب)، في حين أنّ المقصود من نسْج النّظم القرآنيّ تقديم السّماء، والكواكب، من أجل تزييح الكلام، وإخراجه عن المألوف، وهو شأن معروف في البيان العربيّ، وتخصيصه بالذّكر قبل(انشقّت، وانفطرت، وانتثرت)[2].

فَمَا ذُكِرَ في الآياتِ يُعَدُّ من مواطن التّهويل، وذلك أنّ انشقاق السّماء أو انفطارها، وانتثار الكواكب، كلّ ذلك ممّا يؤدّي إلى الهول الكبير والرّعب، فقدِّمَت لهذا الغرض.

حاولنا من خلال ما تقدّم في هذا الفصل التّدليل على شيوع ظاهرة التّقديم والتّأخير في الخطاب القرآني، مع إبراز الدلالات المتنوعة للتّراكيب المتناولة بالتّحليل، وهي دلالات مرتبطة بموقع العنصر المتقدّم، نظراً لأهمّيته البالغة في تشكيل المعنى المحوري للتّركيب بحكم أنّ هذه الظّاهرة لم تتمّ بطريقة اعتباطيّة، بل تحكمها ضوابط وقواعد تركيبيّة خاصّة؛ فأيّ تغيّر في النّظام التّركيبيّ يترتّب عليه بالضّرورة تغيّر الدّلالة وانتقالها من مستوى إلى مستوى آخر.

فالتّقديم والتّأخير- إذاً – هو خروج عن لغة نفعيّة إلى لغة أخرى جماليّة " تمتدّ جذور صياغتها إلى ذات المبدع الخالق، وتشكّل بُعداً إدراكيّا لوعي هذا المبدع بالمكوّنات المتشابكة لجزئيات صياغة خطابه، وهو ليس إدراكا آليا وذهنيا، وإنّما هو إدراك خلاّق يكثّف المستوى الجماليّ للتّعبير عن طريق خلق بنية تتداخل فيها العلاقات، وتُتَبَادل فيها التّفاعلات بفنّيّة تستمدّ قيمها من النّحو الإبداعي"[3].

---

[1] كتاب الشّعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو عليّ الفارسيّ، تحقيق، محمود محمد الطّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1988، ج2، ص543.

[2] ينظر: نظريّة اللغة العربيّة، عبد الملك مرتاض، ص107.

[3] البلاغة والأسلوبيّة، محمّد عبد المطّلب، ص329.

الفصل الثالث

ظاهرة الاعتراض بين عناصر التركيب وأثرها في التّنوّع الدّلالي

في

الخطاب القرآني

توطئة:

الأصل في النّظام اللّغويّ أن تأتي العناصر المتلازمة للجملة العربيّة متتابعة، بيد أنّ هذا النّظام يُتيح للمتكلّم الخروج عن هذا الأصل ومخالفته، وذلك بأن يذكر بين عناصر تلك الجملة جملة أخرى، يصطلح النّحاة والبلاغيّون على تسميتها "الجملة الاعتراضيّة". وغاية المتكلّم من ذكر الجملة الاعتراضيّة تحقيق بُعد دلالي معيّن يقصد إليه، يُفهم من خلال السّياق بمعونة القرائن.

مفهوم الاعتراض في اللغة والاصطلاح:

1- الاعتراض في اللّغة:

الاعتراض في مظانّ اللّغة مصدر الفعل(اعترض)، جاء في لسان العرب: " عرض الشيءُ يعرِضُ واعترضَ: اِنْتَصَبَ وَمَنَعَ وصار عارضا كالخشبة المنتصبة في النّهر والطّريق ونحوها تمنع السّالكين سلوكها، ويقال: اعترض الشّيءُ دُون الشّيء أي حال دونه " [1] بمعنى وقف حائلا وحاجزا بين شيئين متّصلين بعضهما ببعض، والعارض يُطلَق على الحاجز المحسوس.

2- الاعتراض في الاصطلاح:

الْمُراد بالاعتراض اصطلاحا هو أن يأتي المتكلّم" في أثناء كلام، أو بين كلامين متّصلين معنى بجملة أو أكثر لا محلّ لها من الإعراب لنكتة سوى رفع الإبهام، ويسمّى الحشو أيضا، كالتّنزيه في قوله تعالى:﴿وَيَجۡعَلُونَ لِلَّهِ ٱلۡبَنَٰتِ سُبۡحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشۡتَهُونَ ٥٧﴾[2]، فإنّ قوله: (سبحانه) جملة معترضة لكونها بتقدير الفعل، وقعت في أثناء الكلام؛ لأنّ قوله (ولهم ما يشتهون) عطف على قوله(لله البنات)، والنّكتة فيه تنزيه الله عما ينسبون إليه"[3].

ويعدُّ الاعتراض أسلوباً من أساليب التّعبير لدى العرب، وفنّا من فنونهم في الكلام، قال ابن فارس(ت395 هـ):" ومن سنن العرب أن يعترِضَ بين الكلام وتمامه كلامٌ، ولا

---

[1] لسان العرب، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن منظور، مادة "عرض"، ج10، 100.

[2] النّحل: 57.

[3] التّعريفات، علي بن محمد أبو الحسن الشّريف الجرجاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2005 م، ص24.

يكون هذا المعترض إلاّ مفيدا "[1].

ويفهم من عبارة ابن فارس أنّ الاعتراض ما يكون بين الكلام وما يتمِّمُه، أي ما يكون بين" شيئين متطالبين"[2]. ومعنى " التّطالب هو أن يطلب كلّ منهما الآخر، فالفعل يطلب فاعله، والمتعدّي منه يطلب مفعوله، والمبتدأ يطلب خبره، والخبر يطلب المبتدأ، والنّعت يطلب المنعوت والشّرط يطلب جزاءه، والقَسَم يطلب جوابه، وهكذا"[3]، في حين ذكرَ صاحب الطّراز أنّ الاعتراض هو كلّ كلام أُدْخِلَ في أجنبيّ غيره بحيث لو أُسْقِط لم تختلّ فائدة الكلام، وأنّ المعترض فيه كلّ كلام أُدْخِل فيه كلامٌ آخر بحيث لو أُسْقِط لبقي الكلام على حاله في الإفادة[4].

وقد أجملَ تمّام حسّان مفهوم الاعتراض بقوله: هو" اعتراض مجرى النّمط التّركيبي بما يَحُول دون اتِّصال عناصر الجملة بعضها ببعض اتّصالا تتحقّق به مطالب التّضامّ النّحويّ فيما بينها، والجملة المعترضة في كلّ أحوالها أجنبيّة عن مجرى السِّياق النّحوي، فلا صلة لها بغيرها ولا محلّ لها من الإعراب، وإنّما هي تعبير عن خاطر طارئ من دُعاء أو قَسَم أو قَيْد بشرط أو نفي أو وعد أو أمر أو نهي أو تنبيه إلى ما يريد المتكلِّم أن يلفتَ إليه انتباه السّامع "[5].

وأمّا التّفصيل في مصطلح الاعتراض، فجاء في مباحث الجملة الاعتراضيّة الّتي نالت حظّا من الدّراسة لدى النّحاة في كتبهم، أثناء دراستهم الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب والعناصر المتلازمة، فيما يجوز الفصل بينه وما لا يجوز، إلى أن استقلّت الجملة الاعتراضيّة بمباحث خاصّة في مصنّفات النّحو.

الجملة الاعتراضيّة:

اشترط النّحويّون في الجملة المعترِضة شروطا، أهمّها:

---

[1] الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، ص209.

[2] مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص49.

[3] بناء الجملة العربيّة، محمّد حماسة عبد اللّطيف، ص82.

[4] ينظر: الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحي العلوي، ج2، ص167.

[5] البيان في روائع القرآن، تمّام حسّان، ص183.

1- أن يكون بين الجملة المعترِضة والجملة المعترَضة مناسبة، كأن تكون تأكيدا أو تنبيها على حال من أحوالها، وقد أشار جمهور النّحاة إلى أنّ الجملة المعترِضة تأتي فاصلة بين المتلازمَيْن لتفيد معنى دلاليّا معيّنا كالتنبيه، أو التّأكيد، أو التّوضيح، فضلا عن تقوية الكلام وتسديده وتحسينه[1]، وفي ذلك دلالة على ضرورة اتّصال الجملة المعترِضة بالجملة المعترَضة في المعنى.

2- أن لا تعمل الجملة المعترِضة في جزء من أجزاء الجملة الّتي دخلها الاعتراض، وأن لا تكون معمولة لشيء منه؛ لأنّ " الاعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترَض به... " [2]، وفي ذلك إشارة إلى استقلاليّة الجملة المعترِضة، وأنّ حذفها لا يؤدِّي إلى اختلال في التّركيب ولا في أصل المعنى.

3- أن يكون الاعتراض بين العناصر المنفصلة بذاتها، ولا يكون بين العناصر الّتي تتّصل بما تدخل عليه[3]؛ فتصير كالكلمة الواحدة، مثل ما هي عليه الحال في بعض حروف الجرّ كالباء واللاّم، وسين التّسويف، و(أل) التّعريف...

ولئن كانت آراء جمهور النّحاة قد اتّفقت على جواز الاعتراض، إلاّ أنّها اختلفت عن آراء البلاغيين في بعض المسائل أبرزها تعدّده وشروطه وأغراضه ونوعه.

فقد نظر البلاغيّون إلى الاعتراض من زاوية أنّه يعترِض الكلام قبل تمامه من جهة، والفائدة المعنوية الّتي تكسبها الجملة من جهة ثانية، فهو عند أبي هلال العسكريّ (ت395 ه) " اعتراض كلام في كلام لم يتمّ ثمّ يرجع إليه فيتمّه" [4]، وهو عند الزّركشيّ: " أن يؤتى في أثناء كلام أو كلامين متّصلين معنى بشيء يتمّ الغرض الأصلي بدونه، ولا يفوت بفواته فيكون فاصلا بين الكلام أو الكلامين لنكتة"[5].

---

[1] ينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص446.

[2] الخصائص، ابن جنّي، ج1، ص286.

[3] ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج2، ص254.

[4] الصناعتين، أبو هلال العسكري، تحقيق : علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية، صيدا ، لبنان، ط1، 1986، ص312.

[5] البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين الزّركشي، ج3، ص58.

وما اعترى التّعريفين السّابقين من عموم يسمح بالاعتراض بغير الجملة؛ أي بالمفرد، وهو ما ذهب إليه ابن الأثير(ت637 هـ) في قوله:" الاعتراض... وحدُّه كلّ كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركّب لو سقط لبقي الأوّل على حاله "[1]. وهذا ما يرفضه النّحاة؛ لأنّ المفرد يترتّب عليه الارتباط بالعوامل؛ وبالتّالي يكون له محلّ من الإعراب، في حين أنّ الجملة الاعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب، ولا تُؤَوَّل بمفرد. فالاعتراض- عند النّحاة - تمثّله الجملة، ولا شأن عندهم لما دونها من الزّوائد الحرفيّة واللّفظيّة، كونها لا تدخل ضمن أسلوب الاعتراض إلاّ من حيث مدلوله اللّغوي فقط.

وينبغي الإشارة هنا إلى أنّ مفهوم الاعتراض عند البلاغيين أعمّ من مفهومه عند النّحاة؛ إذ إنّ علماء البلاغة يعتبرون الواقع بين الكلامين المتّصلين معنى لا لفظاً جُملة اعتراضيّة، أمّا النّحاة فلا يعدّونها جملة اعتراضيّة، إلاّ حين يكون بين ما قبلها وما بعدها اتّصال لفظيّ، ومن ثَمَّ تباينت آراء الفريقين؛ حيث اهتمّ النّحاة بمواقع الجملة الاعتراضيّة، واهتمّ البلاغيّون بدلالاتها وأغراضها.

وقد حصر جلال الدّين القزويني مواقف البلاغيين من الاعتراض في موقفين:

أوّلهما: يمثّله فريق لا يرى ضرورة في أن يفصل الاعتراض بين متلازمين في جملة واحدة، أو بين جملتين متّصلتين معنى؛ إذ يقول: " فرقة لا تشترط فيه أن يقع في آخر كلام لا يليه كلام، أو يليه غير متّصل به معنى..." [2]، ففي قولهم بجواز ورود الاعتراض في آخر الكلام خلاف صريح لآراء النّحاة.

وثانيهما: يمثّله فريق يرى ضرورة في أن يفصل الاعتراض بين متلازمين في جملة واحدة، أو بين جملتين متّصلتين معنى، في قوله: " وفرقة تشترط فيه ذلك"[3]، وبناء على هذا فهذا الفريق يوافق النّحاة فيما سلف، وفي كون الاعتراض لا محلّ له من الإعراب في جميع أحواله، بيد أنّهم يخالفونهم في كونهم لا يشترطون أن يكون جملة أو أكثر.

---

[1] المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، ضياء الدّين بن الأثير، ج3، ص40.

[2] الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدّين القزويني، ج1، ص209.

[3] المصدر نفسه، ص209.

وتناول البلاغيّون الاعتراض من منظور فنّيّ تحت مسمّيات متنوعة، منها: الفصل، الالتفات، والحشو، والاستدراك[1]، فقسّموه إلى قسمين: أوّلهما ما يدخل في الكلام لفائدة تليق بالبلاغة، فيكون أوقع في النّفوس، وأدخل في البلاغة. والثاني: ما يدخل ضمن الكلام بدون فائدة، فيكون دخوله فسادا للمعنى[2]. ولم يغفلوا أغراضه المختلفة فذكروا منها: التّقرير، وقصد التّنزيه، وقصد التّبرك، والتّأكيد، والاختصاص، وزيادة الرّدّ على الخصم، والإدلاء بالحجّة[3]، بيد أنّه لا يمكن أن تستنبط الأغراض من الاعتراض في التّركيب دون سبر غوره، والإحاطة بظروف الكلام وملابساته.

وندلفُ إلى تناول مباحث هذا الفصل، بالإشارة إلى أنّ الاعتراض بالموقع النّحوي استبعدنا دراسته من هذه المباحث؛ لأنّه من باب التّقديم والتّأخير[4] الذي سبق طرقه في الفصل الثاني من هذا البحث.

المبحث الأوّل: الاعتراض بين عناصر الجملة الواحدة في الخطاب القرآني

أوّلا- الاعتراض بين عناصر الجملة الاسميّة:

1) الاعتراض بين المبتدإ والخبر:

يرتبط المبتدأ بالخبر عن طريق الإسناد ارتباطا وثيقا، وهُمَا متلازمان تلازما مطلقا؛ لأنّهما يشكّلان معاً جملة تامّة ذات معنى، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: " وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلّم منه بُدًّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه.

---

[1] ينظر: البديع، أبو العباس عبد الله بن المعتز المتوكل بن المعتصم بن الرشيد العبّاسي(ت 296 ه)، دار المسيرة، بيروت، لبنان، ط3، 1982م، ص59، والصّناعتين: أبو هلال العسكري، ص441، والمثل السائر، ضياء الدّين بن الأثير، ج3، ص40، والطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحي العلوي، ج2، ص169، والبرهان في علوم القرآن القرآن، بدر الدين الزركشي، ج3، ص56.

[2] ينظر: سرّ الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، تحقيق: النبوي عبد الواحد شعلان، دار قباء، القاهرة، مصر، 2003م، ص213، والمثل السّائر: ضياء الدين بن الأثير، ج3، ص41، والطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحي العلوي، ص ص284، 286.

[3] ارتشاف الضّرب، أبو حيان الأندلسي، ج1، ص495.

[4] في الجملة الفعليّة مثلا قد يتقدّم المفعول به على الفاعل، ليصير فاصلا بين الفعل والفاعل، غير أنّ هذا من باب التّغيّر في رتبة الموقع النّحوي، وليس من باب الاعتراض.

وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك"[1]، وذلك لأنّ " خبر المبتدإ هو الجزء المستفاد الّذي يستفيده السّامع ويصير مع المبتدإ كلاما تامّا، والّذي يدلّ على ذلك أنّ به يقع التّصديق والتّكذيب. ألا ترى أنّك إذا قلت عبد الله منطلق، فالصّدق والكذب إنّما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله؛ لأنّ الفائدة في انطلاقه، وإنّما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السّامع لتسند إليه الخبر الّذي هو الانطلاق" [2].

المفهوم من ذلك أنّ هناك علاقة وطيدة بين عنصري الإسناد أي بين المبتدإ والخبر، فالمبتدأ مسند إليه والخبر مسند، كما أنّ " المبتدأ معتمد الفائدة والخبر محلّ الفائدة فلابدّ منهما " [3].

وعلى الرّغم من قوّة هذا الارتباط، إلاّ أنّه يجوز الاعتراض بينهما لورود السّماع به في القرآن الكريم، وفي كلام العرب شعرهم ونثرهم، قال عنه ابن جنّي: " اعلم أنّ هذا القبيل مِن هذا العِلم كثير قد جاء في القرآن، وفصيح الشّعر، ومنثور الكلام، وهو جارٍ عند العرب مجرى التّأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم، ولا يستنكر عندهم أن يعترض بين الفعل وفاعله، والمبتدإ والخبر"[4].

ويعدّ الاعتراض بين المبتدإ والخبر من أكثر مواقعه دورانا في الكلام[5]، وقد تنوّعت صوره في الخطاب القرآني، ومنها قوله تعالى:﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِ ۗ وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا ٨٧﴾[6].

وقع الاعتراض في الآية الكريمة بين المبتدإ لفظ الجلالة (الله) والخبر(لَيَجْمَعَنَّكُمْ) الواقع جملة اسميّة دخلت عليها (لا) النّافية للجنس.

---

[1] الكتاب، سيبويه، ج1، ص23.

[2] شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص87.

[3] المصدر نفسه، ص94.

[4] الخصائص، ابن جني، ج1، ص289.

[5] مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص507.

[6] النّساء: 87.

والمتأمّل في هذه الخطاب يجده " يقرّر ركنين أساسيين للدّين وهما: إثبات التّوحيد وإخباره تعالى بتفرّده بالألوهيّة لجميع المخلوقات...وإثباته البعث والجزاء في الآخرة بالقَسم الّذي أقسمه "[1].

وفي الآية وجهان لإعراب (لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ)، قال صاحب البحر المحيط: "يحتمل أن يكون(لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ) خبراً عن الله، ويحتمل أن يكون جملةَ اعتراضٍ، والخبر الجملةُ المقْسَم عليها، وحُذِف هنا القَسَم للعِلْم به " [2].

وفي السّياق ذاته يجد المتلقّي في الخطاب القرآني قوله تعالى:﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾[3]. فقد جاءت الجملة المعترضة(لاَ رَيْبَ) مصدَّرة بـ(لا) النّافية للجنس تلاها اسمها (رَيْبَ) وخبرها شبه الجملة(فيه)، وهي واقعة بين ركني الجملة الاسميّة الّتي افتتح بها الكلام لدلالتها على الدّوام والثّبات؛ إذ جيء بالمبتدإ (تَنزِيلُ الْكِتَابِ) معرَّفاً بالإضافة لإطالته ليحصل- بتطويله ثمّ تعقيبه بالجملة المعترضة- التّشويق إلى معرفة الخبر الواقع شبه جملة وهو قوله(مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ولولا ذلك لقيل: قرآن منزَّل من ربّ العالمين أو نحو ذلك.

والقصد من تلك الجملة الاعتراضية - زيادة على التّشويق- هو استغراقُ نفي أن يكون الرّيب مظروفاً في هذا القرآن الكريم، وتأكيد ثبوت أنّه منزّل من الله سبحانه وتعالى[4].

ويكون الاعتراض بين المبتدإ والخبر، بجملة خبريّة فعليّة منفيّة نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝٤٢﴾[5].

---

[1] التّفسير المنير في العقيدة والشّريعة والمنهج، وهبة الزّحيلي، المجلد الثالث، ج5، ص123.

[2] البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج3، ص325.

[3] السّجدة: 02.

[4] ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج21، ص205.

[5] الأعراف: 42.

فجملة (لاَ نُكَلِّفُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا) خبريّة فعليّة مضارعيّة منفيّة بـ(لا) اعترضت بين المبتدإ الموصول(وَالَّذِينَ آمَنُوا) والخبر الجملة الاسميّة (أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ)، وقد أفادت " التّرغيب في اكتساب ما يؤدِّي إلى النّعيم المُقيم ببيان سهولة مناله ويُسْر تحصيله"[1].

وقد يعترض بين المبتدإ وخبره بجملة طلبيّة أمريّة، نحو قوله تعالى:﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴿٥٧﴾ ﴾[2]، فجملة (فَلْيَذُوقُوهُ) فعليّة جاءت على صورة الأمر بصيغة الفعل المضارع المقترن بلام الأمر، وهو أمر تهكُّمٍ وسُخريّة بذوق العذاب المتمثِّل في " ماء حارّ شديد الحرارة يشوي الجلود، وماء بارد مُؤلِم لا يستطاعُ شربُه لشدّة برودته، أو هو ما سال من جلود أهل النّار من القيح والصّديد "[3].

واختلف النّحاة في تأويل هذه الآية على ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: أنّ (هذا) يجوز فيه النّصب، بتقدير فعل يفسِّره (فليذوقوه) أي فليذوقوه هذا فليذوقوه.

الوجه الثّاني: أنّ " (هذا) خبر مبتدأ محذوف أي العذاب هذا، وقوله تعالى (فليذوقوه) جملة مرتَّبة على الجملة قبلها فهي بمنزلة جزاء شرط محذوف، وقوله تعالى(حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ) خبر المبتدإ محذوف، أي هو حميم وغساق"[4].

الوجه الثّالث: أنّ (هذا) مبتدأ وخبره (حميم) وجملة (فليذوقوه) معترضة كقولك (زيد- فافهم – رجل صالح)، أو (هذا) مبتدأ خبره (فليذوقوه) على مذهب الأخفش في إجازته (زيد فاضربه).

ولعلّ الرّاجح من هذه الآراء جميعها هو الشّقّ الأوّل من الرّأي الثّالث القائل بأنّ اسم الإشارة (هذا) مبتدأ و(حَمِيمٌ) خبر عنه، وجملة (فليذوقوه) معترضة بينهما، وهذا من الاعتراض المقترن بالفاء دون الواو[5]، وقد أفاد" أنّ الفاء في قوله(فليذوقوه) تفسيريّة تعقيبيّة

---

[1] إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود، ج3، ص228.

[2] سورة ص: 57.

[3] التّفسير المنير في العقيدة والشّريعة والمنهج، وهبة الزّحيلي، المجلد الثاني عشر، ج11، ص242.

[4] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، السيد محمود الألوسي، ج3، ص313.

[5] ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج23، ص 286-287.

وتُشْعِر بأنّ لهم إذاقة بعد إذاقة وعُبِّر بالإذاقة، ومن التّذوّق المناسب لإصابة القوم وابتلائهم بآلام العذاب ابتلاء بلغ حدّ الإحساس به، كالشّيء الّذي يُذاق، فالتّذوّق أبلغُ في الإحساس، وأَدْخَلُ في الإيلام"[1].

وواضح من سياق الجملة أنّ الاعتراض بجملة الأمر جاء لبيان استحقاقهم أن يذوقوا ذلك العذاب[2].

ويكون الاعتراض بين المبتدإ والخبر كذلك، بالجملة الاسميّة المثبتة، نحو قوله تعالى:

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُواْ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡ كَفَّرَ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَأَصۡلَحَ بَالَهُمۡ ۝٢ ﴾[3].

قوله تعالى(وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ) جملة اسميّة مثبتة اعتراضيّة مفتتحة بضمير الغائب المنفصل(هو)، الّذي يُحيل المتلقّي على ما قبله (مَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ)، وهو " ضرْب من ضُروب التّعويض الّتي يلجأ إليها الخِطابُ القرآني قصد تأكيد الخبر المقدّم للرّسالة"[4].

والبادي في الآية أنّ الجملة الاعتراضية وقعت بين المبتدإ الوارد اسما موصولاً (والّذين آمنوا)، وخبره الجملة الفعليّة (كفّر عنهم سيئاتهم) بغرض التّوكيد، وإيراد الموصول وصلته للإيماء إلى وجه بناء الخبر وعلّته، أي لأجْل أنّهم صدقوا الله وأطاعوه، واتّبعوا أمره ونهيه، وانقادوا لشرع الله ظاهرا وباطنا، وعملوا بما يرضيه من صالح الأعمال، وصدّقوا بالقرآن الّذي أنزل على محمّد ﷺ، فآمنوا أنّه حقّ وآمنوا بأنّه كلام الله، محا عنهم ذنوبهم الّتي عملوها في الماضي، وغفرها لهم بالإيمان والعمل الصّالح، وأصلح شأنهم وحالهم في الدّنيا والآخرة، فعصمهم عن المعاصي، وأرشدهم إلى أعمال الخير في الدّنيا، وورّثهم نعيم الجنة في الآخرة[5].

---

[1] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، السيد محمود الألوسي، ج3، ص316.

[2] ينظر: البيان في روائع القرآن، تمّام حسّان، ص184.

[3] محمّد: 02.

[4] ينظر: البنية اللّغويّة في القرآن الكريم من خلال العنوان والاعتراض والفاصلة، دراسة دلاليّة نصّيّة، رسالة دكتوراه مخطوطة، إعداد شهرزاد بن يونس، كليّة الآداب واللّغات، جامعة قسنطينة 1، السنة الجامعية 2012-2013م، ص267.

[5] ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج23، ص286-287، والتّفسير المنير في العقيدة والشّريعة والمنهج، وهبة الزّحيلي، المجلد الثالث عشر، ج26، ص399-400.

وخصّ الله تعالى الإيمان بالذِّكر تنويهاً بشأنه وتنبيهاً على سُموّ مكانته من بين سائر ما يجب الإيمانُ به وأنّه الأصل في الكُلِّ، ولذلك أُكِّد بالجملة الاعتراضيّة(وهو الحقّ من ربّهم) بطريق حصر الحقّيّة فيه[1].

2) الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر[2]:

يقصد به الاعتراض بين عناصر الجملة الاسميّة الّتي دخلت عليها النّواسخ، إذ إنّ الأصل في الجملة الاسميّة المقيّدة بالنّواسخ، أن تبدأ بالنّاسخ ثمّ اسمه ثمّ الخبر، غير أنّ النّحاة أجازوا أن تتعرّض للاعتراض بين عناصرها، دون أن يتأثّر العمل النّحوي بهذا الاعتراض.

وقد ورد الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر في الخطاب القرآني، ومن مواضعه:

أ- الاعتراض بين اسم (إنّ) وخبرها:

وقع الاعتراض بين الاسم المنسوخ بـ(إنّ) وخبرها، وذلك في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ۝٣٠ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ﴾[3]، فقوله(**إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً**) اعتراض[4] واقِعٌ بين ما أصله المبتدأ، وهو اسم (إنّ): الّذين، وبين الخبر الجملة الاسميّة (**أُوْلَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ**).

وافتتاح الجملة المنسوخة الأولى بحرف التّوكيد (إنّ) لتحقيق مضمونها. وإعادة (إنّ) في جملة الاعتراض لمزيد العناية والتّحقيق[5].

وفي هذا النّظم الكريم إشارة جليّة إلى " حال أهل الإيمان وما أُعِدَّ لهم في الجنّة" [6]، فهم لا يُحْرَمونَ أجر عملهم؛ لأنّهم أحسن عملاً.

ب- الاعتراض بين (إنّ) واسمها من جهة وخبرها من جهة أخرى:

---

[1] ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، السيد محمود الألوسي، ج8، ص91.

[2] ينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص507.

[3] الكهف: 30-31.

[4] ينظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ج2، ص549.

[5] ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج15، ص310.

[6] البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ج6، ص116.

وما جاء على هذا النّمط قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٦ ﴾ [1]، فالملاحَظُ أنّ جملة (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) اسميّة تتكوّن من خبر مقدَّم (سواءٌ) ومبتدؤه مؤوَّل مُؤَخَّر(ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) أي: " سواء عليهم إنذارك وعدمه"[2]، وقد اعترضت بين ما أصله المبتدأ والخبر، وهو الاسم الموصول(الّذين) وبين الخبر وهو الجملة الفعليّة المنفيّة (لا يُؤْمِنُونَ)، وقد دخلت (إنّ) على المبتدإ والخبر، فـ(الّذين) اسمها في محل نصب، و(لا يُؤْمِنُونَ) خبرها في محلّ رفع؛ مع أنّ الزّمخشري ذكر احتمالين لموقع(لا يُؤْمِنُونَ) من الإعراب: أحدهما أنّها خبر لـ(إنّ) والجملة قبلها اعتراضيّة كما سلفَ إيضاحه، والثّاني أنّها جملة مؤكِّدة للجملة الّتي قبلها[3].

ويرى الألوسي أنّ هذه الجملة " الاعتراضيّة هي المفيدة تقويّة، وهي هنا كالعلّة للحكم لدلالتها على قسوة قلوبهم، وعدم تأثّرها بالإنذار، وهو مقتضٍ لعدم الإيمان، وحيث إنّ الموضوع دالّ على عدم الإيمان في الماضي والمحمول على استمراره في المستقبل اندفع توهّمُ عدم الفائدة في الأخبار"[4].

3) الاعتراض بين الحال وصاحب الحال:

أدرجنا هذا الضّرب من الاعتراض ضمن الاعتراض الّذي أصْلُه المبتدأ والخبر، وذلك للشَّبَه الكائن بين الحال والخبر من جهة، وبين صاحب الحال والمبتدإ من جهة أخرى، وهذا ما يبيّنُه عبد القاهر الجرجاني، يقول: " اعلم أنّ الخبر ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة، لا تتمّ الفائدة دونه، وخبرٍ ليس بجزء من الجملة، ولكنّه زيادة في خبر آخر، سابق له، فالأوّل خبر المبتدإ، كمنطلق في قولك: (زيد منطلق)، والفعل كقولك: (خرج زيد)، وكُلُّ واحد من هذين جزءٌ من الجملة، وهو الأصل في الفائدة، والثّاني هو الحال، كقولك جاءني زيد راكبا،

---

[1] البقرة: 6.

[2] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج1، ص50.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص50.

[4] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، السيد محمود الألوسي، ج1، ص130.

وذاك؛ لأنّ الحال خبر في الحقيقة، من حيث إنّك تثبت به المعنى لذي الحال، كما تثبت بخبر المبتدإ للمبتدإ، وبالفعل للفاعل"[1].

ومن صور هذا النّمط، الاعتراض بين الفعل وفاعله ومفعوله، وهو صاحب الحال، وبين الحال بجملة شرطيّة نحو قوله عزّ وجلّ:﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ٱدْخُلُوا مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾ [2]، أي: "ادخلوا مصر آمنين إن شاء الله دخلتم آمنين" [3]، فجملة (إِنْ شَاءَ اللهُ) شرطيّة، حُذِف جوابها لدلالة الكلام عليه، وهي معترضة بين صاحب الحال والحال[4]، أي بين الضّمير (المتّصل بالفعل" ادخلوا")، والحال (آمنين).

والجملة المعترضة دعائيّة للتيمّن والتّبرك وجعْلِ الأمان بمشيئة الله تعالى[5]، وما الأمان إلاّ حالة شعور باطمئنان النّفس وراحة البال وانتفاء الخوف من كلّ ما يُخاف منه.

والمقصود هنا تقييد دخول إخوة يوسف عليه السلام مصر بالحال(آمنين) وهو مناط الدّعاء[6].

ثانيا- الاعتراض بين عناصر الجملة الفعليّة:

الأصل في الجملة الفعليّة أن تبدأ بالفعل، ثمّ يليه الفاعل، ثمّ المفعول به، بيد أنّه قد يعترض بين عناصرها دون تأثّر العمل النّحوي بهذا الاعتراض. وقد تعدّدت صور الاعتراض في الجملة الفعليّة في الخطاب القرآني على النّحو الآتي:

1) الاعتراض بين الفعل ونائب الفاعل:

يرِد هذا الاعتراض حين تكون الجملة الفعليّة مبنيّة للمجهول أو لِمَا لم يُسمَّ فاعله، فيفصل فيها بين الفعل ونائب الفاعل، نحو قوله عزّ وجلّ:﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ

---

[1] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص211-212.

[2] يوسف: 99.

[3] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج2، ص372.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص372.

[5] ينظر: التّفسير المنير في العقيدة والشّريعة والمنهج، وهبة الزّحيلي، المجلد الثاني عشر، ج7، ص74.

[6] ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج13، ص55.

﴿ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾ ﴾[1]، فـ(الوصيّة) نائب فاعل للفعل(كتب)، والجملتان الشّرطيّتان محذوفتا الجواب(إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْراً) معترضتان بينهما، وألمح الزّمخشريّ إلى أنّ في الآية فاصلاً فقال:"(الوصيّة) فاعل(كتب)، وذُكِر فعلُها للفاصل" [2]، ولعلّه يقصد نائب الفاعل؛ لأنّ فعله مبنيّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله وفاعله – لو ذُكِر – هو لفظ الجلالة (الله) والوصيّة مفعول به في أصل التّركيب، أي: كتب اللهُ عليكم الوصيّةَ، فلمّا لم يذكر الفاعل، ناب عنه المفعول به.

وكلام الزّمخشريّ فيه ذِكرٌ للفصل دُون الإشارة إلى أنّه اعتراض، أو هو متعلّق به، ولكنّ الألوسي، بيّن ما في الآية من اعتراض ووجّهه بقوله: " إذا شرطيّة، وجواب كلّ من الشّرطين محذوف، والتّقدير: (إذا حضر أحدكم الموت فَلْيُوصِ، إنْ تَرَكَ خيراً فَلْيُوصِ)، فحذف جواب الشّرط الأوّل لدلالة السِّياق عليه، وحذف جواب الثّاني لدلالة الشّرط الأوّل وجوابه عليه... ومجموع الشّرطين معترض بين (كتب) وفاعله "[3].

ويلاحظُ أنّ الشّرط الثّاني مقيَّد بالشّرط الأوّل، أي: إذا حضر أحدكم الموت وهو على تلك الحال تاركاً الخير فَلْيُوصِ، فيكون مجموع الشّرطين لبيان كيفية الإيصاء.

ولعلّ السّرّ البلاغيّ الذي يدلّ عليه الاعتراض بين الفعل وفاعله هنا، إنّما هو الاهتمام ببيان كيفيّة الوصيّة الواجبة[4].

2) الاعتراض بين الفعل ومفعوله:

تتكوّن الجملة الفعليّة من ركنين أساسيين هما: الفعل والفاعل، لابدّ أن تتمّ بهما حتّى تدلّ على معنى مستقلّ. وقد تحتاج الجملة بعد ذلك إلى معانٍ إضافيّة تضيفها إلى المعنى

---

[1] البقرة: 180.

[2] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج1، ص171.

[3] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، السيد محمود الألوسي، ج2، ص59.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص59.

الأساسي. فتستعمل كلمات يسمّيها النّحاة الفضلات؛ لأنّها فضلة عن المعنى الأوّل، ومن هذه الفضلات المفاعيل كالمفعول المطلق، والمفعول لأجله، وجميع ما يتعلّق به.

أ- الاعتراض بين الفعل والمفعول به:

المفعول به "هو ما وقع عليه فعل الفاعل" [1] وفسّر ابن هشام الوقوع بقوله: " والمراد بالوقوع التّعلّق المعنوي لا المباشرة، أعني تعلّقه بما لا يُعقَل إلاّ به، ولذلك لم يكن إلاّ للفعل المتعدّي، ولولا هذا التّفسير لخرج منه..." [2]. والتّرتيب الطّبيعيّ للمفعول به أن يأتي بعد الفعل والفاعل، إلاّ أنّه قد يفصل بين الفعل والمفعول به بجملة اعتراضيّة، نحو قوله تعالى:﴿ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٣﴾ ﴾[3]، فجملة (كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ) معترضة " بين الفعل الّذي هو (لَيَقُولَنَّ) وبين مفعوله وهو (يَا لَيْتَنِي...) " [4]، ويبرز الرّازي السّرّ البياني لهذا الاعتراض فيقول: " هو اعتراض في غاية الحسن؛ لأنّ مَن أحبّ إنسانا فرح لفرحه وحزن لحزنه، فإذا قلب القضيّة فذلك إظهار للعداوة، فحكى تعالى صورة المنافق عند نكبة المسلمين ثمّ أراد أن يحكي حزنه عند دولة المسلمين بسبب فوات الغنيمة فقبْل أن يذكر الكلام بتمامه ألقى قوله(كأن لم تكن) والمراد التّعجّب كأنّه يقول: (انظروا إلى ما يقوله هذا المنافق كأن لم تكن بينكم وبينه مودّة ولا مخالطة أصلا). والّذي حسّن الاعتراض بهذه الجملة – وإنْ كان محلّها التّأخير – كون ما بعدها فاصلة، وهي ليست بفاصلة " [5].

ويبدو أنّ ما ذهب إليه الرّازي يُفْصِح عن ما تصوِّرُه تلك الجملة الاعتراضيّة من اضطراب نفسيّ رهيب في تركيبة المنافق، وكيف يمتلك قدرة الانتقال من أقصى التّمكّن في حالة من الحالات النّفسيّة كالمحبّة مثلا إلى أقصى التّمكّن في ما يضادّ هذه الحالة وهي

---

[1] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، ص213.

[2] المصدر نفسه، ص213.

[3] النّساء: 73.

[4] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج1، ص409.

[5] التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، محمد فخر الدّين الرازي، ج4، ص155-156.

البغض، وكيف يجتمع هذا الخلقان في نفسه، ولكن في غير موضعهما الصّحيح زمانا ومكانا... فما أعجب حاله عند يُسمَع عنه هذه الأخبار المتناقضة![1].

ومن صور الاعتراض في هذا النّمط، أن يعترض بجملة فعليّة بين المفعول المقدَّم وبين فعله النّاصب له، نحو قوله تعالى:﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾﴾[2]، فجملة (تَأْمُرُونِي) معترضة بين الفعل(أعبد) ومفعوله المقدَّم عليه للتّخصيص(غير الله)، والتّقدير: أفغير الله أعبد بأمركم؟ وهذا استنكار من الرّسول ﷺ لِما يعرضُهُ عليه المشركون من مشاركتهم عبادة آلهتهم في مقابل أن يعبدوا معه إلهه. كأنّ الأمر أمر صفقة يُسَاوَمُ عليها في السّوق!... وهو الاستنكار الّذي تصرخ به الفطرة في وجه هذا العرض السّخيف الّذي ينبئ عن الجهل المطلق المُطبق المطموس[3].

فَوَاضِحٌ من السِّياق أنّ المعنى الّذي أفاده الاعتراض هو توبيخ المشركين على دعوتهم الرّسول ﷺ إلى عبادة غير الله، وإنكاره لها، نظرا لقيام الأدلّة القطعيّة على تفرُّده بالألوهيّة، فهو خالق الأشياء كلّها وربُّها ومدبّرُها، فلا تصلح العبادة إلاّ له سبحانه وتعالى[4].

ب- الاعتراض بين الفعل والمفعول المطلق:

يسمّى المفعول المطلق المصدر؛ لأن الفعل يصدر عنه، ويسمّيه سيبويه اسم الحدثان، يقول: " واعلم أنّ الفعل الّذي لا يتعدّى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحدثان الّذي أخذ منه؛ لأنّه إنّما يذكر ليدلّ على الحدث "[5] ويعرّفه ابن هشام بقوله: " المفعول المطلق وهو المصدر

---

[1] ينظر: دلالة الجملة الاعتراضيّة في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه مخطوطة، إعداد أحمد مرغم، كليّة الآداب واللّغات، قسم الأدب العربي، جامعة سطيف2، السنة الجامعية: 2013-2014م، ص149.

[2] الزّمر: 64.

[3] ينظر: في ظلال القرآن، سيّد قطب، دار الشّروق، القاهرة، مصر، ط32، 1423هـ- 2003م، المجلد الرابع، ص3061.

[4] ينظر: التّفسير المنير في العقيدة والشّريعة والمنهج، وهبة الزّحيلي، المجلد الثّاني عشر، ص323.

[5] الكتاب، سيبويه، ج1، ص12.

الفضلة المؤكِّد لعامله أو المبيِّن لنوعه أو لعدده"[1] ثمّ يوضّح الفرق بينه وبين المفعول به فيقول: " المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الّذي عمل فيه، ثمّ أوقع الفاعل به فعلا، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده " [2].

وقد ورد هذا النّمط في الخطاب القرآني في صورة الاعتراض بين الفعل والمفعول المطلق بجملة اسميّة مخبر عنها بجملة فعليّة منفيّة، نحو قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٞۚ فَإِن لَّمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٞ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۗ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ لَا تَدۡرُونَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ لَكُمۡ نَفۡعٗاۚ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ١١﴾[3]، فالجملة الاسميّة (آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً) اعتراض بين الفعل (يوصيكم..) والمصدر الّذي بمعناه (فريضة)؛ لأنّ (يوصيكم) بمعنى: يعهد إليكم الله، ويأمركم، ويفرض عليكم[4]. فهو نائب عن المفعول المطلق.

ويبرّر الزّمخشريّ الاعتراض في هذه الآية بقوله:" هذه الجملة اعتراضيّة، ومن حقّ الاعتراضيّ أن يؤكّد ما اعترض بينه وبين ما يناسبه" [5].

لكنّ السّمين الحلبي يستبعد الاعتراض الذي قال به الزّمخشري ويرى " أنّ هذا الاعتراض غير مراد عند النّحويين؛ لأنّهم لا يعنون بالاعتراض في اصطلاحاتهم إلاّ ما كان بين شيئين متلازمين... " [6].

---

[1] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري ، ص225.

[2] مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص661.

[3] النّساء: 11.

[4] ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، ج6، ص473.

[5] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج1، ص371.

[6] الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السّمين الحلبي، ج2، ص323

وهذا الاعتراض الّذي عناه الزّمخشريّ وإن لم يكن مرادَ النّحويين كما قال السّمين الحلبيّ إلاّ أنّه لا مانع من اعتبار الجملة اعتراضيّة طالما أنّها وردت بين جملتين متّصلتي المعنى، ذلك أنّ الجمل المعترضة بين المتّصلات المعنوية موجودة بكثرة في الخطاب القرآني وهو طريق مهيع سارت عليه آي عديدة على الرّغم من أنّ بعض النّحاة لا يعتدّون به لضعف الصّلة بين أجزاء الجمل الّتي بينها ترابط معنويّ. على الرّغم من ذلك فإنّ هذا النّوع من الاعتراض المصطلح على تسميته "الاعتراض البياني" كان محطّ اهتمام البلاغيين، ويمكن الاستفادة منه في إثراء المعنى وتجليته بصورة أبْيَنَ وأوضح، ولعلّ هذا هو السِّرّ الّذي دفع الزّمخشري إلى الاعتداد بالاعتراض في الآية.

وفي الجملة الاعتراضية دلالة على أنّ الآباء والأبناء " غير مُسْتَوِينَ في نفعكم، متفاوتون تفاوتا يتبع تفاوت الشّفقة الجِبِلِّيّة في النّاس ويتبع البُرُورَ ومقدار تفاوت الحاجات. فربّ رَجل لم تعرض له حاجة إلى أن ينفعه أبواه أو أبناؤه، وربّما عرضت حاجات كثيرة في الحالين، وربّما لم تعرض، فهم متفاوتون من هذا الاعتبار الّذي كان يعتمده أهل الجاهلية في قسمة أموالهم، فاعتمدوا أحوالا غير منضبطة ولا موثوقا بها... فشرْعُ الإسلام ناط الفرائض بما لا يقبل التّفاوت وهي الأبوّة والبنوّة، ففرض الفريضة لهم نظرا لصلتهم الموجبة كونهم أحقّ بمال الأبناء والآباء" [1].

ج- الاعتراض بين الفعل وفاعله من جهة وبين المفعول لأجله:

يحدُّ النّحاة المفعول لأجله بأنّه " المصدر الفُضلة المعلِّل لحدَثٍ شاركه في الزّمان والفاعل " [2].

[1] التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج4، ص262.

[2] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، ص225-226.

وبناء على هذا، فالمفعول لأجله هو ما اجتمع فيه أربعة شروط: " أحدها أن يكون مصْدرا، والثّاني أن يكون مذكورا للتّعليل، والثّالث أن يكون المعلَّل به حدثا مشاركا له في الزّمان، والرّابع أن يكون مشاركا في الفاعل " [1].

والأصل في المفعول لأجله أن يؤتى به بعد تمام الكلام، أي بعد الفعل والفاعل لتوضيح علّة الحدث أو سببه، وقد يخالف المتكلّم هذا الأصل فيفصل بين الفعل والفاعل من جهة وبين المفعول لأجله بجملة اعتراضية نحو قوله تعالى:﴿ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ٧ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعۡمَةٗۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٨ ﴾[2]، فجملة(أُوْلَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ) اسميّة " معترضة للمدح"[3]، وهي واقعة بين الفعل(حبّب...) والفاعل المستتر ضميره عائد إلى لفظ الجلالة(الله) من جهة، وبين المفعول لأجله (فضلاً) من جهة أخرى.

وبيّن الزّمخشري أنّ هناك عدّة أوجه[4] لاعتبار (فضلا) مفعولا لأجله:

الوجه الأوّل: يمكن تقدير (فضلا) مفعولا لأجله (مفعولا له) من كلمة (الرّاشدون). وهنا يتساءل صاحب الكشّاف: من أين جاز وقوعه مفعولا له، والرّشد فعل القوم، والفضل فعل الله تعالى، والشّرط أن يتحدّ الفاعل؟ ويعلّل ذلك بقوله: لمّا وقع الرّشد عبارة عن التّحبيب والتّزيين والتّكريه، مسندة إلى اسمه تقدّست أسماؤه صار الرّشد كأنّه فعله، فجاز أن ينتصب عنه.

---

[1] المفصّل في علم العربيّة، جار الله الزمخشري، ص60.

[2] الحجرات: 7-8.

[3] التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج26، ص237.

[4] ينظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج4، ص277.

الوجه الثاني: ناصب المفعول لأجله ليس كلمة (الرّاشدون)، ولكنّه الفعل المسند إلى اسم الله تعالى، ويريد به (التّحبيب والتّزيين والتّكريه)، فتكون جملة (أُوْلَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ) اعتراضيّة بين الفعل(حبّب، زيّن، كرّه) ومعموله، أي المفعول لأجله(فضلا).

الوجه الثّالث: أن يكون المفعول لأجله (فضلا) منصوبا بفعل مقدَّر، كأنّه قيل: جرى ذلك، أو كان ذلك فضلا من الله.

وأشار الزّمخشري إلى أنّه يمكن أن يكون (فضلا) مفعولا مطلقا من غير فعله، على اعتبار أنّ (فضلا) يقع موقع (رشدا)؛ لأنّ رشدهم فضل من الله.

وصُدِّرت الجملة الاعتراضيّة باسم الإشارة، و" الإشارة بـ(أولئك) إلى ضمير المخاطبين في قوله(إليكم) مرّتين وفي قوله(قلوبكم) أي الّذين أحبّوا الإيمان وتزيّنت به قلوبهم، وكرهوا الكفر والفسوق والعصيان هم الرّاشدون، أي هم المستقيمون على طريق الحق. وأفاد ضمير الفصل القصر وهو قصر إفراد إشارة إلى أنّ بينهم فريقا ليسوا براشدين وهم الّذين تلبّسوا بالفسق حين تلبّسهم به فإن أقلعوا عنه التحقوا بالراشدين "[1].

د- الاعتراض بين المستثنى والمستثنى منه:

عالج النّحاة المستثنى تحت باب " الاستثناء"، ويقصدون بالاستثناء "الإخراج بـ(إلاّ) أو إحدى أخواتها لما كان داخلا أو منزَّلا منزلة الدّاخل"[2].

والاستثناء كما هو ظاهر من التّعريف يكون بـ "إلا " أو إحدى أخواتها، والمُخْرَجُ في الاستثناء يسمّى " مستثنى"، والمُخْرَجُ منه " مستثنى منه".

والمستثنى هو اسم يُذكَر بعد أداة الاستثناء مُخَالِفاً في الحكم لما قبلها نفيا وإثباتا، فهو يقيّد علاقة الإسناد بإخراج ما ليس منها، قال تمّام حسّان: " وعلاقة الإخراج قرينة معنويّة على إرادة (باب المستثنى) فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد حين نفهم هذه القرينة المعنويّة

---

[1] التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج26، ص237.

[2] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص141.

من السّياق. فإذا قلنا (جاء القوم إلاّ زيدا) فإنّنا قد أسندنا المجيء إلى القوم وأخرجنا (زيدا) من هذا الإسناد "[1].

ويقسّم النّحاة المستثنى إلى قسمين: متّصل ومنقطع. فالمتّصل ما كان من جنس المستثنى منه، نحو قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[2]، " فقد أُثْبِتَ الشّربُ لجماعة الغائبين وأُخْرِجَ منهم (قليلاً مِنْهُمْ) "[3]، والمستثنى والمستثنى منه كلاهما من جنس واحد هو البَشَر.

والمنقطع ما ليس من جنس المستثنى منه[4]، نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧٤﴾﴾[5]، فالمستثنى منه الملائكة، والمستثنى إبليس، وهو ليس من الملائكة، بل هو من الجنّ، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾[6]، والجنّ ليسوا من الملائكة، بدليل قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾[7].

والأصل في الجملة الإخراجيّة أن يُذْكَرَ المستثنى منه فحرف الاستثناء ثمّ المستثنى، وقد يعدِلُ المتكلّم عن ذلك، فيفصل بين المستثنى منه والمستثنى بجملة اعتراضيّة نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا ۚ وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴿١٥٨﴾ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا

---

[1] اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص199.

[2] البقرة: من الآية، 249.

[3] بناء الجملة العربيّة، محمّد حماسة عبد اللّطيف، ص170.

[4] ينظر: جامع الدّروس العربيّة، مصطفى الغلاييني، الشّيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط16، 1422 هـ- 2001م، ص579، ومعاني النّحو، فاضل صالح السامرائي، ج2، ص213.

[5] سورة ص: 73-74.

[6] الكهف، من الآية: 50.

[7] سبأ: 40-41.

﴿يَصِفُونَ ۝١٥٩ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ۝١٦٠﴾[1]، فالاعتراض هنا وقعَ بجملة التّنزيه(سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يَصِفُونَ)، بين المستثنى منه(الضّمير في " لمحضرون" العائد على "الجنّة") وبين المستثنى (عِبَادَ اللهِ الْمُخْلَصِينَ)، والاستثناء منقطع، وقد تباينت الآراء بشأن مَنْشَئِه على ثلاثة أوجه، أشار إليها ابن عاشور[2]:

الأوّل: قيل نشأ عن قوله(إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ). والمعنى: لكنّ عباد الله المخلصين لا يُحْضَرُونَ.

الثّاني: قيل نشأ عن قوله(عَمَّا يَصِفُونَ). والمعنى: لكنّ عباد الله المخلصين لا يصفونه بذلك.

الثّالث: قيل نشأ من ضمير (وَجَعَلُوا). والمعنى: لكنّ عباد الله المخلصين لا يجعلون ذلك. وهو من معنى القول الثّاني، فالمراد بالعباد المخلصين المؤمنون.

والوجه عندي: أن يكون استثناء منقطعا نشأ عن قوله (سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يَصِفُونَ) فهو مرتبط بها؛ لأنّ (ما يصفون) أفاد أنّهم يصفون الله بأنّ الملائكة بناته...

والمعنى: لكنّ الملائكة عباد الله المخلصين، فالمراد من(عباد الله المخلصين) الملائكة فهذه الآية في معنى قوله تعالى:﴿قَالَ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ۝٥٦﴾[3].

وتضمّنت الجملة الاعتراضية (سُبْحَانَ الله عَمَّا يَصِفُونَ) " إنشاء تنزيه الله تعالى عمّا نسبوه إليه، فهو إنشاء من جانب الله تعالى لتنزيهه، وتلقين للمؤمنين أن يقتدوا بالله في ذلك التّنزيه، وتعجيب من فظيع ما نسبوه إليه "[4].

هـ- الاعتراض بين الفعل وما يتعلّق به:

---

[1] الصّافات: 158-160.

[2] ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج23، ص188.

[3] الأنبياء: 56.

[4] التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج23، ص188.

يُعَدُّ الجارّ والمجرور من أكثر الوظائف النّحويّة ارتباطا بالفعل وتعلّقا به، مثله في ذلك مثل الظرف، وقد خصّهما الدّرس النّحويّ بمصطلح يدلّ لفظه على قوّة هذا الارتباط وتماسكه وهو" التّعلّق". وقد يزيد الجارّ والمجرور عن الظّرف في مواضع معيّنة، حيث يحدّد معنى الفعل في بعض الأحيان بنوع الحرف الّذي يتعلّق به.

والتّعلّق بالفعل معنى يتحكّم فيه معنى الفعل نفسه ونوع حرف الجرّ المستخدَم، ومعنى الاسم المجرور بحرف الجرّ كذلك.

والاعتراض بين الفعل وما يتعلّق به حالة تشبه تعلّق الفعل بمفعوله الثّاني، فكأنّه اعتراض بين المفعول الأوّل والمفعول الثّاني.

ومن صور هذا النّمط من الاعتراض أن يعترض بجملة اسميّة منسوخة بين الفعل ومفعوله الأوّل وبين ما تعلّق به من جارّ ومجرور، نحو قوله تعالى:﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٧﴾ ﴾[1] فالجملة الاسميّة المنسوخة (كَأَنَّكَ حَفِيٌّ) معترضة بين الفعل (يسألونك) ومتعلّقه[2] المتمثّل في الجارّ والمجرور(عنها)، و(حفيّ) مشتق من الفعل (حفي به) بمعنى بالغَ في الإكرام فيكون موظّفاً في صريح معناه، وتقدير الجملة الاعتراضيّة: كأنّك حفيّ بهم، أي مكرِم لهم ومُلاطِف فتكون دلالتها التّهكّم بالمشركين، أي يظهرون لك أنّك كذلك ليستنزلوك للخوض معهم في تعيين وقت السّاعة... وعلى هذا الوجه يتعلّق الجارّ والمجرور (عنها) بالفعل(يسألونك) [3].

---

[1] الأعراف: 187.

[2] ينظر: تفسير المنار، محمد عبده، ومحمّد رشيد رضا، دار المنار، القاهرة، مصر، ط2، 1366 هـ- 1947م، ج9، ص468.

[3] ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج9، ص205.

ويكون الاعتراض كذلك بين الفعل ومتعلّقه بجملة فعليّة مثبتة، كما في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيۡنَا نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٠٣ ﴾[1] فـ(حقّا علينا) جملة فعليّة مثبتة؛ لأنّ المصدر (حقّا) بدل من الفعل (حُقَّ)، وهو " مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا" [2]، أي: " حُقَّ ذلك علينا حقّا"[3]، فتكون بذلك جملة تامّة معترضة بين الفعل (ننجّي) وشبه الجملة(كذلك) المتعلّقة به، أي ننجّي المؤمنين كذلك.

وجعل الله التنجيّة "حقّا عليه، تحقيقا للتّفضّل به والكرامة حتّى صار كالحقّ عليه "[4].

3) الاعتراض بين المتبوع والتّابع:

أقرّ النُّحاة جـــواز الفصل بين المتبوع والتّابع:(الموصوف والصّفة، والمؤكَّد والتّوكيد، والمعطوف عليه والمعطوف، والمبدل منه والبدل) بغير مباين محض[5]؛ أي بغير أجنبيّ محض.

أ- الاعتراض بين الموصوف والصّفة:

الصّفة أو النّعت هو التّابع المكمّل متبوعه، ببيان صفة من صفاته، نحو قولـه تعالى: ﴿فِيهَا كُتُبٞ قَيِّمَةٞ ٣ ﴾[6] أو ببيان صفة من صفـات ما تعلّـق به، وهـــو ما يسمّى بالنّعـــت السّببيّ[7]، نحو قوله تعالى:﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾[8].

---

[1] يونس: 103.

[2] المعجم الوافي في أدوات النّحو العربي، توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي، دار الأمل، اربد، الأردن، ط2، 1993م، ص147.

[3] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري ، ج2، ص278.

[4] التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج11، ص299.

[5] ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج3، ص114.

[6] البيّنة: 3.

[7] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص51.

[8] النّساء: 75.

وقد أجاز النّحويّون الاعتراض بين الصّفة والموصوف، ومن صوره أن يكون ذلك بجملة فعليّة شرطيّة محذوفة الجواب بين الموصوف وصفته، نحو قوله تعالى:﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ٧٦﴾[1] فقد اعترض بين الموصوف(قَسَمٌ) وصفته (عظيم) بالجملة الفعليّة الشّرطيّة (لَوْ تَعْلَمُونَ)[2]، المحذوف جوابها، والتّقدير: " لو تعلمون ذلك لما احتجتم إلى القَسَم "[3].

وقد علّل عليّ عبد العزيز موسى هذا الاعتراض بقوله: " فَفُصِلَ بين الموصوف وصفته بجملة(لو تعلمون) ليستوقف المؤمنين، ويستدعي اهتمامهم إلى عظمة هذا القَسَم من جهة، ومن جهة أخرى فيه صرفُ الأنظار إلى التّفكير في الآفاق وفي مواقع النّجوم، ففي قوله تعالى (لو تعلمون) إشعارٌ للمؤمنين بأنّ ثمّة عِلماً جليلاً يتّصل بمواقع النّجوم حبّذا لو تتفكّرون فيه"[4] وخاصّة أنّ قبلها قوله تعالى:﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ٧٥ ﴾[5]، بوصفه سبيلا تُوصِلُ المتأمّلين في تلك المواقع إلى توحيد خالقها سبحانه، لما اشتملت عليه أحوالها من متعلّقات صفات الله تعالى.

وفائدة الاعتـــراض هنا هي التّعظيم لهذا القَسَـم وتفخيمه ثمّ بيـــان جهلهـم بهـذه الحقيقة[6]، كأنّه قال: وإنّه لقَسَم لو علمتم حاله أو تحقّقتم أمره، لعرفتم عظمة شأنه وفخامته[1].

---

[1] الواقعة: 76.

[2] ينظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج4، ص351.

[3] التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج27، ص332.

[4] الفصل النّحوي بين مطالب التّركيب وقيم الدّلالة، علي عبد العزيز موسى، مجلـة دراسـات للعلـوم الإنـسانية والاجتماعية، الأردن، المجلد 33، العدد: 01، 2006م، ص11.

[5] الواقعة: 75.

[6] ينظر: البيان في روائع القرآن، تمّام حسّان، ص187.

ومن صور هذا النّمط من الاعتراض، أن يكون بجملة فعلية مضارعيّة استفهاميّة، وذلك في قوله تعالى:﴿ وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴿٦٢﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٦٣﴾ مُدْهَامَّتَانِ ﴿٦٤﴾ ﴾[2]، فجملة(فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) فعليّة مضارعيّة مفتتحة بالاستفهام (أيّ) الّذي له الصّدارة، ومعترضة بين الموصوف(جنّتان) وصفته (مدهامّتان)، وانصرفت دلالتها إلى توبيخ المكذّبين والإنكار عليهم[3].

وبتأمّل المتلقّي في الجملة الاستفهامية المعترضة يجدها منتظمة مع الآية السّابقة لها واللاّحقة، في نسق تتابعيّ يصعب قطعه، أو العُدول عنه.

ب- الاعتراض بين المبدل منه والبدل:

من صور هذا النّمط ، الاعتراض بين المبدل منه والبدل بجملة اسميّة منسوخة نحو قوله تعالى:﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴿٤١﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾ ﴾[4]، فالجملة الاسميّة (إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقاً نَبِيّاً) مركّبة من جملتين أولاهما كبرى منسوخة بـ(إنّ) والثّانية صغرى منسوخة بـ(كان)، استعملت فيها لفظة (صدّيقاً) صيغة مبالغة؛ لتدلّ على المبالغة في صدق إبراهيم عليه السلام وأنّ الصّدق صفة ملازمة له في أقواله وأفعاله، وتأكيد الجملة بحرف التّوكيد وبإقحام فعل الكون للاهتمام بتحقيقه زيادة في الثّناء عليه، يقول ابن عاشور: " جملة(إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقاً نَبِيّاً) واقعة موقع التّعليل للاهتمام بذكره في التّلاوة، هذه الجملة معترضة بين المبدل منه والبدل فإنّ (إذ) اسم

---

(1) ينظر: الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى العلوي، ج2، ص170، ومن أساليب التّعبير القرآني، دراسة لغويّة وأسلوبيّة في ضوء النّصّ القرآني، طالب محمّد إسماعيل الزّوبعي، دار النّهضة العربيّة، بيروت لبنان، ط1، 1996م، ص184.

(2) الرحمن: 62-64.

(3) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود، ج6، ص181.

(4) مريم: 41-42.

زمان وقع بدلا من إبراهيم، أي اذكر ذلك خصوصا من أحوال إبراهيم فإنّه أهمّ ما يذكر فيه؛ لأنّه مظهر صدّيقيّته إذ خاطب أباه بذلك الإنكار[1].

ومن صوره أيضا، الاعتراض بين البدل، والمبدل منه بجملة فعليّة مضارعيّة استفهاميّة، نحو قوله عزّ وجلّ:﴿فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ ﴿٧٠﴾ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٧١﴾ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ ﴿٧٢﴾﴾[2]، فالجملة الفعلية (فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) مضارعيّة في شكل استفهاميّ، وقد اعْتُرِضَ بها بين المبدل منه(خَيْرَات) والبدل (حُورٌ)، لقصد " التّعريض بالمشركين وتوبيخهم على أن أشركوا مع المُنْعِم غيرَ المُنْعِم... والتّكذيب مستعمَل في الجُحُود والإنكار"[3] مجازا لتشنيع هذا الجُحُود.

وتكذيب النِّعَم الّذي تشير إليه الجملة الاستفهاميّة المعترضّة تضمّن " كناية عن الإشراك بالله في الإلهية. والمعنى: فبأيّ نعمة من نِعَم الله عليكم تُنْكرون أنّها نِعمة عليكم فأشركتم فيها غيره بَلْهَ إنكار جميع نِعَمه إذ تعبدون غيره دواما "[4].

ج- الاعتراض بين المعطوف عليه والمعطوف:

من صوره، الاعتراض بين المعطوف عليه والمعطوف بجملة فعليّة نحو قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾﴾[5]، فقوله(ما يشتهون) يجوز فيه وجهان[6]: أحدهما الرّفع على اعتبار أنّه مبتدأ مؤخَّر، و(لهم) شبه جملة خبرُه المقدَّم، وهذا الوجه لا صلة له بالاعتراض. والثّاني: النّصب على أن يكون (ما) معطوفا على (البنات)، أي: يجعلون لله البنات ولهم البنون.

---

[1] التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج16، ص112.

[2] الرّحمن: 70-72.

[3] التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج27، ص243.

[4] المرجع نفسه، ج27، ص244.

[5] النّحل: 57.

[6] ينظر: الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السّمين الحلبي، ج7، ص242، والكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج2، ص449.

وبناء على الوجه الثّاني، فالجملة الفعلية (سبحانه) معترضة بين المعطوف عليه المنصوب (البنات) والمعطوف(ما) منصوب المحلّ.

ومعنى(سبحانه):" مصدر نائب عن فعله، ملازم للإضافة دائما"[1]، وهو "مفعول مطلق، ومعناه: تنزيها لله وبراءة له من السّوء"[2].

وقد وقعت الجملة المعترضة "جوابا عن مقالتهم السّيئة الّتي تضمّنتها حكاية (ويجعلون لله البنات) إذ الجعلُ فيه جعلٌ بالقول... وإنّما قُدِّم (سبحانه) على قوله(ولهم ما يشتهون) ليكون نصّا في أنّ التّنزيه عن هذا الجعل لذاته وهو نسبة البنوّة لله، لا عن جعلهم له خصوص البنات دون الذّكور الّذي هو أشدّ فظاعة، كما دلّ عليه قوله تعالى(ولهم ما يشتهون)؛ لأنّ ذلك زيادة في التّفظيع[3].

ومن صوره، الاعتراض بين المعطوف عليه والمعطوف بجملة اسميّة نحو قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴿١٨﴾﴾[4]، فقد وقعت الجملة الاسميّة المثبتة (وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ) معترضة بين المعطوف عليه(حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) والمعطوف(عَشِيّاً)[5]، وأصل الكلام: (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وعشيّا وحين تظهرون) والحكمة في ذلك الإشارة إلى أنّ التّوفيق للعبادة نعمة ينبغي أن يُحْمَدَ عليها الله عزّ وجلّ.

---

[1] المعجم الوافي في أدوات النّحو العربي، توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي، دار الأمل، إربد، الأردن، ط2، 1993م، ص179.

[2] التّطبيق النّحويّ، عبده الرّاجحي، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، مصر، ط2، 1420هـ- 2000م، ص234.

[3] التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج14، ص182-183.

[4] الرّوم: 17-18.

[5] ينظر: الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السّمين الحلبي، ج9، ص36، والكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج3، ص356.

وقُدِّم الجارّ والمجرور(وَلَهُ الحمدُ) لإفادة القصر الادِّعائيّ لجنس الحمد على الله تعالى؛ لأنّ حمده هو الحمد الكامل، وللاهتمام بالضّمير العائد على لفظ الجلالة[1].

والجملة المعترضة صريحة الدّلالة على أنّ تسبيح المؤمنين لله ليس لمنفعة الله تعالى بل لمنفعة المسبِّحين؛ لأنّ الله محمود في السّماوات والأرض فهو غنيٌّ عن حمد عباده.

ثالثا- الاعتراض بين المتلازمين:

1) الاعتراض بين الشّرط وجوابه:

يتكوّن أسلوب الشّرط من ثلاثة أجزاء: أداة شرط رابطة، وجملة الشّرط، وجملة الجواب.

وأداة الشّرط تعلّق إحدى الجملتين بالأخرى، وتجعل الأولى شرطا في حدوث الثّانية، ولذلك تكون الثّانية مترتّبة على الأولى أو جوابا لها؛ لأنّه " لابدّ للشّرط من جواب، وإلاّ لم يتمّ معنى الكلام "[2].

وقد أشار ابن يعيش إلى أنّ العلاقة بين الشّرط والجواب كالعلاقة بين المبتدإ والخبر " فكما أنّ المبتدأ لا يستقلّ إلاّ بذكر الخبر كذلك الشّرط لا يستقلّ إلاّ بذكر الجزاء"[3]، كما أشار أيضا إلى أنّ افتقار " كلّ واحدة من الجملتين إلى الأخرى كافتقار المبتدإ إلى الخبر، فالجملة الأولى الّتي هي شرط بمنزلة المبتدإ، والجملة الثّانية الّتي هي جزاء كالخبر" [4].

والمستفاد من هذا كلّه أنّ هناك صلة وطيدة وتلازماً في السّياقات اللّغويّة بين الشّرط والجواب؛ فالجواب مترتِّبٌ على الشّرط؛ لهذا فالأصل أن يأتي الجواب بعد الشّرط دون فاصل بينهما؛ إلاّ أنّ النّحاة أجازوا في الاستعمال الفصل بينهما[5] بجملة اعتراضيّة، نحو قوله تعالى:

---

[1] ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج21، ص66-67.

[2] الأصول في النّحو، ابن السراج، ج2، ص182.

[3] شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص81.

[4] المصدر نفسه، ج3، ص151.

[5] ينظر: شرح الكافية في النّحو، رضي الدين الاستراباذي، ج2، ص256.

﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ﴾[1]، فالجملة الفعليّة المنفيّة (وَلَنْ تَفْعَلُوا) معترضة[2] بين الشّرط (لَمْ تَفْعَلُوا) وجوابه(فَاتَّقُوا النَّارَ).

والاعتراض بهذه الجملة جاء توكيدا وتسديدا لمعنى التّحدّي، وتقريرا لعجز المخاطَبين[3] ، قال ابن عطية: " ولن تفعلوا، اعتراض بين فعل الشّرط وجوابه لإثارة هممهم، وتحريك نفوسهم؛ ليكون عجزهم بعد ذلك أبدع، وهو أيضا من الغُيوب الّتي أخبر بها القرآن قبل وقوعها " [4].

ويتّفق تمّام حسّان مع ابن عطية في انصراف هذا الاعتراض إلى التّحدّي والتّعجيز، مشيرا إلى أهميّة النفي في السّياق، يقول: " وهذا الّذي في الآية اعتراض للتّعجيز والتّحدّي بواسطة تأبيد النّفي مستقبلا"[5].

ومثل ذلك قوله تعالى:﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ ﴾[6]، فالجملة الاسميّة المثبتة المصدّرة بلفظ الجلالة (وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ) معترضة بين فعل الشّرط (بدّلنا) وجوابه(قالوا)، قال ابن الأثير: " فهذا الاعتراض بين شرط(إذا) وجوابها؛ لأنّ تقدير الكلام:(وإذا بدّلنا آية مكان آية قالوا إنّما أنت مفتر) فاعترض بينهما بقوله تعالى(وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ)، وهو مبتدأ وخبره وفائدته إعلام القائلين إنّه مفتر أنّ ذلك من الله وليس منه وأنّه أعلم بذلك منهم"[7]، " وأعلمُ بما هو أصلح للعباد وبما فيه خيرهم، فإنّ مثل آيات هذا الكتاب كمثل الدّواء يُعْطى

---

[1] البقرة: 24.

[2] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج2، ص278.

[3] ينظر: ظاهرة الفصل في النّحو العربي، حسين عباس الرفايعة، دار جرير، الأردن، ط1، 2016م، ص86.

[4] المحرّر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، أبو محمد عبد الحقّ بن غالب بن عطية الأندلسي(ت 536 ه)، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422ه- 2001م، ج1، ص204.

[5] البيان في روائع القرآن، تمّام حسّان، ص184.

[6] النّحل: 101.

[7] المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، ضياء الدّين بن الأثير، ج2، ص185.

منه للمريض جرعات حتّى يماثل الشِّفاء، ثم يُسْتبدَل بما يصلح له من أنواع أخرى من الأطعمة " [1].

وذهب ابن القيّم في تفسير هذا الاعتراض إلى القول:" (والله أعلم بما ينزّل) اعتراض بين الشّرط وجوابه أفاد أمورا: منها:

1- منها الجواب عن سؤال: ما حكمة هذا التّبديل وفائدته؟

2- ومنها أنّ الّذي بُدِّل وأُتِي بغيره منزَّل مُحْكَمٌ نُزولُه قبل الإخبار بقولهم.

3- ومنها أنّ مصدر الأمرين من علمه تبارك وتعالى، وأنّ كُلاّ منهما منزَّل، فيجب التّسليم والإيمان بالأوّل والثّاني "[2].

والمقصود من الجملة الاعتراضيّة على حدّ تعبير ابن عاشور هو " تعليم المسلمين لا الرّدّ على المشركين؛ لأنّهم لو علموا أنّ الله هو المنزّل للقرآن لارتفع البهتان. والمعنى: أنّه أعلمُ بما ينزِّل من آية بدل آية، فهو أعلمُ بمكان الأولى ومكان الثّانية ومحمل كلتيهما، وكُلٌّ عنده بمقدار وعلى اعتبار" [3].

ولكنّ الألوسي يرى رأيا مخالفا لرأي ابن عاشور، وهو أنّ الجملة المعترضة جاءت لتوبيخ الكفرة، والتّنبيه على فساد رأيهم[4]. ويدلّ على زيادة تحقيق معنى الاعتراض لديه الالتفاتُ إلى الغيبة، مع الإسناد إلى الاسم الجليل الذي يترك المهابة في نفس المتلقّي[5].

---

[1] صفوة التّفاسير، محمّد عليّ الصّابوني، ج2، ص143.

[2] التّبيان في أيمان القرآن، أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر أيّوب ابن قيّم الجوزيّة(ت751 ه)، تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطيّ، دار عِلم الفوائد، جدّة، السّعوديّة، (د.ت)، ص327-328.

[3] التّحرير والتّنوير، الطاهر بن عاشور، ج14، ص283.

[4] ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، السيد محمود الألوسي، ج14، ص231.

[5] ينظر: المصدر نفسه، ج14، ص231.

2) الاعتراض بين القسم وجوابه:

يُعَدُّ القَسَم من أساليب التّوكيد، يقول سيبويه:" اعلم أنّ القسم تأكيد لكلامك"[1]. ويقول عنه الزّمخشريّ:" هو جملة فعليّة أو اسميّة تؤكِّد بها جملة موجبة أو منفيّة" [2].

ويُفْهَمُ من كلام الزّمخشري أنّ أسلوب القَسَم يتكوّن من جملتين تترتّب إحداهما على الأخرى: الأولى، جُملة القسم، والثّانية، جملة الجواب. ويؤتى بالأولى من أجل توكيد ما يُقْسَم عليه من نفي أو إثبات.

ولمّا كانت الجملة "عبارة عن كلام مستقلّ، فإنّ هذه الجملة لا تستقلّ بنفسها حتّى تتبع بما يقسم عليه نحو: أقسم بالله لأفعلنّ "، ولو قلت: أقسم بالله، وسكتّ لم يجز؛ لأنّك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط، وإنّما أردت أن تخبر بأمر آخر، وهو (لأفعلنّ) وأكّدته بقولك: أحلف بالله. ونظير ذلك من الجمل الشّرط والجزاء، فإنّها وإن كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنّها لا تفيد حتّى ينضمّ إليها الجزاء "[3] فقد ارتبطت جملتا القسم وجوابه " ارتباطا حتّى صارتا به كالجملة الواحدة، وإن لم يكن بينهما عمل "[4].

وعلى الرّغم من الارتباط اللّغويّ والمعنويّ الحميم بين جملتي القسم والجواب، إلاّ أنّ النّحاة أجازوا الفصل بينهما[5] كما أجازوا الفصل بين جملتي الشّرط وجوابه، نحو قوله تعالى:﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾[6]، فهاتان الآيتان وردتا في سياق حوار محكيّ بين الله تعالى وإبليس، إذ أصل الكلام فيهما:(أُقْسِم بالحقّ لأملأنّ وأقولُ الحقّ) [7]، فقد فصلت الجملة المعترضة(والحقَّ أَقُولُ) بين القَسَم المحذوف

---

[1] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج3، ص104

[2] ينظر: المفصّل في علم العربيّة، جار الله الزمخشري، ص244.

[3] شرح المفصل، ابن يعيش، ج9، ص91.

[4] مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص60.

[5] ينظر: المسائل الحلبيات، أبو عليّ الفارسيّ، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، سوريا، ط1، 1407هـ-1987م، ص147.

[6] سورة ص: 84-85.

[7] ينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص390.

وجوابه (لأَملأنّ). فقُرِئت (الحقّ الأولى) بالرّفع على أنّها مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: (أنا الحقّ أو الحقّ منّي)، وقُرِئَت بالنّصب إمّا لكونها مفعولا مطلقا بدلا عن فعل من لفظه محذوف تقديره: فأحقّ الحقّ، وإمّا على تقدير حذف القسم؛ أي(فبالحقّ لأملأنّ)، و(الحقّ أقول) معترض بينهما[1]، ويقدَّرُ القسم: فالحقُّ قسمي[2].

وقُدِّم المفعول به (الحقَّ) في الجملة الاعتراضيّة للاختصاص، أي: لا أقول إلاّ الحقّ[3].

وبيَّنَ صاحبُ الكشّاف دلالة لفظة (الحقّ) في الجملة المعترضة فقال: " والمراد بالحقّ: اسمه عزّ وعلا الّذي في قوله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾[4]، أو الحقّ الّذي هو نقيض الباطل: عظّمه الله بإقسامه به "[5].

والغرض المستفاد من الاعتراض بين القسم وجوابه في الآية هو توكيد المعنى وزيادته تقريرا.

ومن صور الاعتراض في أسلوب القسم، أن يُعْتَرَض بين القسم وجوابه بجملة شرطيّة، مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَأَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْءَاثِمِينَ ﴿١٠٦﴾﴾[6]، فجملة(إِنْ ارْتَبْتُمْ) معترضة بين القسم (فَيُقْسِمَانِ بالله) وجوابه(لا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَناً)، وهو اعتراض بجملة فعليّة شرطيّة حُذِفَ

---

[1] ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء العكبريّ، ج2، ص213.

[2] ينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص390.

[3] ينظر: التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج23، ص307.

[4] النّور: 25.

[5] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج4، ص87.

[6] المائدة: 106.

جوابها، تقديره:(إنْ ارتبتُم فيهما فحلِّفُوهما) [1]، لدلالة جواب القَسَم عليه؛ وليتأتّى الإيجاز، " فإنّ القَسَم أولى بالجواب؛ لأنّه مُقَدَّمٌ على الشّرط" [2].

والجملة المعترضة هنا مسُوقة " للتنبيه على اختصاص الحبس والتّحليف بحال الارتياب، أي إنْ ارتاب الوارث منكم بخيانةٍ وأخذِ شيْء من التّركة فاحبسوهما وحلِّفوهما بالله "[3].

ومن صور الاعتراض في أسلوب القسم، أن يعترض بين القسم وجوابه بجملة فعليّة مؤكّدة، نحو قوله تعالى:﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدۡ عَلِمۡتُم مَّا جِئۡنَا لِنُفۡسِدَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ ٧٣ ﴾[4].

جاء الاعتراض في الآية بين القَسم (تَاللهِ) وجوابه(مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الأَرْضِ) الوارد جملة فعلية ماضويّة منفيّة بـ (ما). وقد استهلّت الجملة المعترضة بمؤكّدين (اللاّم وقد). وقد اتّحد المعنى الّذي ذهب إليه المفسّرون في بيان هذا الاعتراض، وإن اختلفت عباراتهم، قال الزّمخشري: " وإنّما قالوا: (لقد علمتم) فاستشهدوا بعلمهم لما ثبت عندهم من دلائل دينهم وأمانتهم في كَرَّتَيْ مجيئهم ومداخلتهم للمَلِك، ولأنهم دخلوا وأفواه رواحلهم مكعومة لئلا تتناول زرعا أو طعاما لأحد من أهل السّوق "[5].

ودار في الفَلَكِ نفسه قول ابن عطية:" لقد علمتم منّا التّحرّي، وروي أنّهم كانوا قد اشتهروا في مصر بصلاح وتعفّف "[6].

---

[1] ينظر: الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السّمين الحلبي، ج4، ص465.

[2] التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج7، ص87.

[3] إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود، ج3، ص89.

[4] يوسف: 73.

[5] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج2، ص462.

[6] المحرّر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية الأندلسي، ج8، ص29.

ويبدو أنّ استجلاب هذا الاعتراض(لقد علمتم) لتأكيد القسم على أنّهم أهل صلاحٍ واستقامة، وليس من شأنهم إحلال الفساد في الأرض، ويقوّي هذا قول الزّركشي: " (لقد علمتم) اعتراض، والمراد تقرير إثبات البراءة من تهمة السّرقة "[1].

المبحث الثاني: الاعتراض بين جملتين متّصلتين:

1) الاعتراض بين جملتين متّصلتين لفظا ومعنى:(بين جملتين متعاطفتين)

يعدّ هذا الضّرب أكثر ضروب الاعتراض شُيُوعاً في الخطاب القرآني، والمراد بالاتّصال اللّفظي عطف الجمل على بعضها بحروف العطف؛ لأنّ " الغرض من عطف الجمل ربط بعضها ببعض واتّصالها والإيذان بأنّ المتكلّم لم يرد قطع الجملة الثّانية من الأولى والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء " [2].

وأمّا الاتّصال المعنوي فيقصد به ارتباط الجمل دون حرف العطف، والرّابط هو المعنى.

ومن صور هذا النّمط من الاعتراض، أن يعترض بجملة اسميّة بين جملتين متعاطفتين بالفاء، مثل قوله تعالى:﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ۖ وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾ ﴾[3]، فالجملة الاسميّة المثبتة المصدّرة بلفظ الجلالة (وَاللهُ مُخْرِجٌ مَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ) هي جملة معترضة بين المعطوف (فَقُلْنَا) والمعطوف عليه (ادَّارَأْتُمْ)[4]، والرّابط بين الجملتين المتعاطفتين هو الفاء، ومن السّمات الدّلاليّة للفاء أنّها – كالواو- تضمّ الشّيء إلى الشّيء، بيد أنّها تجعل ذلك متّسقاً بعضُه في أثر بعض[5] وتفيد الدّلالة على السّبب، أي " أن

---

[1] البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين الزّركشي، ج3، ص57.

[2] شرح المفصل، ابن يعيش، ج3، ص75.

[3] البقرة: 72-73.

[4] ينظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج1، ص119.

[5] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج2، ص304.

يكون ما بعدها مسبّبا عن الأوّل"[1]، وعليه فإنّ الفاء فضلاً عن تحقيقها الاتّساق والانسجام بين المعطوف والمعطوف عليه، فقد أُوتِيَ بها لإرادة السّببيّة[2]؛ لأنّ التّدارؤ كان مسبّباً عن قتل النّفس.

ولم يَفُت ابن الأثير تبيان جدوى هذا الاعتراض بقوله: " وفائدته أن يقرِّر في نفوس المخاطَبين وقلوب السّامعين أنّ تَدَارُؤَ بني إسرائيل في قتْل تلك النّفْس لم يكن نافعاً لهم في إخفائه وكتمانه؛ لأنّ الله تعالى مُظْهِرٌ لذلك، ولو جاء الكلام غير معترَض فيه لكان: (وإذ قتلتم نفسا فادّارأتم فيها، فقلنا اضربوه ببعضها)، ولا يخفى على البليغ الفرق بين ذلك وبين كونه معترضا فيه"[3]، وبهذا " حُسِمَ الجدالُ بين المختلِفين والمتدافِعِين، يؤكِّد ذلك اسميّة الجملة المعترَض بها، وتصدُّرها بلفظ الجلالة " [4].

ومن صور هذا النّمط من الاعتراض كذلك، أن يُعترَض بجملتين اسميتين متعاطفتين، بين جملتين متعاطفتين بحرف الواو، ضمن سياق الخطاب القرآني حكاية عن مريم، يقول الله تعالى:﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿٣٦﴾﴾[5]، فقد جاءت الجملتان المتعاطفتان (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى) معترضتين بين جملة المعطوف عليه(إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى) وجملة المعطوف(وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مريم) تعظيما لشأن هذه المولودة وما علق بها من عظائم الأمور وجعلها وابنها آية للعالمين[6].

---

[1] ينظر: معاني النّحو، فاضل صالح السّامرائي، ج3، ص204.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج3، ص204، والدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السّمين الحلبي، ج1، ص434.

[3] المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، ضياء الدّين بن الأثير، ج2، ص186.

[4] النّصّ والخِطاب، محمّد عبد الباسط عيد، قراءة في علوم القرآن، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2009م، ص180.

[5] آل عمران: 36.

[6] ينظر: صفوة التّفاسير، محمّد عليّ الصّابوني، ج1، ص199، والكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج1، ص273.

وتحسن الإشارة إلى أنّ الخطاب القرآني قد وظّف في الجملتين المعترَض بهما اسم التّفضيل بعد لفظ الجلالة لبيان التّفضيل المطلق لمعرفة الله تعالى بنفاسة المولودة مريم الّتي وضعتها امرأة عمران، وتفضيل هذه الأنثى الّتي وُهِبَتْهَا على الذّكر الّذي طلبته.

ومن صور هذا الاعتراض، أن يعترض بجملة اسميّة منفيّة مقدَّم خبرها، بين جملتين فعليتين متعاطفتين بحرف العطف (أو)، نحو قوله تعالى: ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡ يَكۡبِتَهُمۡ فَيَنقَلِبُواْ خَآئِبِينَ ١٢٧ لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ ١٢٨﴾ [1]، فالجملة الاسميّة (لَيْسَ لَكَ مِنْ الأَمْرِ شَيْءٌ) منفيّة بـ(ليس)، قُدِّم فيها خبر(ليس) الجارّ والمجرور على اسمها (شيءٌ)، وهي جملة معترضة بين الجملتين الفعليتين المتعاطفتين بالحرف(أو)، إذ عُطِفت جملة(أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ) على جملة(لِيَقْطَعَ طَرَفاً مِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا)، والخطاب في الجملة الاعتراضيّة موجّهٌ للرّسول ﷺ، وهي تدلّ – حملاً على صريح لفظها – على " أنّ النّصر من عند الله لتحقيق قدَر الله، وليس للرّسول ﷺ ولا للمجاهدين معه في النّصر من غاية ذاتية ولا نصيب شخصيّ. كما أنّه ليس له ولا لَهُم دخل في تحقيقه، وإنْ هُمْ إلاّ ستار القُدرة تحقّق بهم ما تشاء! فلا هُمْ أسباب هذا النّصر وصانعوه، ولا هُمْ أصحاب هذا النّصر ومستغلّوه! إنّما هو قدر الله يتحقّق بحركة رجاله، وبالتّأييد من عنده؛ لتحقيق حكمة الله من ورائه وقصده"[2].

وأفاد الاعتراض بالجملة المنفيّة تنبيه النّبيّ ﷺ إلى أنّ النّصر والهزيمة كليهما بأمر الله الّذي له الاختيار وحده فيما يريد[3].

وهناك ملاحظة تستيقظ النّظر، وتُعَدُّ من خصائص هذه الجملة المعترضة في الخطاب القرآني، بل هي سرّ من أسرار إعجازه البياني، وهي أنّها لو نُزِعت من سياقها " لصحّ أن تجري – على حدّ تعبير الطّاهر بن عاشور- مجرى المثل إذ رُكِّبت تركيبا وجيزا محذوفا منه بعض

---

[1] آل عمران: 127-128.

[2] في ظلال القرآن، سيّد قطب، المجلد الأول، ص471.

[3] ينظر: البيان في روائع القرآن، تمّام حسّان، ص184.

الكلمات، ولم أظفر، فيما حفظت من غير القرآن، بأنّها كانت مستعملة عند العرب، فلعلّها من مبتكرات القرآن"[1].

ومن صور هذا الاعتراض، أن يعترض بجملة اسميّة استفهامية بمعنى النّفي، بين جملتين فعليتين متعاطفتين بحرف الواو، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٥﴾﴾[2]، إذ وقعت الجملة الاسميّة (وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللهُ) المصدَّرة باسم الاستفهام (مَنْ) معترضة بين جملتين فعليتين متعاطفتين بواسطة حرف العطف (الواو)، هما: جملة المعطوف عليه(فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ) وجملة المعطوف(وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا).

وينبغي أن يُلاحَظ هنا أنّ الاستفهام خرج عن غرضه الأصلي، إلى معنى النّفي، ولذلك وقع بعده الاستثناء، أي: لا يغفر الذّنوب إلاّ الله.

ويرى أبو حيّان أنّ " هذه الجملة الاعتراضيّة فيها ترفيق للنّفوس وداعية إلى رجاء الله، وسعة عفوه واختصاصه بغفران الذّنوب "[3].

ويفهمُ من نصّ أبي حيان أنّ الجملة المعترضة جاءت لتطييب نفوس عباد الله وتنشيطهم للتوبة، ولبيان أنّ ذنوبهم – مهما عَظُمَت – فإنّ عفوه سبحانه عنهم أعظمُ ورحمته بهم أوسعُ، وهذا من معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾[4].

ومن صور هذا الاعتراض، أن يُعترَض بجملة فعليّة ينوب فيها المفعول المطلق عن فعلها وفاعلها المحذوفين بين جملتين فعليتين، نحو قوله تعالى:﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا

---

[1] التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج4، ص83.

[2] آل عمران: 135.

[3] البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ، ج3، ص64.

[4] الزّمر: 53.

وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١٩١﴾﴾[1]، فالجملة الفعليّة المحذوفة الفعل وفاعله، النّائب عنهما فيها المفعول المطلق(سبحانك) وقعت معترضة بين جملتين فعليتين موصولتين بالفاء العاطفة للتّرتيب؛ أولاهما: جملة المعطوف عليه(مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً)، وهي جملة فعليّة منفيّة بـ(ما)، والثّانية: جملة المعطوف(فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ)، وهي جملة إنشائيّة دعائيّة بصيغة فعل الأمر.

وأفادت هذه الجملة الاعتراضيّة توكيد مضمون جملة المعطوف عليه، والتّمهيد لجملة المعطوف الّتي تعقبه، وسيقت " للتّنزيه من العبث، ومن أن يخلق- الله تعالى– شيئا بغير حكمة" [2].

2) الاعتراض بين جملتين متّصلتين معنى:

أ- الاعتراض بين جملتي المبدل منه والبدل:

يقع هذا النّمط من الاعتراض بين جملتين، إذا كانت الجملة الثانية أوفَى بتأديّة المقصود من الأولى، فالمقتضي للإبدال إذاً هو " كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لنكتة، ككونه مطلوبا في نفسه"[3] لنحوٍ من التنبيه والتّأكيد والتّفصيل والبيان، وأشهره في هذا الباب قسمان: أحدهما: أن تُنزَّل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعه"[4]، والآخر: أن تكون الجملة على سبيل بدل الاشتمال من متبوعها[5].

ومن صور هذا النّمط من الاعتراض، أن يُعْتَرَض بين جملة المبدل منه وجملة البدل بجملة اسميّة منفيّة نحو قوله تعالى:﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا

---

[1] آل عمران: 191.

[2] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج1، ص348.

[3] الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين القزويني، ص156.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص156.

[5] ينظر: المصدر نفسه، ص156.

﴿ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾[1]، فقد أشار الزّمخشري في الكشّاف إلى قراءة الهمزة الأولى (أنّه) بالفتح، والهمزة الثّانية(أنّ الدّين) بالفتح، على أنّ الثّاني بدل من الأوّل. كأنّه قيل: (شهد الله أنّ الدّين عند الله الإسلام)، والبدل هو المبدل منه في المعنى[2].

وبناء على هذا، فالجملة الاسميّة(لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) المنفيّة بـ(لا) بواسطة قرينة الاستثناء(إلاّ)، هي جملة معترضة بين جملة المبدل منه (أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ) وجملة البدل(أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ الله الإِسْلامُ).

والجملتان المعترض بينهما كلتاهما اسميّة منسوخة بناسخ حرفيّ (أنّ) أَضفى على المعنى التّوكيد. وجيء بالجملة المعترض بها هنا لإعلان توحيد الله عزّ وجلّ وتنزيهه سبحانه.

ومن صور هذا الاعتراض، أن يُعترض بين جملة المبدل منه وجملة البدل بجملتين فعليتين متعاطفتين، نحو قوله تعالى:﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ۚ وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿٥٠﴾ إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۗ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٥١﴾﴾[3]، فقد ذكرَ السّمين الحلبيّ " أنّ القول بدل من الآية، كأنّ التّقدير: (وجئتكم بآية من ربّكم قَوْلي إنّ الله)، فقَوْلي بدل من (آية) و(إنّ) ما في حيّزها معمولة لقوْلي، ويكون قولُه (فَاتَّقُوا الله وَأَطِيعُونِ) اعتراضا بين البدل والمبدل منه"[4].

والظّاهر أنّ الاعتراض بين التّابعين المذكورَين تمّ بجملتين أمريتين متعاطفتين بالواو، والغرض منه التّحذير والدّعاء إلى الله تعالى[5]، أي تحذير المخاطَبين من مخالَفة ما أُمِرُوا به

---

[1] آل عمران، من الآيتين: 18-19.

[2] ينظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج1، ص265.

[3] آل عمران: 50-51.

[4] الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السّمين الحلبي، ج3، ص205.

[5] ينظر: المحرّر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية الأندلسي، ج1، ص441.

وَنُهُوا عنه ودعوتهم إلى طاعة رسول الله عيسى عليه السلام فيما دعاهم إليه من تصديقه فيما أُرْسِلَ به إليهم.

فمعاني البدل إذاً قد تحقّقت من الاعتراض بين الجملتين، بخلاف ما لو أتى الوصل بينهما، فإنّ تلك المعاني ستعدم من السياق، وإنّ معنى المغايرة سيحلّ محلها، وهو معنى لا يُراد.

ب- الاعتراض بين جُملتي الْمُبَيَّن والْمُبيِّن:

يقع هذا النّمط من الاعتراض بين جملتين، " تكون الثانية منهما بيانا للأولى، وذلك بأن تُنَزَّل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح، والمقتضي للتبيين أن يكون في الأولى نوع خفاء مع اقتضاء إزالته"[1].

من صور هذا النّمط، الاعتراض بجملتين متعاطفتين، بين جملتين الثّانية منهما تفسير وبيان للأولى، نحو قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٤﴾﴾[2]، فاعتُرِض بجملتين متعاطفتين مثبتتين (حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ) أُولاهُما فِعليّة ماضويّة والثّانيّة اسميّة، بين الجملة الفعليّة الماضويّة المثبتة (وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ) وبين جُملة (أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ) الْمُفَسِّرَة لها.

ويُلاحَظُ في الجملة الْمُفَسَّرَة أنّ الخطاب القرآني استعمل الفعل(وصَّى) بتشديد الصّاد لا (أوْصَى)، وذلك للتّشديد على الوصيَّة والمُبالَغة فيها؛ ولأنّ التّوصيّة هنا تتعلّق بأمور الدِّين والأمور المعنويّة. أمّا (أوصى) فيستعمل في السّياق القرآني للأمور المادِّيّة[3].

---

[1] الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين القزويني، ص157.

[2] لقمان: 14.

[3] ينظر: على طريق التّفسير البياني، فاضل صالح السّامرائي، دار النّشر العلمي، الشّارقة، الإمارات العربيّة المتّحدة، ط1، 2004م، ج2، ص316.

وفائدة هذا الاعتراض بين (وصَّينا) و(الموصَّى به) " إذكارُ الولد بما كابدته أمّه من المشقّة، في حمْلِه وفِصاله، فذِكرُ الحمل والفِصال يفيد زيادة التّوصيّة بالأمّ، لتحمُّلِها من المشاقّ والمتاعب في حمْل الولد ما لا يتكلّفه الوالد، ولهذا جاء في الحديث الشّريف: التّوصيّة بالأمِّ ثلاثاً وبالأمِّ مرّة "[1] فقد خصّ الاعتراض الأمُّ بالذِّكر تنبيهاً على اختصاصها بمزيد المشقّة من الحمل إلى الطّلق إلى الولادة والنِّفاس، ثمّ الرّضاع والفطام في مدّة عامين والتّربية ليلاً ونهارا، والمتلقّي يتلمّس في هذا الاعتراض حُسن الوصف وروعة السِّياق.

قال الزّمخشريّ: " فإنّ قلتَ: فقوله تعالى(حملته أمّه وهنا على وهن، وفصاله في عامين) كيف أُعْتُرِضَ به بين المفسَّر والمفسِّر؟ قُلتُ: لمّا وصّى بالوالدين ذكرَ ما تُكابد الأمّ وتعانيه من المشاقّ والمتاعب في حمله وفصاله هذه المدّة المتطاولة، إيجاباً للتّوصيّة بالوالدة خُصوصاً. وتذكيراً بحقِّها العظيم مُفرداً "[2].

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أنّ النّصّ القرآني السّابق ذِكرُه قد أورده بعض البلاغيين شاهداً على إفادة الاعتراض" تخصيص أحد المذكورَيْن بزيادة التّأكيد على أمر عَلِقَ بهما"[3].

ج- الاعتراض بين جُملتين مرتبطتين بعلاقة سببيّة:

يُعدّ هذا الضّرب من الاعتراض من أضرب الاتّصال المعنويّ ويقصد به أن تكون الجملة الواقعة بعد الاعتراض متضمِّنة معنى السّبب أو العِلّة للجملة الّتي ترد قبل الاعتراض[4].

من صوره، الاعتراض بجملة فعليّة خبريّة، بين جملة (السّبب) وجملة (المسّبب)، نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ﴿٢٧﴾ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴿٢٨﴾ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ

---

[1] البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين الزّركشي، ج3، ص58.

[2] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج3، ص374.

[3] البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين الزّركشي، ج3، ص58.

[4] ينظر: أسلوب الاعتراض في القرآن الكريم، من خلال الكشّاف للزّمخشري، دراسة نحوية بلاغيّة، رابح العربي، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001-2002م، ص94.

كِتَٰبًا ﴿٢٩﴾ فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا ﴿٣٠﴾ ﴾[1]، فالجملة الفعليّة الخبريّة (وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَاباً) نُصِب فيها " (كُلّ) على المفعوليّة للفعل (أحصيناه) على طريقة الاشتغال بضميره. والإحصاء: حساب الأشياء لضبط عددها، فالإحصاء كناية عن الضّبط والتّحصيل. وانتصب (كتابا) على المفعوليّة المطلقة لـ(أحصيناه). والتّقدير: إحصاءَ كتابةٍ، فهو مصدر بمعنى الكتابة، وهو كناية عن شدّة الضّبط؛ لأنّ الأمور المكتوبة مصونة عن النّسيان والإغفال"[2].

وهذه الجملة " مُعترضٌ بها بين السَّبب والمُسَبَّب؛ لأنّ الأصل: (وكذّبوا بآياتنا كِذّابا فذوقوا) "[3]. فقوله(فذوقوا) متسبِّب عن كفرهم بالحِساب وتكذيبهم بالآيات.

وفائدة هذا الاعتراض بين الجمل الّتي سيقت مساق التّعليل وبين جملة (فذوقوا) هي " المبادرة بإعلامهم أنّ الله لا يخفى عليه شيء من أعمالهم فلا يَدَع شيئا من سيّئاتهم إلاّ ويحاسبهم عليه ما ذُكِرَ هُنا وما لم يُذْكَر؛ كأنّه قيل: إنّهم كانوا لا يرجون حسابا وكذّبوا بآياتنا، وفعلوا ممّا عدا ذلك وكلّ ذلك مُحصى عندنا "[4].

ومن صوره، الاعتراض بجملة فعليّة خبريّة مؤكَّدة بين جملة السّبب وجملة المسّبب عنه، نحو قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَٰجَكَ ٱلَّٰتِيٓ ءَاتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَٰتِ عَمِّكَ وَبَنَٰتِ عَمَّٰتِكَ وَبَنَٰتِ خَالِكَ وَبَنَٰتِ خَٰلَٰتِكَ ٱلَّٰتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِيٓ أَزْوَٰجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٥٠﴾ ﴾[5]، فقد وردت الجملة

---

[1] النبأ: 27-30.

[2] التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج30، ص41.

[3] الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السّمين الحلبي، ج10 ص660.

[4] التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج30، ص41.

[5] الأحزاب: 50.

الفعليّة الخبريّة المؤكَّدة بـ(قد) معترضة بين جملة(خالصة لك من دون المؤمنين) وبين جملة (لكيلا يكون عليك حرج).

والاعتراض بيّن العلّة والمعلول واضح؛ إذ إنّ دفع الضّيق والمشقّة الّتي تلحق الرّسول ﷺ، هي علّة اختصاصه– دون سائر المؤمنين- ببعض الأحكام التي نصّت عليها الآية.

ومعنى هذه الجملة الاعتراضيّة أنّ الله تعالى " قد علم ما فرض من أحكام وشرائط وقيود في شأن أزواج المؤمنين والمملوكات، ممّا فيه صلاحهم، وجعلهم غير النّبي ﷺ في تلك الأحكام، من حصرهم في أربع نسوة حرائر، وما شاؤوا من الإماء المؤمنات والكتابيات غير الوثنيات وغير المجوسيّات، وعدم إباحة الزّواج لهم بلفظ الهبة، واشتراط الولي والمَهر والشُّهود "[1].

وفائدة الاعتراض بهذه الجملة هي التّقرير والتّوكيد لما قبلها " من خُلوص الإحلال المذكور لرسول الله ﷺ وعدم تجاوزه للمؤمنين ببيان أنّه قد فرض عليهم من شرائط العقد وحقوقه ما لم يفرض عليه ﷺ تكرمة له وتوسعة عليه" [2].

د- الاعتراض بين جُملتين الثّانية منهما استئناف بيانيّ:

يقع هذا النّمط من الاعتراض بين جملتين؛ تكون الجملة الثانية سببا عن الأولى، وإنما حُكِمَ بـ(الاعتراض) بينهما – عند البلاغيين – على أساس تقدير سؤال عن فحوى الجملة الأولى، وهو ما اصطلحوا عليه بـ(الاستئناف البياني) [3] وعرّفوه بقولهم: هو ما كانت الجملة فيه جواباً عن سُؤال مقدَّرٍ مفهومٍ من الجُملة الأولى[4] ثم بيَّنوا وظيفة هذا التقدير فقالوا: "وتنـزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يُصَار إليه إلاّ لجهات لطيفة، إمّا لتنبيه السّامع على موقعه، أو لإغنائه أن يسأل، أو لئلا يُسمَع منه شيء، أو لئلا ينقطع كلامك

---

[1] التّفسير المنير في العقيدة والشّريعة والمنهج، وهبة الزّحيلي، ج11، ص390.

[2] إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السّعود، ج7، ص110.

[3] ينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص383.

[4] ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص235، والإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدّين القزويني، ص ص 153، 159.

بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وهو تقدير سؤال وترْك العاطف أو لغير ذلك مما ينخرط في هذا المسلك"[1].

من صوره، الاعتراض بجملة فعليّة خبريّة منفيّة، بين جملة فعليّة استفهاميّة، وجملة فعليّة خبريّة، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿٢٩﴾ ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَىٰ ﴿٣٠﴾﴾[2]، فقد ذكرَ صاحبُ الكشّاف أنّ " قوله تعالى:(ذلك مبلغهم من العلم) اعتراض"[3]، وهو جملة اسميّة مثبتة مُصدَّرة باسم الإشارة (ذلك)، وأُشِيرَ به إلى نهاية علمهم وغاية إدراكهم، وهي إيثارهم الدّنيا على الآخرة.

ويبدو أنّ الاعتراض بهذه الجملة وقعَ بيْن الجملة وعلّتها، أي أنّ الجملة الاسميّة (إنّ ربّك هو أعلم بمن ضلّ) المؤكَّدة بالنّاسخ الحرفي (إنّ) هي تعليل لجملة الأمر بالإعراض (فأَعْرِضْ...).

وفائدة الجملة الاعتراضية هي التّقرير " لمضمون ما قبلها، من قِصر الإرادة على الحياة الدّنيا " [4].

ويرى الطّاهر بن عاشور أنّ فائدة هذا الاعتراض التّحقير للمتولّين عن ذكر الله تعالى القاصرين همَّهم على الدّنيا، يقول: " بُيِّنَ به سببُ جهلهم بوجود الحياة الآخرة؛ لأنّه لغرابته ممّا يَسأل عنه السّائل وفيه تحقير لهم وازدراء بهم بقصور معلوماتهم"[5].

ومن صوره، الاعتراض بجملة اسميّة كبرى مُخبَر عنها بجملة فعليّة صغرى، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ لَا

---

[1] مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (ت 626هـ)، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، بغداد، العراق، ط1، 1400هـ-1981م، ص463.

[2] النّجم: 29-30.

[3] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج4، ص320.

[4] إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود، ج8، ص161.

[5] التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج4، ص83.

يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ ۝٩﴾[1]، فإذا جُعِل (الّذين من بعدهم) معطوفا على(قوم نوح)، فإنّ الاعتراض هو قوله(لا يعلمهم إلاّ الله)، وأمّا إذا أُعْرِب مبتدأ وخبره جملة (لا يعلمهم إلاّ الله)، فإنّ الاعتراض يكون بالجملة الاسميّة المؤلّفة من المبتدإ وخبره[2].

ولكن صاحب البحر المحيط نفى أن يكون في الآية اعتراض، وردّ على الزّمخشري بقوله: " وليست جملة اعتراض؛ لأنّ جملة الاعتراض تكون بين جزأين أحدهما يطلب الآخر "[3].

بيد أنّ السّمين الحلبيّ وجّه ما ذهب إليه الزّمخشري توجيها رآه صائبا حين قال: " إنّ الزّمخشريّ يمكن أن يعتقد أنّ (جاءتهم) حال ممّا تقدَّم، فيكون الاعتراض واقعا بين الحال وصاحبها، وهذا كلام صحيح "[4].

وهذا ما بيّنه الطّاهر بن عاشور بقوله: " وجملة(لا يعلمهم إلاّ الله) معترضة بين (والّذين من بعدهم) وبين جملة(جاءتهم رسلهم بالبيّنات) الواقعة حالا من (الّذين من بعدهم) [5].

والمهمّ من هذه التّوجيهات النّحوية للآية، هو أنّ الاعتراض واقع بين جملتين، الثّانية منهما استئناف بياني، إذ إنّه جواب عن سؤال محتمل أثارَه الاستفهام الّذي تضمّنته الجملة الأولى(أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ)، وهو استفهامُ تقرير. والسّؤال المقدَّر هو: ما نبأهم؟ فيأتي الجواب بالجملة الثّانية:(جاءتهم رسلهم...).

---

[1] إبراهيم: 9.

[2] ينظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج2، ص398.

[3] ينظر: البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ، ج5، ص397.

[4] الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السّمين الحلبي، ج7، ص72.

[5] التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج13، ص196.

ومعنى الجملة الاعتراضية هو أنّ هؤلاء الأقوام هم من الكثرة بحيث " لا يحصي عددهم ويحيط بهم عِلما إلاّ الله سبحانه وتعالى "[1].

وغير خافٍ على ذي الحسّ البلاغيّ ما في هذا الاعتراض من " تهديد لهم، وحمْل لهم على المقايسة بينهم وبين غيرهم، فإذا كان نبأ الغابرين هلاكهم، فليقيسوا حالهم على حال أولئك الغابرين" [2].

هـ- الاعتراض بين جُملتين الثّانية منهما توكيد للأولى:

يقع هذا النّمط من الاعتراض بين جملتين؛ تكون الثّانية منهما مؤكِّدة للأولى " والمقتضي للتأكيد دفع توهُّم التّجوّز والغلط"[3]. والتأكيد قسمان:" أحدهما، أن تُنَزَّل الثانية من الأولى منزلة التّأكيد المعنوي من متبوعه في إفادة التّقرير مع الاختلاف في المعنى، وثانيهما، أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظي من متبوعه في اتحاد المعنى"[4].

ومن صور هذا النّمط الاعتراض بجملة اسميّة منسوخة، بين جملتين أولاهما مُؤَكَّدة والأخرى مؤكِّدة، نحو قوله تعالى:﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَأَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِ أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخۡفِي فِي نَفۡسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبۡدِيهِ وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُۖ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيۡدٞ مِّنۡهَا وَطَرٗا زَوَّجۡنَٰكَهَا لِكَيۡ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ حَرَجٞ فِيٓ أَزۡوَٰجِ أَدۡعِيَآئِهِمۡ إِذَا قَضَوۡاْ مِنۡهُنَّ وَطَرٗاۚ وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ مَفۡعُولٗا ٣٧ مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنۡ حَرَجٖ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥۖ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۚ وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورًا ٣٨﴾[5]، فقوله(وَكَانَ أَمْرُ اللهِ مَفْعُولاً) جملة

---

[1] فتح القدير الجامع بين فنّي الرّواية والدّراية من علم التّفسير، محمّد بن عليّ الشّوكاني، مراجعة: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط4، 2007م، ص740.

[2] زهرة التّفاسير، محمّد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1987م، ص3997.

[3] الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدّين القزويني، ص154.

[4] المصدر نفسه، ص154.

[5] الأحزاب: 37-38.

اسميّة منسوخة بـ(كان) وقعت معترضة[1] بين جملتين اسميتين تعليليتين: الأولى هي قوله(لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَراً)، وتدلّ على رفع الضّيق والمشقّة والتّأثّم على المؤمنين في حقّ تزوُّج مطلّقات الأبناء من التّبني، إذا لم يَبق لأزواجهنّ حاجة فيهن[2]، والثّانية هي قوله(مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللهُ لَهُ) وتدلّ على أنّه" لا حرج ولا إثم ولا عتاب على النّبيّ فيما أباح الله له وقسمَ من الزّوجات"[3]، وهي جملة مؤكّدة لمضمون الجملة الأولى جاءت بمثابة التّأكيد اللّفظي لها، فكلتا الجملتين تبتدئ بنفي الحرج سوى أنّ الثّانيّة أكّدته وزادت في تبيان دائرة رفع هذا الحرج؛ إذ لمّا نفى الله تعالى الحرج عن المؤمنين، نفى الحرج عن سيّد المرسلين بخصوصه على سبيل التّكريم والتّشريف.

ويُراد بالأمر الّذي ورد في سياق الاعتراض دلالتان: الأولى أنّه بمعنى الأمر التّشريعي المتعلّق بإباحة الله عزّ وجلّ تزوُّج مَن كُنَّ حلائل الأدعياء. والثّانية أنّه بمعنى الأمر التّكويني وهو أنّ الله عَلِمَ أنّه يكُون وقدَّر أسباب كوْنه، فيكون معنى(مفعولاً) واقعاً محقّقا لا سبيل إلى تخلّفه ولا إلى الحياد عنه[4].

وسيق الاعتراض هنا لتقرير أنّ قضاء الله تعالى نافذ وكائن لا محالة.

وهكذا يكون الاعتراض على مستوى الجملة الواحدة أو على مستوى الجمل سواء أكان لها محلّ إعرابيّ أو لم يكن. فلمّا يحدث الاعتراض في أثناء الجملة فإنّه يفصل بين كلمتين تشكّلان رُكني إسناد أو يعود أصلهما إلى هذين الرُّكنين، أو بين مُكمّلات الإسناد من الفضلات. وعندما يحدث الاعتراض على مستوى الجمل فإنّه يفصل بين الجملتين المرتبطتين برباط المعنى دُون العمل والحُكم الإعرابي، فتكون الجملة الثّانية في كمال

---

[1] ينظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزّمخشري، ج3، ص412.

[2] ينظر: صفوة التّفاسير، محمّد عليّ الصّابوني، ج2، ص528.

[3] المرجع نفسه، ج2، ص528.

[4] ينظر: التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور، ج22، ص39-40، وفي ظلال القرآن، سيد قطب، المجلد الخامس، ص2869.

اتّصال مع الجملة الأولى، فتأتي مؤكِّدة لها، أو مبيِّنة، أو بدلاً منها، أو تكون في شبه كمال اتّصال معها فتكون سبباً عنها أو مستأنفة استئنافا بيانيا، وفي كلّ تلك الصّور الّتي يأتي عليها الاعتراض تستفاد دلالات معيّنة يقتضيها سياق وروده في التّركيب.

خاتمة

تناول البحثُ بالدّراسـة " **الظّـواهر التّركيبيّـة وأثرهـا في التنّـوّع الدّلالي في الخطـاب القرآني** "، ويمكـن أن نجمل بإيجاز أهمّ النّتائج الّتي قادنا إليها، فمنها ما اتّسم بـالعُموم، إذ جاء في عموم الأطروحة، ومنهـا مـا اتّـسم بالخـصوص، إذ جـاء في ثنايـا مباحـث فُـصول الدّراسة، وأبرز هذه النّتائج يتمثّل في ما يأتي:

1- إنّ للظّواهر التّركيبيّة المدروسة في الخطاب القرآني أثرا دلاليّـا واضـحا، ويـزداد هـذا الأثر بزيادة العوارض التّركيبيّة ويقلّ بقلّتها. ومن الثّابت أنّ اللّغة العربيّة حساسّة، أي أنّ كلّ زيادة أو تغيير في المبنى، تصاحبها زيادة أو تغيير في المعنى، والعجيب أنّ زيادة المعنى قـد تأتي من نقصان المبنى، خاصّة في الحذف الذي يكون فيه ترْك الذِّكـر أفـصحُ مـن الذِّكـر، والصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة.

2- تنوّعُ الأنماط التّركيبيّة في ظل عوارض التّركيب، وهو يـبرز لمـتلقّي الخِطـاب القـرآني مدى ثراء اللّغة العربيّة، ومدى تطوّرها، ومدى إسهام تلك العوارض التّركيبيّة في الإبداع الأدبي.

3- شيوع ظاهرة الحذف في الخِطاب القرآني، بوصفها نمطا من أنماط التّوجّه نحو المتلقّي في ذلك الخطاب؛ لأنّ هذا الحذف يضفي انفتاحا دلاليّا مطلقا مجسّدا طبيعة المحذوف على وفق طبيعة التّخيّل لدى المتلقّي، إذ هو مع أقصى تخيّله يذهب فيه الذّهن بعد الحذف كل مذهب، وهنا تتعدّد القراءات، والتّأويلات، ويتعمّق دور المتلقّي في التّجاوب مع الخطاب القرآني.

4- إنّ تتبّع المحذوف في تراكيب الخطاب القرآني – من حيث المبدأ - أمر تقتضيه الصّنعة ويطلبه المعنى على حدٍّ سواء، وإنّ هناك اختلافا في تقدير ذلك المحذوف نوعاً وموضعاً، وإنّ التقدير الأمثل هو ما ناسبَ أحكامَ النّحو ومعانيه، فضلاً عن مُناسبَة السِّياق. وليست العُمدة هي الواجب تقديرها عند النحاة فحسب، بل هناك عناصرُ أُخَر متلازمة، وفضلات واجب تقديرها - لديهم - أيضا، بناءً على حاجة المعنى إليه. وللوصول إلى المحذوف ينبغي الاعتماد على المعنى علاوة على صنعة النّحو والإعراب.

5- إسهام ظاهرة التّقديم والتّأخير في التّرابط بين عناصر الجملة الفعلية أو الاسميّة. والتّقديم والتأخير من حيث اقترانُه بالحُكم النَّحوي ثباتاً وتغيّراً قِسمان: أوّلهما، يبقى اللفظ المقدّم فيه على حكمه النّحوي الذي كان عليه، والثّاني، يتغيّر معه ذلك الحُكم من باب إلى باب، وهذا القسم يفوق القسم الأول وظيفة ومعنى؛ بناء على اجتماع تغييرين للّفظ فيه: أحدُهما في الموضع، والآخر في الإعراب.

6- إنّ مواضع الوُجوب في التّقديم تنقسم إلى قِسمين من حيث أثرها في المعنى: قسم، يكون الوُجوب فيه أصالةً فلا يؤدِّي سوى المعنى الوظيفيّ الأوّل، وقسم آخر، يكون الوجوب فيه فرعاً، وهذا هو الذي يؤدِّي المعنى الموافق لمقتضى الحال، وأنّ جواز التقديم قد يكون نظيراً لوُجوبه إنْ حصل في تأخير اللّفظ لبْسٌ في المعنى ومشكلٌ فيه. وهنا وجبت الإشارة إلى أنّ المعنى دليلٌ على معرفة التقديم والتأخير، وهو بذلك يشترك مع دلالة الرتبة وعلامة الإعراب، وأنّه دليلٌ أيضا على التّمييز بين الرُّتب تمييزا قد يخالف حكم النّحو في بعض الوجوه، ولكنه يوافقه في وجوه أخرى.

7- يمثّل الاعتراض بين عناصر التّركيب ظاهرة نحويّة بلاغيّة، تقوم على مبدأ المخالفة في تركيب الجملة، وذلك بإقحامها في جملة معيّنة تنفصل فيها عناصرها غير القابلة للانفصال، ولا يخفى ما لهذا من تأثير في المتلقي وتنبيهه على اعتبار تعوّده على التّضام والتّركيب النّحوي الجاهز.

8- إنّ الاعتراض في الخطاب القرآني يؤدِّي في السّياق التّركيبي غرضاً بيانيّا لافتا للانتباه؛ وبالتّالي فهو ليس وسيلة لتحسين الكلام فحسب، بل إنّه من مقتضيات نظْم الكلام، ولو أُسْقِطَ مِن سياق التّركيب، لسقطَ معه جُزء مهمٌّ من المعنى، فهو إلى جانب كونه جزءاً من المعنى الأصليّ، إلاّ أنّه يحمل معاني فرعيّة أخرى، كالتّقرير والتّوكيد والتّحذير، والدّعاء والتّنزيه والتّعظيم وغيرها، تلتحم جميعاً في تكوين معنى كُلِّيّ.

9- هناك علاقة وطيدة بين ظاهرة التقديم والتأخير وظاهرة الاعتراض في الخطاب القرآني، إذ إنّ كثيرا من حالات الاعتراض هي في حقيقتها تقديم وتأخير لعنصر أو عناصر تفصل بين المتلازمين.

هذا من مُهِمِّ ما قدَّمه هذا البحث من نتائج، ما كان صواباً منها فمن الله سبحانه، وما كان من خطأ فمن أنفسنا ومن الشّيطان، ونسأل الله تعالى العصمة من فلتات اللسان وزيغ اليراع.

الفهارس الفنية

أوّلا- فهرس الآيات القرآنية

الآية	الرقم	السورة	الصفحة
﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥ ﴾	5	الفاتحة	130-105
﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ ﴾	6	"	81
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٦ ﴾	6	البقرة	162
﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ﴾	24	"	180
﴿ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ ﴾	33	"	53
﴿ وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلۡعِجۡلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ ﴾	54	"	64
﴿ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴾	57	"	105
﴿ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنًا ﴾	60	"	76
﴿ وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗاۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ۝٦٧ ﴾	67	"	85
﴿ وَإِذۡ قَتَلۡتُمۡ نَفۡسٗا فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَاۖ وَٱللَّهُ مُخۡرِجٞ مَّا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ۝٧٢ فَقُلۡنَا ٱضۡرِبُوهُ بِبَعۡضِهَاۚ كَذَٰلِكَ يُحۡيِ ٱللَّهُ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَيُرِيكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٧٣ ﴾	73-72	"	185

﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾	85	البقرة	88
﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾	87	"	132
﴿ وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾	93	"	65
﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾	116	"	67
﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾	124	"	126
﴿ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ﴾	173	"	109
﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾	177	"	118
﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾ ﴾	180	"	164
﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾	184	"	76
﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ ﴾	185	"	07
﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾	187	"	139
﴿ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾	197	"	130
﴿ وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾	206	"	35

﴿ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ۚ ﴾	220	البقرة	37
﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ۖ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ ﴿٢٣٩﴾ ﴾	239	"	48
﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ ﴾	249	"	171
﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	251	"	38
﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾	259	"	127
﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾	273	"	134
﴿ وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾	282	"	43
﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾	07	آل عمران	124
﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ ﴿١٤﴾ ﴾	14	"	115

﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾	19-18	آل عمران	190
﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا ۖ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾ ﴾	36	"	185
﴿ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ۚ وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿٥٠﴾ إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٥١﴾ ﴾	51-50	"	190
﴿ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنقَلِبُواْ خَآئِبِينَ ﴿١٢٧﴾ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾ ﴾	127- 128	"	187
﴿ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾	129	"	32
﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٥﴾ ﴾	135	"	188

﴿إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٞ فَقَدۡ مَسَّ ٱلۡقَوۡمَ قَرۡحٞ مِّثۡلُهُۥ﴾	140	آل عمران	128
﴿إِنَّمَا ٱسۡتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِبَعۡضِ مَا كَسَبُواْ﴾	155	"	135
﴿وَلَئِن مُّتُّمۡ أَوۡ قُتِلۡتُمۡ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ ١٥٨﴾	158	"	139
﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾	160	"	157
﴿بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ ١٦٩﴾	169	"	60
﴿لَتُبۡلَوُنَّ﴾	186	"	57
﴿ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا سُبۡحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ١٩١﴾	191	"	189
﴿وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةٗ ضِعَٰفًا خَافُواْ﴾	09	النساء	63
﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٞۚ فَإِن لَّمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٞ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۗ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ لَا تَدۡرُونَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ لَكُمۡ نَفۡعٗاۚ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ١١﴾	11	"	167

﴿ وَلَئِنۡ أَصَٰبَكُمۡ فَضۡلٞ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمۡ تَكُنۢ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُۥ مَوَدَّةٞ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمَا ٧٣ ﴾	73	النّساء	165
﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا ﴾	75	"	175
﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۗ وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثَا ٨٧ ﴾	87	"	157
﴿ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبۡلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ فَتَبَيَّنُوٓاْ ٩٤ ﴾	94	"	117
﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾	162	"	56
﴿ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ﴾	03	المائدة	109
﴿ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ حَبِطَ عَمَلُهُۥ ﴾	05	"	66
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ﴾	6	"	73
﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾	11	"	140
﴿ يَٰقَوۡمِ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾	20	"	67
﴿وَنَطۡمَعُ أَن يُدۡخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلصَّٰلِحِينَ ٨٤﴾	84	"	80

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَأَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةُ ٱلۡمَوۡتِۚ تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ لَا نَشۡتَرِي بِهِۦ ثَمَنٗا وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰ وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ ١٠٦ ﴾	106	المائدة	183
﴿ قُلۡ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّٗا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾	14	الأنعام	103-34
﴿ أَئِنَّكُمۡ لَتَشۡهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخۡرَىٰۚ قُل لَّآ أَشۡهَدُ ﴾	19	"	63
﴿ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ ﴾	35	"	62
﴿ وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ وَهُوَ ٱلۡحَقُّۚ قُل لَّسۡتُ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ ٦٦ ﴾	66	"	71
﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ٧٦ ﴾	76	"	89
﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥ ﴾	80	"	89
﴿ وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ كُلّٗا هَدَيۡنَاۚ وَنُوحٗا هَدَيۡنَا مِن قَبۡلُ ﴾	84	"	133
﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ ﴾	100	"	134

﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ١٦ ﴾	16	الأعراف	82
﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٤٢ ﴾	42	"	158
﴿ قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِنَعۡبُدَ ٱللَّهَ وَحۡدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ٧٠ قَالَ قَدۡ وَقَعَ عَلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ رِجۡسٞ وَغَضَبٌۖ أَتُجَٰدِلُونَنِي فِيٓ أَسۡمَآءٖ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّا نَزَّلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٖۚ ﴾	71-70	"	140
﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ فَلَمَّآ أَخَذَتۡهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ قَالَ رَبِّ لَوۡ شِئۡتَ أَهۡلَكۡتَهُم مِّن قَبۡلُ وَإِيَّيَۖ ﴾	155	"	80
﴿ وَقَطَّعۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أُمَمٗاۖ مِّنۡهُمُ ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنۡهُمۡ دُونَ ذَٰلِكَ ﴾	168	"	141
﴿ وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِۖ لَهُمۡ قُلُوبٞ لَّا يَفۡقَهُونَ بِهَا وَلَهُمۡ أَعۡيُنٞ لَّا يُبۡصِرُونَ بِهَا وَلَهُمۡ ءَاذَانٞ لَّا يَسۡمَعُونَ بِهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡغَٰفِلُونَ ١٧٩ ﴾	179	الأعراف	79

﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّيۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَۚ ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَا تَأۡتِيكُمۡ إِلَّا بَغۡتَةٗۗ يَسۡـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنۡهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ١٨٧ ﴾	187	الأعراف	173
﴿ فَلَمۡ تَقۡتُلُوهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمۡ ﴾	17	الأنفال	146
﴿ إِن يَكُن مِّنكُمۡ عِشۡرُونَ صَٰبِرُونَ يَغۡلِبُواْ مِاْئَتَيۡنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٞ يَغۡلِبُوٓاْ أَلۡفٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾	65	"	78
﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلۡأَشۡهُرُ ٱلۡحُرُمُ فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ وَخُذُوهُمۡ وَٱحۡصُرُوهُمۡ وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ كُلَّ مَرۡصَدٖۚ ﴾	05	التوبة	82
﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ ﴾	06	"	50
﴿ إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾	18	"	127
﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴾	62	"	41
﴿ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُ ﴾	71	التوبة	97
﴿ فَلۡيَضۡحَكُواْ قَلِيلٗا وَلۡيَبۡكُواْ كَثِيرٗا ﴾	82	"	69
﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ ٩٢ ﴾	92	"	84

﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُطَّهِّرِينَ ١٠٨ ﴾	108	التوبة	115
﴿ لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ ﴾	128	"	124
﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡ ﴾	02	يونس	89
﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ رَجُلٖ مِّنۡهُمۡ أَنۡ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ ﴾	02	"	117
﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ ﴾	25	"	08
﴿ فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلۡحَقُّ مِنۡ عِندِنَا قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰذَا لَسِحۡرٞ مُّبِينٞ ٧٦ ﴾	76	"	62
﴿ قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمۡۖ أَسِحۡرٌ هَٰذَا وَلَا يُفۡلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ ٧٧ ﴾	77	"	62
﴿ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيۡنَا نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٠٣ ﴾	103	يونس	174
﴿ أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ ﴾	08	هود	118
﴿ وَلَقَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُنَآ إِبۡرَٰهِيمَ بِٱلۡبُشۡرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجۡلٍ حَنِيذٖ ٦٩ ﴾	69	"	31
﴿ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ ﴾	18	يوسف	35

﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾	24	يوسف	146
﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَٰطِـِٔينَ ﴿٢٩﴾ ﴾	29	"	86
﴿ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِى خُبْزًا تَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِنْهُ ﴾	36	"	139
﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا ﴾	47	"	73
﴿ فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾	70	"	88
﴿ مَّاذَا تَفْقِدُونَ ﴾	71	"	130
﴿ قَالُوا۟ تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ ﴿٧٣﴾ ﴾	73	"	184
﴿ قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾	85	يوسف	90
﴿ فَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴿٩٩﴾ ﴾	99	"	163
﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٤﴾ ﴾	24-23	الرّعد	73

﴿ أَفَمَنۡ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡۗ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ﴾	33	الرعد	42
﴿ مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ ﴾	35	"	40
﴿ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ لَا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا ٱللَّهُۚ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرۡنَا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِي شَكّٖ مِّمَّا تَدۡعُونَنَآ إِلَيۡهِ مُرِيبٖ ٩ ﴾	09	إبراهيم	196
﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلۡ دُعَآءِ ﴾	40	"	67
﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ ١٩ ﴾	19	"	61
﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُواْ خَيۡرٗا ﴾	24	النّحل	32
﴿ وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾	30	"	34
﴿ وَيَجۡعَلُونَ لِلَّهِ ٱلۡبَنَٰتِ سُبۡحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشۡتَهُونَ ٥٧ ﴾	57	النّحل	152
﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأۡسَكُمۡ ﴾	81	"	75

﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ ﴾	101	النحل	180
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴿٩﴾﴾	09	الحجر	19
﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾	72	"	39
﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾	100	الإسراء	148
﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾	110	"	67
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ ﴾	31-30	الكهف	161
﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓۗ ﴾	50	"	171
﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا﴿٦٠﴾﴾	60	"	46
﴿ فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا﴿٧٤﴾﴾	74	الكهف	82
﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾ ﴾	79	"	70

﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِبۡرَٰهِيمَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقٗا نَّبِيًّا ﴿٤١﴾ إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا ﴿٤٢﴾ ﴾	42-41	مريم	176
﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾	26	"	57
﴿ إِلَّا تَذۡكِرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰ ﴿٣﴾ ﴾	3	طه	62
﴿ فَقَبَضۡتُ قَبۡضَةٗ مِّنۡ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾	96	"	66
﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ ﴾	3	الأنبياء	50
﴿ خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖ ﴾	37	"	59
﴿ قَالَ بَل رَّبُّكُمۡ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلَّذِي فَطَرَهُنَّ وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾	56	"	172
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلۡنَٰهُ سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِۚ وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿٢٥﴾ ﴾	25	الحجّ	44
﴿ فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾	78	الحجّ	35
﴿ قَٰلَ كَمۡ لَبِثۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُواْ لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖ فَسۡـَٔلِ ٱلۡعَآدِّينَ ﴿١١٣﴾ ﴾	111-112	المؤمنون	78

﴿ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ ٱلۡمُبِينُ ﴾	25	النّور	183
﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةً ﴾	44	"	120
﴿ قَالُواْ لَا ضَيۡرۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ٥٠ ﴾	50	الشّعراء	45
﴿ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱصۡرِفۡ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَۖ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ٦٥ ﴾	65	الفرقان	88
﴿ وَتَرَى ٱلۡجِبَالَ تَحۡسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍۚ ﴾	88	النّمل	48
﴿ إِنَّ فِيهَا لُوطًا ﴾	32	العنكبوت	120
﴿ فَإِيَّـٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ﴾	56	"	105
﴿ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ ﴾	04	الرّوم	66
﴿ فَسُبۡحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ ١٧ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَعَشِيّٗا وَحِينَ تُظۡهِرُونَ ١٨ ﴾	18-17	"	178
﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾	47	"	116
﴿ وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ وَهۡنًا عَلَىٰ وَهۡنٖ وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيۡنِ أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ إِلَيَّ ٱلۡمَصِيرُ ١٤ ﴾	14	لقمان	191
﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ ﴾	25	"	48

﴿ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾ ﴾	2	السّجدة	158
﴿ وَإِذۡ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَأَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِ أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخۡفِي فِي نَفۡسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبۡدِيهِ وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُۖ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيۡدٞ مِّنۡهَا وَطَرٗا زَوَّجۡنَٰكَهَا لِكَيۡ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ حَرَجٞ فِيٓ أَزۡوَٰجِ أَدۡعِيَآئِهِمۡ إِذَا قَضَوۡاْ مِنۡهُنَّ وَطَرٗاۚ وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ مَفۡعُولٗا ﴿٣٧﴾ مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنۡ حَرَجٖ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥۖ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۚ وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورًا ﴿٣٨﴾ ﴾	38-37	الأحزاب	197
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَحۡلَلۡنَا لَكَ أَزۡوَٰجَكَ ٱلَّٰتِيٓ ءَاتَيۡتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتۡ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّٰتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَٰلَٰتِكَ ٱلَّٰتِي هَاجَرۡنَ مَعَكَ وَٱمۡرَأَةٗ مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا خَالِصَةٗ لَّكَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ قَدۡ عَلِمۡنَا مَا فَرَضۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ وَمَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ لِكَيۡلَا يَكُونَ عَلَيۡكَ حَرَجٞۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴿٥٠﴾ ﴾	50	"	193
﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ ﴿١﴾ ﴾	01	سبأ	113
﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾	28	"	137

﴿ وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ يَقُولُ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٤٠ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمۖ بَلۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٱلۡجِنَّۖ أَكۡثَرُهُم بِهِم مُّؤۡمِنُونَ ٤١ ﴾	41-40	سبأ	171
﴿ قُلۡ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ﴾	46	"	69
﴿ ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا ﴾	32	فاطر	135
﴿ إِنَّهُمۡ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسۡتَكۡبِرُونَ ٣٥ ﴾	35	الصّافات	45
﴿ وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ عِينٌ ٤٨ ﴾	48	"	69
﴿ وَلَوۡلَا نِعۡمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ ٱلۡمُحۡضَرِينَ ٥٧ ﴾	57	"	36
﴿ وَجَعَلُواْ بَيۡنَهُۥ وَبَيۡنَ ٱلۡجِنَّةِ نَسَبٗاۚ وَلَقَدۡ عَلِمَتِ ٱلۡجِنَّةُ إِنَّهُمۡ لَمُحۡضَرُونَ ١٥٨ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ١٥٩ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلۡمُخۡلَصِينَ ١٦٠ ﴾	158-160	"	172
﴿ إِذۡ عُرِضَ عَلَيۡهِ بِٱلۡعَشِيِّ ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلۡجِيَادُ ٣١ ﴾	31	ص	58
﴿ فَقَالَ إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ٣٢ ﴾	32	ص	58
﴿ فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ ﴾	33	"	46
﴿ هَٰذَا فَلۡيَذُوقُوهُ حَمِيمٞ وَغَسَّاقٞ ٥٧ ﴾	57	"	159

﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧٤﴾ ﴾	74-73	ص	171
﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾	85-84	"	182
﴿ أَفَمَن يَتَّقِى بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾	24	الزّمر	42
﴿ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾ ﴾	53	"	188
﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾	60	"	137
﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾	64	"	166
﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ ﴾	28	غافر	140
﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ﴾	52	غافر	124
﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾	11	الشّورى	19
﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾	52	"	81
﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾ ﴾	39	"	85

﴿ كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٢٥﴾ ﴾	25	الدّخان	141
﴿ إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٠﴾ ﴾	40	"	119
﴿ يَوْمَ لَا يُغْنِى مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤١﴾ ﴾	41	"	60
﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۖ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١٥﴾ ﴾	15	الجاثية	37
﴿ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾	21	"	103
﴿ وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ بِٱلْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦٓ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٢١﴾ قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا لِتَأْفِكَنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٢٢﴾ قَالَ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ وَأُبَلِّغُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦ وَلَٰكِنِّىٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ﴿٢٣﴾ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا۟ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ۚ بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ ۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٤﴾ تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾	25-21	الأحقاف	72
﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُوا۟ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ﴿٢﴾ ﴾	2	محمّد	160

﴿ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ٧ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعۡمَةٗۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٨ ﴾	8-7	الحجرات	169
﴿ وَجَآءَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّعَهَا سَآئِقٞ وَشَهِيدٞ ٢١ ﴾	21	ق	84
﴿ فَأَقۡبَلَتِ ٱمۡرَأَتُهُۥ فِي صَرَّةٖ فَصَكَّتۡ وَجۡهَهَا وَقَالَتۡ عَجُوزٌ عَقِيمٞ ٢٩ ﴾	29	الذّاريات	37
﴿وَفِي عَادٍ إِذۡ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلۡعَقِيمَ ٤١ مَا تَذَرُ مِن شَيۡءٍ أَتَتۡ عَلَيۡهِ إِلَّا جَعَلَتۡهُ كَٱلرَّمِيمِ ٤٢ ﴾	42-41	"	72
﴿ فَأَعۡرِضۡ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكۡرِنَا وَلَمۡ يُرِدۡ إِلَّا ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ٢٩ ذَٰلِكَ مَبۡلَغُهُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱهۡتَدَىٰ ٣٠ ﴾	30-29	النّجم	195
﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ٤٣ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ٤٤ ﴾	44-43	"	64
﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغۡنَىٰ وَأَقۡنَىٰ ٤٨ ﴾	48	"	64
﴿ خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ كَأَنَّهُمۡ جَرَادٞ مُّنتَشِرٞ ٧ ﴾	7	القمر	135
﴿ وَحَمَلۡنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلۡوَٰحٖ وَدُسُرٖ ١٣ ﴾	13	القمر	68
﴿ وَلَقَدۡ جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ ٱلنُّذُرُ ٤١ ﴾	41	"	130
﴿ فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ ﴾	56	الرّحمن	69

﴿ وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴿٦٢﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٦٣﴾ مُدْهَامَّتَانِ ﴿٦٤﴾ ﴾	64-62	الرّحمن	176
﴿ فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ ﴿٧٠﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٧١﴾ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي ٱلْخِيَامِ ﴿٧٢﴾ ﴾	71-70	"	177
﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ ﴾	76-75	الواقعة	175
﴿ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ﴾	10	الحديد	74
﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِى ﴾	21	المجادلة	64
﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ ﴾	09	الحشر	49
﴿ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ ﴾	04	الممتحنة	139
﴿ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ ﴾	03	التّحريم	67
﴿ لَّوْلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ لَنُۢبِذَ بِٱلْعَرَآءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ ﴿٤٩﴾ ﴾	49	القلم	39
﴿ وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾ ﴾	10	الجنّ	60
﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾ ﴾	18	"	82

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ ۝١ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٢ نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا ۝٣ أَوۡ زِدۡ عَلَيۡهِ وَرَتِّلِ ٱلۡقُرۡءَانَ تَرۡتِيلًا ۝٤ ﴾	4-1	المزّمل	85
﴿ إِنَّ لَدَيۡنَآ أَنكَالٗا وَجَحِيمٗا ۝١٢ ﴾	12	"	120
﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾	1	القيامة	32
﴿ يَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ يَوۡمَئِذٍ أَيۡنَ ٱلۡمَفَرُّ ۝١٠ كَلَّا لَا وَزَرَ ۝١١ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡمُسۡتَقَرُّ ۝١٢ ﴾	12-10	"	114
﴿ وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ۝٢٣ ﴾	23-22	"	140
﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ۝٢٦ ﴾	26	"	57
﴿ وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ أَبۡوَٰبٗا ۝١٩ ﴾	19	النّبأ	83
﴿ إِنَّهُمۡ كَانُواْ لَا يَرۡجُونَ حِسَابٗا ۝٢٧ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا ۝٢٨ وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ كِتَٰبٗا ۝٢٩ فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمۡ إِلَّا عَذَابٗا ۝٣٠ ﴾	27-30	"	193
﴿ إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ ﴾	31	"	121
﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلۡكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتۡ ۝٢ ﴾	2-1	الانفطار	149
﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سِجِّينٞ ۝٨ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ ۝٩ ﴾	9-8	المطفّفين	36
﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ ﴾	01	الانشقاق	149
﴿ إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ ۝٢٥ ﴾	25	الغاشية	121
﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝١٤ ﴾	14	البلد	57

﴿ فَقَالَ لَهُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ﴿١٣﴾ ﴾	13	الشّمس	54
﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ﴿١٩﴾ ﴾	19	اللّيل	60
﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴿٩﴾ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ﴿١٠﴾ ﴾	10-9	الضّحى	105
﴿ فِيهَا كُتُبٞ قَيِّمَةٞ ﴿٣﴾ ﴾	03	البيّنة	174
﴿ وَأَمَّا مَنۡ خَفَّتۡ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٨﴾ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٞ ﴿٩﴾ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ﴿١٠﴾ نَارٌ حَامِيَةُۢ ﴿١١﴾ ﴾	11-8	القارعة	36

ثانيا- فهرس الأحاديث النّبويّة الشّريفة

الحديث النبوي	الصّفحة
" يَا عَائِشَةُ لولا قَومُكِ حديثٌ عهدُهُم بِكُفْرٍ لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ".	39

ثالثا- فهرس الشّواهد الشّعريّة

البيت الشّعري	الشّاعر	الصفحة
جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ العَاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ	النّابغة الذّبياني	125
فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الجُزْآنِ عُرْفاً وَنُكْراً عَادِمَيْ بَيَانِ	محمد بن عبد الله ابن مالك	97
فَلَمْ أَرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ فَطَعْنَةٌ لَا غُسٍّ ولا بِمُغَمَّرٍ	زهير بن مسعود	146
وحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إنْ لَمْ يَضُرْ كَحَذفِ مَا سِيقَ جَوابَاً أو حُصِرْ	محمد بن عبد الله ابن مالك	61
وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ	زهير بن أبي سلمى	145
يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَع أَخُوكَ تُصْرَع	جليل بن عبد الله البجلي	145

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

المصادر والمراجع:

أوّلا- الكتب باللّغة العربيّة:

1- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرّسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008م.

2- أثر النّحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، دار غريب، القاهرة، مصر، 1998م.

3- اجتهادات لغوية، تمّام حسّان، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2007م.

4- إحياء النّحو، إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثّقافة، القاهرة، مصر، ط1، 2014م.

5- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت745ه)، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط1، 1409ه-1989م.

6- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي (ت951ه) مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده – القاهرة، مصر، 1952م.

7- أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشريّ، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، مصر، ط1، 1998م.

8- الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربيّ، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1399ه– 1979م.

9- أسرار العربيّة، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمّد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، (د.ت).

10- الأسلوبيّة: الرؤية والتّطبيق، يوسف أبو العدوس، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 1427هـ- 2007م.

11- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م.

12- أصول النّحو العربيّ، محمّد عيد، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1973م.

13- الأصول في النّحو، ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، 1985م.

14- الأصول، دراسة إبستيمولوجيّة للفكر النّحوي، تمّام حسّان، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، مصر، ط1، 1982م.

15- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج(ت311هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، (د.ت).

16- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(ت 338هـ)، اعتنى به خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1429 هـ، 2008م.

17- أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة، فاضل مصطفى السّاقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1397 هـ- 1977م.

18- الألسنية العربية، ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط 1، 1972م.

19- ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي(ت 672هـ)، ضبطها وعلّق عليها: عبد الله بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، 1427 هـ- 2006م.

20- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء العكبريّ، مراجعة: نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ- 2002م.

21- الانزياح التّركيبي في النّص القرآني، دراسة أسلوبيّة، ثيرداود عبد الله خضر، دار اليازوري، عمان، الأردن، ط1، 2016م.

22- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(577هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1987م.

23- أنوار التنـزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي(ت685هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان،(د.ت).

24- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، (د.ت).

25- الإيضاح العضدي؛ أبو عليّ الفارسيّ، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1416هـ-1996م.

26- الإيضاح في شرح المفصل الشيخ أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق وتقديم موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982م.

27- الإيضاح في علوم البلاغة(المعاني والبيان والبديع)، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين بن أبي محمد عبد الرحمن القزويني(ت 739هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ– 1985م.

28- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدّين الزّركشي، تح: عبد القادر عبد الله العاني، مراجعة: سليمان الأشقر، دار الصفوة، القاهرة، ط2، 1992م.

29- البحر المحيط، أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن حيان المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط2، 1398هـ- 1978م.

30- بحوث بلاغية، أحمد مطلوب، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1987م.

31- البديع، أبو العباس عبد الله بن المعتز المتوكل بن المعتصم بن الرشيد العبّاسي(ت 296 هـ)، دار المسيرة، بيروت، لبنان، ط3، 1982م.

32- البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين محمّد الزّركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، مصر، (د.ت).

33- بلاغة الإتقان في تراكيب القرآن، دراسة لسانيّة في البنية والمحتوى، محمد الغريسي، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2018م.

34- بلاغة التراكيب، دراسة في علم المعاني، توفيق الفيل، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، (د.ت).

35- البلاغة والأسلوبيّة، محمّد عبد المطّلب، الشّركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة، مصر، ط1، 1994م.

36- بناء الجملة الاسميّة، دراسة في عوارض التّركيب، فكري عبد المنعم النّجّار، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 1437 هـ- 2016م.

37- بناء الجملة العربيّة، محمّد حماسة عبد اللّطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003م.

38- البيان في روائع القرآن، تمّام حسّان، عالم الكتب، مصر، 2002م.

39- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات ابن الأنباري، تح: طه عبد الحميد طه، دار الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 1980م.

40- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وزارة الإعلام، الكويت، ط2، 1407هـ- 1987م.

41- التّبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت 616هـ) تحقيق: محمد علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، 1976م.

42- التّبيان في أيمان القرآن، أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر أيّوب ابن قيّم الجوزيّة(ت751 هـ)، تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطيّ، دار عِلم الفوائد، جدّة، السّعوديّة، (د.ت).

43- التّحرير والتّنوير، الطاهر بن عاشور، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، 1984م.

44- التّراكيب الإسناديّة، علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 1428هـ- 2007 م.

45- التّسهيل لعلوم التّنزيل، محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن جزيء الكلبي (ت 758هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1393هـ-1973م.

46- التّصوير الفنّي في القرآن، سيّد قطب، دار الشّروق، القاهرة، مصر، ط20، 2013م.

47- التّطبيق النّحويّ، عبده الرّاجحي، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، مصر، ط2، 1420هـ- 2000م.

48- التّطوّر النّحويّ للّغة العربيّة، برجشتراسر، تخريخ وتصحيح وتعليق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، السّعوديّة، ط2، 1982م.

49- التعبير القرآني، فاضل صالح السّامرائي، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط1، 1436هـ- 2015 م.

50- التّعريفات، علي بن محمد أبو الحسن الشّريف الجرجاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2005 م.

51- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، محمد الرازي فخر الدين المعروف بخطيب الري(ت606هـ)، دار الفكر، بيروت، ط3، 1405هـ-1985م.

52- تفسير المنار، محمد عبده، ومحمّد رشيد رضا، دار المنار، القاهرة، مصر، ط2، 1366هـ- 1947م.

53- التّفسير المنير في العقيدة والشّريعة والمنهج، وهبة الزّحيلي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط10، 2009م.

54- التّوجيه الدّلالي للظّاهرة النّحويّة، أيمن محمود موسى، دراسة في شعر ابن زيدون، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2014م.

55- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، تحقيق: عبد المحسن التركي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط4، 1408هـ-1988م.

56- جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1408هـ-1988م.

57- جامع الدّروس العربيّة، مصطفى الغلاييني، الشّيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط16، 1422 هـ- 2001م.

58- الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السّنّة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت671هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1427 هـ-2006م.

59- جماليّة الخطاب في النّص القرآني، قراءة تحليليّة في مظاهر الرّؤية وآليات التّكوين، لطفي فكري محمّد الجودي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2014م.

60- الجمّل في النّحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م.

61- الجمل في النّحو، عبد القاهر الجرجاني، تح: يسرى عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1410م- 1990م.

62- الجملة العربيّة والمعنى، فاضل صالح السّامرائي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.

63- الجملة العربيّة، تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السّامرائي، دار الفكر، الأردن، ط3، 2009م.

64- الجملة العربيّة، محمّد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، (د.ت).

65- الجنى الدّاني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المرادي، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط2، 1403 ه، 2003م، ص355.

66- الجواهر الحسان في تفسير القرآن(تفسير الثّعالبي)، عبد الرحمن بن محمد ابن مخلوف أبي زيد الثّعالبي(ت 875 ه)، تحقيق: علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1418 ه- 1997م.

67- حاشية السيد الشريف على الكشاف، علي بن محمد بن علي السيد زين الدين أبو الحسن الحسيني الجرجاني(ت816ه)،(مطبوع في حاشية الكشاف)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1403ه– 1983م.

68- حاشية الصبّان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصّبّان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م.

69- الحديث النبوي من الوجهة البلاغية، عزّ الدين علي السيد، دار الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1973م.

70- الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مصطفى عبد السّلام أبو شادي، مكتبة القرآن، القاهرة، مصر، (د.ت)، ص105.

71- الحذف التركيبي وعلاقته بالنظم والدّلالة بين النظرية والتّطبيق، فايز صبحي عبد السّلام تركي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2011.

72- خصائص التراكيب، دراسة تحليليّة لمسائل علم المعاني، محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط4، 1996م.

73- خصائص التّعبير القرآني وسماته البلاغيّة،عبد العظيم إبراهيم المطعن، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط1، 1992م.

74- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2003م.

75- الخلاصة النّحويّة، تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1420 هـ- 2000م.

76- الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي(ت756ه)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، (د.ت).

77- دراسات في علم اللّغة، كمال بشر، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 1998م.

78- دراسة المتشابه اللّفظي من أي التّنزيل في كتاب ملاك التّأويل، فاضل صالح السّامرائي، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط1، 2016 م.

79- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، محمد الأمين الشّنقيطي، دار عالم الفوائد، مكّة، السعودية، (د.ت).

80- دلالات التّراكيب في نحو الجملة، ميلود منصوري، دار أمّ الكتاب، بوقيراط مستغانم، الجزائر، ط1، 2013م.

81- دلالة الألفاظ، محمود أبو المعاطي، أحمد عكاشة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2002م.

82- الدّلالة المعنوية لفواصل الآيات القرآنية، دراسة في بيان القرآن الكريم وإعجازه، جمال محمود أبو حسّان، دار الفتح، الأردن، ط1، 2010م.

83- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط1، 2007م.

84- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط2، 1418 هـ- 1998م.

85- ديوان النّابغة الذبياني، شرح وتقديم: عبّاس عبد السّاتر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1416 هـ- 1996م.

86- الرائد، معجم لغوي عصري، جبران مسعود، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط7، 1992م.

87- الرّدّ على النّحاة، ابن مضاء القرطبي(ت 592هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الإعتصام، القاهرة، مصر، ط1، 1979م.

88- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الثناء السيد محمود بن عبد الله الألوسي(ت1270هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1978م.

89- زهرة التّفاسير، محمّد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1987م.

90- سرّ الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، تحقيق: النبوي عبد الواحد شعلان، دار قباء، القاهرة، مصر، 2003م.

91- سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط2، 1993م.

92- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 16، 1399هـ – 1979م.

93- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى(منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، علي بن محمد الأشموني(ت900ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1375هـ-1955م.

94- شرح التّسهيل، جمال الدّين بن مالك، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983م.

95- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري(ت 905ه)، المكتبة التجارية، مصر، (د.ت).

96- شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك(ت 672ه)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث – مكة المكرمة، السّعوديّة، (د.ت).

97- شرح الكافية في النحو، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 1996م.

98- شرح المختصر على تلخيص المفتاح، سعد الدين بن مسعود بن عمر بن عبد الله المعروف بسعد الدين التفتازاني(ت 791ه)، تعليق: عبد المتعال الصعيدي، المكتبة المحمودية، مصر، ط1، 1356 هـ

99- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1422هـ-2001 م.

100-شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)، علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت 669ه) تحقيق: صاحب جعفر أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – بغداد، العراق، 1982م.

101- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري(ت 761هـ)، تح: محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة، مصر، 2004م.

102- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 4، 2004م.

103- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي(ت 672هـ)، تحقيق: طه محسن عبد الرحمن، دار ابن تيمية، القاهرة، مصر، 1413 هـ- 1992م.

104- الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، مصر، 1977م.

105- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد إسماعيل البخاري(ت 256 هـ)، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط1، 1423هـ، 2002م.

106- صفوة التّفاسير، محمّد عليّ الصّابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان، ط4، 1402 هـ- 1981م.

107- الصناعتين، أبو هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية، صيدا ، لبنان، ط1، 1986.

108- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي(ت 749هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ-1982م.

109- ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، طاهر سليمان حمّودة، الدّار الجامعيّة، الإسكندرية، مصر، 1996م.

110- ظاهرة الحذف في شعر البحتري، دراسة بلاغيّة إيقاعية، بوجمعة جمي، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1424 هـ- 2003م.

111- ظاهرة الفصل في النّحو العربي، حسين عباس الرفايعة، دار جرير، الأردن، ط1، 2016م.

112- الظّواهر اللّغويّة في التّراث النّحويّ، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2007م.

113- العامل النّحوي بين مؤيّديه ومعارضيه ودوره في التّحليل اللّغوي، خليل أحمد عمايرة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 1985م.

114- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي(ت 777ه)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، (د.ت).

115- العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، محمّد حماسة عبد اللّطيف، مكتبة أم القرى، الكويت، ط1، 1984م.

116- علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1999م.

117- علم الدّلالة، دراسة نظرية وتطبيقيّة. فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2005م.

118- علم المعاني، بسيوني عبد الفتّاح فيود، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1436ه-2015م.

119- علم المعاني، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1974م.

120- على طريق التّفسير البياني، فاضل صالح السّامرائي، دار النّشر العلمي، الشّارقة، الإمارات العربيّة المتّحدة، ط1، 2004م.

121- فتح القدير الجامع بين فنّي الرّواية والدّراية من علم التّفسير، محمّد بن عليّ الشّوكاني، مراجعة: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط4، 2007م.

122- الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السّامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1403هـ-1983م.

123- في النحو العربيّ نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرّائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406 هـ- 1986م.

124- في ظلال القرآن، سيّد قطب، دار الشّروق، القاهرة، مصر، ط32، 1423هـ-2003م.

125- في نحو اللّغة العربيّة وتراكيبها منهج وتطبيق، خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة، جدة، السّعودية، ط1، 1404هـ- 1984م.

126- القاموس المحيط؛ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي(ت 817 هـ)، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، القاهرة، مصر، ط8، 2005م.

127- القرائن والنّصّ، دراسة في المنهج الأصولي في فقه النّصّ، أيمن عليّ صالح، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ط1، 2010م.

128- قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة، بنية الخطاب من الجملة إلى النّصّ، أحمد المتوكّل، دار الأمان، الرّباط، المغرب، ط1، 2001م.

129- كتاب الشّعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو عليّ الفارسيّ، تحقيق، محمود محمد الطّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1988م.

130- الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1983م.

131- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2008م.

132- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت 616هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدّينيّة، القاهرة، مصر، 1420 هـ- 2009م.

133- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، ط4، 2005م.

134- اللّسانيّات: النّشأة والتّطوّر، أحمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، ط2، 2005م.

135- لغة الشّعر، دراسة في الضّرورة الشّعريّة، محمّد حماسة عبد اللّطيف، دار الشّروق، القاهرة، مصر، ط1، 1996 م.

136- اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط1، 1979م.

137- اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، تمّام حسّان، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 2000م.

138- المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، ضياء الدّين بن الأثير، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، (د.ت).

139- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي(ت 210هـ)، تحقيق: فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، القاهرة، مصر، ط2، 1401هـ-1981م.

140- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني(ت 392هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، دار إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، 1406هـ- 1986م.

141- المحرّر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، محمد عبد الحقّ بن غالب بن عطية الأندلسي(ت 536 ه)، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ- 2001م.

142- مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت710ه)، راجعه وضبطه وأشرف عليه: إبراهيم محمد رمضان، دار القلم – بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ– 1989م.

143- مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1988م.

144- مدخل إلى علم اللّغة، محمد حسن عبد العزيز، دار النّمر، القاهرة، مصر، 1980م.

145- المدخل إلى علم اللّغة، محمود فهمي حجازي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1997م.

146- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769ه)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1980م.

147- المسائل الحلبيات، أبو عليّ الفارسيّ، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، سوريا، ط1، 1407هـ- 1987م.

148- مسائل خلافيّة في النّحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ، تح: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.

149- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت 437ه)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرّسالة، سوريا، ط2، 1984م.

150- معاني الأبنية في العربية، فاضل صالح السّامرائي، دار عمّار، الأردن، ط2، 2007م.

151- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم السري بن سهل الزجاج (ت 311ه)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1988م.

152- معاني القرآن، الفرّاء، أبو زكريا يحي بن زياد الفراء(ت 207هـ)، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط2، 1980م.

153- معاني القرآن، سعيد بن مسعدة الأخفش (ت 215هـ)، تحقيق: عبد الأمير الورد، عالم الكتاب – بيروت، لبنان، ط2، 1985م.

154- معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدّين السّيوطي، ضبطه وصحّحه: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (د.ت).

155- معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، أحمد مختار عمر، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2008م.

156- معجم المصطلحات اللّغويّة والأدبيّة، علية عزّت عيّاد، المكتبة الأكاديميّة، القاهرة، مصر، ط1، 1994م.

157- معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة، محمد سمير نجيب اللّبدي، مؤسسة الرّسالة ودار الفرقان، بيروت، لبنان، ط1، 1405 هـ- 1985م.

158- معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة، مروان العطيّة، دار البشائر، دمشق، سوريا، ط1، 2013م.

159- المعجم الوافي في أدوات النّحو العربي، توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي، دار الأمل، اربد، الأردن، ط2، 1993م.

160- المعجم الوسيط؛ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4، 2004م.

161- معجم مقاييس اللّغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، تح: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420 هـ- 1999م.

162- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري(ت 761هـ)، تح: محمد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1411هـ- 1991م.

163- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (ت 626هـ)، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، بغداد، العراق، ط1، 1400هـ-1981م.

164- المفصّل في علم العربيّة، أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، القاهرة، مصر، ط1، 2004م.

165- مقالات في الأسلوبية، منذر عياشي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ط1، 1990م.

166- مقالات في اللغة والأدب، تمّام حسّان، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، ط1، 2006م.

167- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، دار الرشيد للنشر، المطبعة الوطنية، عَمَّان – الأردن، 1982م.

168- المقتضب، أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد، تح: محمّد عبد الخالق عظيمة، مطابع الأهرام التّجارية، مصر 1415هـ- 1994 م.

169- من أساليب التّعبير القرآني، دراسة لغويّة وأسلوبيّة في ضوء النّصّ القرآني، طالب محمّد إسماعيل الزّوبعي، دار النّهضة العربيّة، بيروت لبنان، ط1، 1996م.

170- من أسرار اللّغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط6، 1978م.

171- من بديع لغة التّنزيل، إبراهيم السّامرائي، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط1، 1998م.

172- من بلاغة القرآن، أحمد أحمد بدوي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، مصر، ط2، (د.ت).

173- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمّد عبد العظيم الزّرقاني، تحقيق: فؤاد أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1415 هـ- 1995م.

174- موسوعة النّحو والصّرف والإعراب، إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1988م.

175- نتائج الفكر النّحوي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السّهيلي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.

176- نحو التّيسير، دراسة ونقد منهجي، أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، 1984م.

177- النّحو القرآني في ضوء لسانيّات النّص، هناء محمود إسماعيل، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط1، 2012م.

178- نحو اللّغة العربيّة، محمد أسعد النّادري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2002م.

179- النّحو الوافي، عبّاس حسن، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط3، (د.ت)

180- النّحو الوظيفيّ التّطبيقيّ، هادي نهر، دار عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2016م.

181- النّحو والدّلالة، مدخل لدراسة المعنى النّحوي الدّلالي، محمّد حماسة عبد اللّطيف، دار الشّروق، القاهرة، مصر، ط1، 2000م.

182- النّصّ والخِطاب، محمّد عبد الباسط عيد، قراءة في علوم القرآن، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2009م.

183- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1997م.

184- نظريّة الأصالة والتّفريع الصّوتيّة في الآثار العربيّة: تحليل وتعليل، سميرة رفّاس، دار أمّ الكتاب، بوقيراط، مستغانم، الجزائر، ط1، 2014م.

185- نظريّة اللغة العربيّة، عبد الملك مرتاض، دار البصائر، الجزائر، ط1، 2012م.

186- نظم الدّرر في تناسب الآيات والسور، أبو الحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي(ت 885ه)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر،1984م.

187- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1982 م.

ثانيا- الكتب المترجمة:

1- اللّغة والعقل، نعوم تشومسكي، ترجمة: بيداء علكاوي، بغداد، العراق، 1996م.

ثالثا- الرّسائل الجامعيّة:

1- أسلوب الاعتراض في القرآن الكريم، من خلال الكشّاف للزّمخشري، دراسة نحوية بلاغيّة، رابح العربي، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001-2002م.

2- البنى النّحويّة وأثرها في المعنى، رسالة دكتوراه مخطوطة، إعداد: أحمد عبد الله حمود العاني ، كليّة الآداب، جامعة بغداد، العراق، السنة الجامعية 2002-2003م

3- البنية اللّغويّة في القرآن الكريم من خلال العنوان والاعتراض والفاصلة، دراسة دلاليّة نصّيّة، رسالة دكتوراه مخطوطة، إعداد شهرزاد بن يونس، كليّة الآداب واللّغات، جامعة قسنطينة 1، السنة الجامعية 2012-2013م.

4- دلالة الجملة الاعتراضيّة في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه مخطوطة، إعداد أحمد مرغم، كليّة الآداب واللّغات، قسم الأدب العربي، جامعة سطيف2، السنة الجامعية: 2013-2014م.

5- ظاهرة النيابة في العربية، دراسة وصفية تحليلية، عبد الله صالح عمر بابعير، رسالة دكتوراه مخطوطة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العراق، 1997م.

6- القرائن المعنويّة في النّحو العربيّ، عبد الجبّار توامة، رسالة دكتوراه مخطوطة، جامعة الجزائر، السّنة الجامعيّة: 1995م.

رابعا- المجلّات والدّوريّات:

1- مجلة الأندلس للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، صنعاء، اليمن، العدد: 02، المجلّد: 07، مارس، 2014م.

2- مجلة البدر، جامعة بشار، الجزائر، العدد: 4، أفريل، 2017م.

3- المجلّة العربيّة للعلوم الإنسانيّة، الكويت، العدد 36 المجلد 9، خريف 1989م.

4- مجلة المورد، وزارة الثقافة والإعلام، ودار الجاحظ، العراق، المجلد(10)، العدد (3-4)، 1402هـ- 1981م.

5- مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، المجلد 33، العدد:01، 2006م.

خامسا- المواقع الإلكترونية:

1- http://dergipark.gov.tr/download/article-file/10501

2- https://vb.tafsir.net/tafsir16182

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة..... أ-خ

مدخل..... 1- 26

الفصل الأوّل:

ظاهرة الحذف التّركيبي وأثرها في التّنوّع الدّلالي في الخطاب القرآني **27-91**

1-توطئة..... 28

2- مفهوم الحذف في اللغة والاصطلاح..... 28

أ- في اللغة 28

ب- في الاصطلاح..... 29

3- أهمّيّة الحذف..... 30

4- شروط الحذف..... 31

المبحث الأوّل: الحذف في الجملة الاسميّة..... 33

المطلب الأوّل: الحذف في الجملة الاسميّة المطلقة..... 33

أوّلا- حذف المبتدإ..... 33

1- حذف المبتدإ وُجوباً..... 33

1- حذف المبتدإ جوازاً..... 36

ثانيا- حذف الخبر:..... 37

1- حذف الخبر وجوبا..... 38

2- حذف الخبر جوازاً..... 40
المطلب الثاني: الحذف في الجملة الاسميّة المقيدة..... 43
حذف خبر " إنّ "..... 44
حذف خبر " لا " النّافيّة للجنس..... 44
حذف خبر " كان " وأخواتها..... 45
حذف خبر " كاد" وأخواتها..... 45
المبحث الثاني: الحذف في الجملة الفعليّة..... 47
أوّلا- حذف الفعل..... 47
1- حذف الفعل جوازا..... 47
2- حذف الفعل وجوبا..... 49
ثانيا- حذف الفاعل..... 56
ثالثا- حذف المفعول به..... 60
المبحث الثالث: حذف مكمّلات الإسناد..... 65
أوّلا- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه..... 65
ثانيا- حذف المضاف إليه..... 66
ثالثا- حذف الموصوف..... 68
حذف الصّفة..... 70
حذف الحال..... 72

حذف أحد المتعاطفين..... 74

حذف التّمييز..... 77

المبحث الرّابع: حذف الحرف..... 79

أوّلا- حذف حرف الجرّ..... 80

ثانيا- حذف حرف العطف..... 83

ثالثا- حذف حرف النّداء..... 86

رابعا- حذف همزة الاستفهام..... 88

خامسا- حذف حرف النّفي..... 89

الفصل الثّاني:

ظاهرة التّقديم والتّأخير وأثرها في التّنوّع الدّلالي في الخطاب القرآني 93-150

توطئة..... 93

المبحث الأوّل: مفهوم التّقديم والتّأخير وجهود العلماء في دراسته..... 94

1- مفهوم التّقديم والتّأخير في اللّغة والاصطلاح..... 94

2- مفهوم الرّتبة في اللّغة والاصطلاح..... 94

3- جهود النّحاة والبلاغيين القدامى في دراسة التّقديم والتّأخير..... 98

4- جهود النّحاة والبلاغيين المحدثين في دراسة التّقديم والتّأخير..... 104

5- أهمّيّة دراسة التّقديم والتّأخير..... 110

المبحث الثاني: تقديم العمدة (الخبر) 111

أوّلا- تقديم الخبر على المبتدأ..... 112

ثانيا- تقديم خبر " كان وأخواتها " على اسمها..... 115

ثالثا- تقديم خبر " كان " عليها..... 117

رابعا- تقديم خبر " ليس" عليها..... 118

خامسا- تقديم خبر " ليس" على اسمها..... 118

سادساً- تقديم خبر " إنّ وأخواتها " على اسمها..... 119

المبحث الثالث: تقديم الفضلات..... 122

أوّلا- تقديم المفعول به على الفاعل..... 122

1) تقديم المفعول به على الفاعل وجوبا..... 124

2) تقديم المفعول به على الفاعل جوازا..... 127

ثانيا- تقديم المفعول به على الفعل..... 130

1) تقديم المفعول به على الفعل وجوبا..... 130

2) تقديم المفعول به على الفعل جوازا..... 132

3) تقديم المفعول الثاني على المفعول الأوّل..... 133

ثالثا- تقديم الحال..... 136

رابعا- تقديم شبه الجملة..... 138

1) تقديم الظّرف..... 138

2) تقديم الجارّ والمجرور..... 139

المبحث الرابع: التّقديم والتّأخير في الجملة الشّرطيّة..... 142

1) تقديم جملة جواب الشّرط على جملة فعل الشّرط..... 142

2) تقديم الاسم على فعل الشّرط..... 142

الفصل الثّالث:

ظاهرة الاعتراض بين عناصر التركيب وأثرها في التّنوّع الدّلالي في الخطاب القرآني 152-199

توطئة..... 152

مفهوم الاعتراض في اللّغة والاصطلاح..... 152

1- الاعتراض في اللّغة..... 152

2- الاعتراض في الاصطلاح..... 152

الجملة الاعتراضيّة..... 153

المبحث الأوّل: ظاهرة الاعتراض بين عناصر الجملة الواحدة في الخطاب القرآني 156

أوّلا- الاعتراض بين عناصر الجملة الاسميّة..... 156

1) الاعتراض بين المبتدأ والخبر..... 156

2) الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر..... 161

أ- الاعتراض بين اسم (إنّ) وخبره..... 161

ب- الاعتراض بين (إنّ) واسمها من جهة وخبرها من جهة أخرى..... 162

3) الاعتراض بين الحال وصاحب الحال..... 162

ثانيا- الاعتراض بين عناصر الجملة الفعليّة..... 163
1) الاعتراض بين الفعل ونائب الفاعل..... 164
2) الاعتراض بين الفعل ومفعوله..... 165
أ- الاعتراض بين الفعل والمفعول به..... 165
ب- الاعتراض بين الفعل والمفعول المطلق..... 167
ج- الاعتراض بين الفعل وفاعله من جهة وبين المفعول لأجله..... 169
د- الاعتراض بين المستثنى والمستثنى منه..... 170
هـ- الاعتراض بين الفعل وما يتعلّق به..... 173
3) الاعتراض بين المتبوع والتّابع..... 174
أ- الاعتراض بين الموصوف والصّفة..... 174
ب- الاعتراض بين المبدل منه والبدل..... 176
ج- الاعتراض بين المعطوف عليه والمعطوف..... 177
ثالثا- الاعتراض بين المتلازمين..... 179
1) الاعتراض بين الشّرط وجوابه..... 179
2) الاعتراض بين القسم وجوابه..... 182
المبحث الثاني: الاعتراض بين جملتين متّصلتين..... 185
1) الاعتراض بين جملتين متّصلتين لفظا ومعنى:(بين جملتين متعاطفتين) 185
2) الاعتراض بين جملتين متّصلتين معنى..... 189

أ- الاعتراض بين جملتي المبدل منه والبدل..... 189
ب- الاعتراض بين جُملتي الْمُبَيَّن والْمُبيِّن..... 191
ج- الاعتراض بين جُملتين مرتبطتين بعلاقة سببيّة..... 192
د- الاعتراض بين جُملتين الثّانية منهما استئناف بيانيّ..... 194
هـ- الاعتراض بين جُملتين الثّانية منهما توكيد للأولى..... 197
خاتمة..... 201
الفهارس الفنية..... 205
فهرس الآيات القرآنية..... 205
فهرس الأحاديث النّبويّة الشّريفة..... 228
فهرس الشّواهد الشّعرية..... 228
قائمة المصادر والمراجع..... 230
فهرس الموضوعات..... 250

ملخص أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الدّراسات اللّغويّة
موسومة بـ: الظواهر التركيبية وأثرها في التنوع الدلالي في الخطاب القرآني
ـ دراسة وصفيّة تحليليّة ـ

إعداد الطّالب: عبد الله زيتوني إشراف: أ.د. الشّارف لطروش

الكلمات المفتاحية: الظاهرة- التركيب- الدلالة- الخطاب- القرآن – الحذف- التقديم- التأخير- الاعتراض.

الملخّص باللّغة العربيّة:

يُعَدُّ الخِطابُ القرآني أحد أهمّ المدوَّنات اللّغويّة الّتي تحظى بالبحث والدّراسة، لِمَا يتميّز به من خصائص فريدة في نَظْمه وجماليّة أسلوبه تجعله يمتلك قُدراتٍ تواصليّةً متميّزةً تتَّسِع مع اتِّساع دلالاته.

وهذا البحث ينصرف إلى دراسة ثلاث ظواهر تركيبية في الخطاب القرآني، ألا وهي الحذف، والتّقديم والتّأخير، والاعتراض، مع إبراز أثرها في الامتدادات الدّلاليّة وتنوّعاتها، وذلك من خلال رصد بعض أنماط تراكيب الخطاب القرآني وتحليلها والوقوف على الدّلالات الّتي توحي بها. ويروم البحث تبيان كيف تُسهم الظّواهر التّركيبيّة في خدمة الدّلالة القرآنية، بحكم أنّ الدّلالة امتداد طبيعيّ للتّركيب، والخطاب القرآني يتعالق فيه ما هو تركيبي بما هو دلالي.

RESUME :

Le discours coranique est l'un des corpus linguistiques les plus importants qui font l'objet de recherches et d'études en raison de ses caractéristiques uniques dans ses systèmes et de l'esthétique de son style qui lui apportent des capacités communicatives distinctives s étends avec largeur de ses significations.

Cette recherche porte sur l'étude de trois phénomènes synthétiques du discours coranique, à savoir la suppression, la soumission, le retard et l'objection, tout en soulignant son effet sur les diverses extensions et variations significatives, en surveillant certains schémas structurels du discours coranique, en l'analysant et en identifiant les indications suggérées. La recherche vise à montrer comment les phénomènes structurels contribuent au service de la signification coranique, puisque la signification est une extension naturelle de la structure et que le discours coranique traite de ce qui est syntaxique et indicatif.

ABSTRACT :

The Coranic discourse is one of the most important linguistic corpora that are researched and studied because of its unique features in its systems and the aesthetics of its style that bring it distinctive communicative abilities. with width of its meanings.

This research focuses on the study of three synthetic phenomena of the Quranic discourse, namely the suppression, the submission, the delay and the objection, while underlining its effect on the various extensions and significant variations, by monitoring certain structural schemas of the discourse. the Koranic, analyzing it and identifying the suggested indications. The research aims to show how structural phenomena contribute to the service of the Qur'anic meaning, since the meaning is a natural extension of the structure and the Koranic discourse deals with what is syntactic and indicative.